وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
علوم التسيير
التخصص: إدارة أعمال

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI -TEBESSA-

الرقم التسلسلي:..... /....

دور رقمنة قطاع التعليم العالي في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية

دراسة حالة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة

من إعداد الطالبتين:
– دبايلية شيماء
– مراحي دعاء

تحت إشراف:
– أ.د.بوطورة فضيلة

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بوحنيك هدى	أستاذ	رئيسا
بوطورة فضيلة	أستاذ	مشرفا ومقررا
شرقي جمعة	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

الحمدلله الذي ماتمّ جُهد ولا ختم سعي إلا بفضله، الحمدلله على البلوغ ثمّ الحمدلله على التمام

عندما يكون العمل رائعا والعطاء مميزا ..وحين يكون الإبداع منهجا.. سيصبح الشكر واجبا والثناء لازما

أستاذتنا القديرة الأستاذ الدكتور/ بوطورة فضيلة

يسرنا أن نتقدم بالشكر والتقدير لجهودك المميزة ونسأل الله تعالى أن يبارك في جهودك ويسدد على درب الخير خطاك وجعلك الله ممن قال فيهم "ورفعناه مكانا عليا".

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة، على مناقشة هذا العمل المتواضع، وكل أساتذة قسم علوم التسيير، وكذلك موظفي الكلية بمختلف رتبهم الوظيفية، الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا بمساعداتهم .

الطالبتين: شيماء ودعاء

إهداء 1

بسم الله خالقي وميسر أموري

وعصمت أمري لك كل الحمد والإمتنان.

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمتم لي سندا لا عمرا.

إلى الجدار الذي أستند عليه في تعبي وحزني، إلى الكتف التي أضع عليها أثقالي واليد التي تربت علي في كل حين، إلى عزيزي وحبيبي الذي أحبه بقدر هذا العالم وأكثر الوطن الذي أنتمي إليه والأرض التي تحتويني إلى أغلاهم وأقربهم لقلبي أبي "دبايلية عبدالغفور".

إلى من كانت الداعمة الأولى والأبدية ملاكي الطاهر من كان وجودها يمدني بالسعي دون ملل، التي ظلت دعواتها تضم إسمي دائما أمي حبيبتي "دليلة".

إلى الرجل الذي أضاء حياتي بحكمته، وساندني في كل خطوة، وعاش معي كل لحظة فرح وكل لحظة تحدٍّ. أنت لست فقط عمّي، بل أنت أبٌ آخر لي. اليوم، وأنا أحتفل بهذا التخرج، أشعر أن كل ما حققته هو جزء بسيط من كل ما قدمته لي من حب ودعم. لو لم تكن موجودًا في حياتي، لما كان لهذا اليوم طعم خاص.هذه المذكرة ليست مجرد مشروع أكاديمي بالنسبة لي، بل هي هدية متواضعة مني إليك، تعبيرًا عن امتناني لك طوال رحلتي هذه في الحياة عمي الغالي **" ابـرا هيم "** حفظك الله ورعاك وأدامك لنا أنت وزوجتك.

رحلتَ جسدًا، لكن روحك تبقى حاضرة في كل زاوية من حياتي، في كل ذكرى وفي كل لحظة حب. لا أزال أذكرك كما كنت، طيبًا، محبًا، وفيًّا، تملأ قلبك الحياة والأمل إلى الذي غادرني رحمك الله وطيب ثراك **" أخي عبيد "** .

إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى من مدت لي أيديهم في ضعفي وأمنو بقدرتي إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى كل بإسمه إلى إخوتي "رمزي، صبري، سفيان، منذر، أيمن، فارس".

إلى من سيشاركني رحلة الحياة إلى رفيق دربي إلى من راهن على نجاحي واقف خلفي مثل ضلي زوجي "عاطف".

إلى كتاكيت العائلة وبراعمها، الذين ملأوا حياتنا بضحكاتهم وبراءتهم. أنتم الأمل في المستقبل، وجمال اللحظات. بوجودكم تكتمل الصورة وتزهر الأيام إلى كل بإسمه "رنيم، رتيل الرحمان، عيد، ماريا الزهراء".

إلى زوجات إخوتي، اللائي كنَّ دومًا أمهاتٍ وأخواتٍ وصديقاتٍ في آن واحد. بفضل محبتكنَّ وتفانيكنَّ، كانت الأيام أسهل واللحظات أجمل. أنتنَّ جزء من هذا النجاح، وسند دائم في حياتنا لكم مني أعمق التقدير وأصدق الدعوات.

إلى زميلتي الغالية، التي كانت أخت ورفيقة درب ومصدر إلهام طوال سنوات الدراسة. بفضل دعمك، وتشجيعك، ومثابرتك، كانت الرحلة أسهل وأجمل. هذا النجاح لم يكن ليكتمل دونك، فأنتِ جزء من هذه اللحظة السعيدة. شكراً لكِ على كل لحظة من التعاون والمشاركة.."دعاء".

إلى أختي الغالية، التي لم تكن من دم أمي، ولكنها كانت دائمًا من قلبها. كنتِ ولا زلتِ الأخت التي أُكمل بها، والصديقة التي أجدها في كل لحظة، والسند الذي أحتاجه في كل الأوقات. شكراً لكِ على حبكِ، وتفانيكِ، ووجودكِ الذي كان سببًا في سعادتي وتفوقي. هذا النجاح هو جزء من نجاحكِ أنتِ أيضًا..."أميرة".

دبايلية شيماء

إهداء

"ها أنا أكتب نهاية رحلة وبداية حلم 🎓...لم يكن الطريق سهلاً، ولا الأيام دائما في صفي، لكنني سرت بخطى مثقلة بالإيمان، مستندة إلى توفيق الله أولاً، ثم إلى جرعة أمل ظلّت تسندني كلما تعثرت .فعلتها... وأنا الآن أقف أمام يومٍ يحمل بين طياته حصاد سنين مضت، وينسج ملامح مستقبل مهنيّ أرجو أن يكون على قدر السعي، وحجم الطموح .فالحمد لله أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، أن بلغني هذه اللحظة " قال تعالى: "وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب" [هود: 88]

إلى من زرعا في قلبي بذور الخير، وسهرا على تربيتي بحبٍ وتفانٍ، إلى والديَّ العزيزين، كل الامتنان والعرفان .

إلى من غيابه جعل فرحتي ناقصة 🥺أهدي ثمرة تعبي ونجاحي الى روح أبي الطاهرة، منبع قوتي وأملي، راجيةً أن يكون دعائي وعلمي صدقةً جاريةً تنير قبره وتُثقل ميزان حسناته **أبـي لـخضر**

إلى أمي الحبيبة، بلسم أيامي وسريّ الدائم في الصبر، بين يديك بدأ الحلم، وبدعائك تحقق، فأنتِ المعجزة التي لا تتكرر ***. أمـي الـزهرة***

إلى من منحتني حبًا لا يُشبهه شيء، دون أن تنتظر مقابلًا... كنتِ دائمًا الأحن، والأقرب لكِ مني كل الحب ❤، وكل الدعاء ، أسأل الله من أعماق قلبي أن يرزقكِ الذرية الطيبة التي تقرّ بها عينكِ... وأتمنى السعادة الأبدية لكِ وزوجكِ ..أختي احلام

إلى توأمي وسندي من بعد أبي، أنتما السكينة التي تعانق روحي، واليد التي تمسك بي في أصعب المواقف ، بوجودكم يكتمل شعور الأمان، وبحبكم تتجدد أحلامي _محمد وعبد الله

إلى أختي الأقرب لقلبي، أهديكِ نبضًا من روحي، وامتدادًا من قلبي، فأنتِ لستِ مجرد أخت، بل وطن صغير يسكنني أمانه كلما ضاقت الدنيا _خولة

إلى زهرة قلبي وروح أيامي ..إلى من تمهد لي طريق الخير عندما تشتد الصعاب ❤أهديكِ من صدق مشاعري أرق الكلمات فأنتِ النور الذي يضيء دربي... دمتي تشدين عضدي لآخر الحياة _أختي نور إلى سبب سعادتي وسكر دنيتي ❤آخر ما اختتم به بيتنا وفقك الله يا قطعة من روحي_ .🥺نضال الى من شاركنا بتعبه وكدّه رحلة الخمس سنوات 🥺من حفظنا بعينه وشاركنا معظم لحظاتنا في هذا المشوار لك مني كل الحب أنت وزوجتك _عمي ابراهيم_

"لم تكن يوما صديقتي بل هي أختي ❤رفيقة دربي في كل لحظة... معكِ تعلمتُ معنى الوفاء فلم تكن الرحلة وحيدة، بل كانت مليئة بالأمل والقوة فشكرًا لكِ على كل ما قدمته، وعلى وجودك الذي كان النور في طريقي ."

– شيماء–

مـراحـي دعـاء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداءات	
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الإختصارات والرموز	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة العامة	أ-ل
الفصل الأول: الإطار النظري لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**34-02**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: عموميات حول الرقمنة	**03**
المطلب الأول: ماهية الرقمنة	**03**
المطلب الثاني: أهداف وأنواع الرقمنة	**06**
المطلب الثالث: متطلبات وآثار الرقمنة	**08**
المبحث الثاني: أساسيات حول رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**12**
المطلب الأول: مفهوم رقمنة قطاع التعليم العالي	**12**
المطلب الثاني: دواعي إستخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي والآثار المترتبة عن ذلك	**17**
المطلب الثالث: المنصات الرقمية المستخدمة في رقمنة قطاع التعليم العالي	**20**
المبحث الثالث: ركائز عملية رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**25**
المطلب الأول: الجهود الرامية إلى رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر	**25**
المطلب الثاني: مساهمة الرقمنة في تحسين وعصرنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**28**
المطلب الثالث: معوقات رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**31**
خلاصة الفصل الأول	**34**
الفصل الثاني: فعالية الادارة الالكترونية وعلاقتها برقمنة قطاع التعليم العالي	**72-36**
تمهيد	**36**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الادارة الالكترونية	**37**
المطلب الأول: مفهوم الادارة الالكترونية	**37**
المطلب الثاني: أهداف وعناصر الادارة الالكترونية	**42**
المطلب الثالث: وظائف وأنماط الادارة الالكترونية	**46**
المبحث الثاني: الركائز الأساسية للإدارة الإلكترونية	**50**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: أسس الادارة الالكترونية ومتطلباتها	**50**
المطلب الثاني: خطوات تنفيذ الادارة الالكترونية ومعوقاتها	**53**
المطلب الثالث: تقييم الادارة الالكترونية	**57**
المبحث الثالث: رقمنة قطاع التعليم العالي ودورها في تحقيق فعالية الادارة الالكترونية	**62**
المطلب الأول: أسباب الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية في التعليم العالي	**62**
المطلب الثاني:إضافات الرقمنة ودورها في تحسين خدمات قطاع التعليم العالي في الجزائر	**65**
المطلب الثالث: إنعكاس رقمنة قطاع التعليم العالي على فعالية الإدارة الإلكترونية	**68**
خلاصة الفصل الثاني	**72**
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لدور رقمنة قطاع التعليم العالي في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة–	**106-74**
تمهيد	**74**
المبحث الأول: تقديم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة	**75**
المطلب الأول: لمحة عن جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة	**75**
المطلب الثاني: تقديم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة	**77**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة	**78**
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	**81**
المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينتها	**81**
المطلب الثاني: أدوات جمع بيانات الدراسة	**83**
المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المعتمدة للدراسة	**85**
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	**87**
المطلب الأول: تحليل البيانات المرتبطة بأداة الدراسة	**87**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة	**93**
المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضيات	**99**
خلاصة الفصل الثالث	**106**
الخاتمة العامة	**109-108**
ثبت المراجع	**118-111**
الملاحـق	**135-120**

فهرس المحتويات

الملخص

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين الإدارة الإلكترونية والإدارة والتقليدية	58-59
02	توزيع إستمارة الإستبيان	83
03	توزيع أسئلة إستمارة الإستبيان على محاور الدراسة	84
04	طول خلايا مقياس لكارت الخماسي	84
05	إختبار ألفا كرونباخ	88
06	صدق الإتساق الداخلي وفق معامل الإرتباط بيرسون	88
07	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	89
08	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	90
09	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	91
10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	92
11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة الوظيفية	93
12	تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد البيئة التعليمية الرقمية	94
13	تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد كفاءة الهيئة التدريسية في الرقمنة	94
14	تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد المناهج لدراسية الرقمية	95
15	تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد دعم الطلاب رقميا	95
16	تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد البحث العلمي الرقمي	96
17	نتائج إجابات المبحوثين حول محور رقمنة التعليم العالي الإجمالي	96
18	تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد تطبيق الإدارة الإلكترونية	97
19	تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد إستخدلم الأنظمة الإلكترونية	97
20	تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية	98
21	تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية	98
22	تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد فعالية التواصل الإلكتروني	99
23	نتائج إجابات المبحوثين حول محور الإدارة الإلكترونية الإجمالي	99
24	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية لدور رقمنة قطاع التعليم العالي في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية	100
25	نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير الجنس	102
26	نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير العمر	103

قائمة الجداول

27	نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير المستوى التعليمي	104
28	نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير الخبرة المهنية	105

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الدراسة	ك
02	عناصر الإدارة الإلكترونية	42
03	أهم وظائف الإدارة الإلكترونية	44
04	خطوات تنفيذ الإدارة الإلكترونية	53
05	الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة	80
06	نموذج الدراسة التطبيقية	86
07	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	89
08	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	90
09	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	91
10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	92
11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة الوظيفية	93

قائمة الرموز و الإختصارات

الإختصار	المدلول باللغة الأجنبية	المدلول باللغة العربية
ICT	Technologies de Linformation et de la Communication	تكنولوجيا المعلومات والإتصال
UNESCO	Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la Sciences et la culture	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
CERIST	Centre de Recherche sur l'Information Scientifique et Technique	المركز الوطني للبحث في الإعلام العلمي والتقني
SDN	Schéma Directeur Numérique	المخطط التوجيهي الرقمي
ASJP	Annuaire des Sciences Juridiques et Politique	البوابة الجزائرية للدوريات العلمية

الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	اتفاقية التربص	139
02	استمارة الاستبيان	139
03	قائمة الأساتذة المحكمين	140
04	وثائق مقدمة من طرف الكلية	141
05	النتائج الإحصائية (مخرجات برنامج SPSS 23)	142
06	الإذن بالطبع	142

المقدمة

المقدمة

تمهيد

تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات متزايدة في ظل التحول الرقمي السريع والمتسارع الذي يشهده العالم، حيث أصبح من الضروري تبني أساليب حديثة لسير العمليات الإدارية، حيث تعد الإدارة الإلكترونية من بين الركائز الأساسية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها وذلك لرفع كفاءة وأداء مهامها خاصة مع التغير المستمر الذي تشهده المؤسسات الجامعية وسوق العمل.

في هذا السياق، أصبحت رقمنة التعليم العالي أداة استراتيجية تسهم في دعم وتطوير نظم الإدارة الإلكترونية، من خلال دمج أحدث الوسائل التكنولوجية والإلكترونية في عمليات الإدارة مما يساهم في سرعة الوصول إليها وتقديمها بشكل أفضل وكذلك تعزيز الشفافية والجودة في كل الخدمات المقدمة.

لقد أدت التغيرات الحادثة في قطاع التعليم العالي إلى ضرورة تغيير منهج وأسلوب تسيير المؤسسات الجامعية، حيث أدت إلى تطوير نماذج إدارية تعتمد على الرقمنة كوسيلة لتحقيق أهداف المؤسسة وضمان جودة خدماتها .حيث أصبح من الضروري مراقبة ومعرفة دور الرقمنة في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية والتالي يجب القيام بدراسات حالة ميدانية والكشف عن نقاط القوة والضعف الكامنة لهذا الانتقال.

وعليه تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع رقمنة التعليم العالي في الجزائر، من خلال دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة، وذلك بهدف معرفة مدى مساهمة هذه الرقمنة في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية، وقياس أداء الكلية جراء هذا التحول.

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من كونه يمس كيفية التسيير في مؤسسات التعليم العالي، كما يكتسي طابعًا استراتيجيا في ظل التطورات الموجهة نحو تحسين جودة التعليم العالي.

1- إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية لهذه الدراسة كالآتي:

إلى أي مدى تساهم رقمنة قطاع التعليم العالي في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية؟ وما واقع الرقمنة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي-تبسة؟.

2- التساؤلات الفرعية: من خلال الإشكالية السابقة يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية نذكر منها ما يلي:

- ما المقصود برقمنة قطاع التعليم العالي؟
- فيما تتمثل متطلبات الرقمنة؟
- ما هي الآثار المترتبة عن استخدام الرقمنة؟
- ما هو الدافع لاستخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي؟
- ما المقصود بالإدارة الإلكترونية؟
- فيما تمكن وظائف الإدارة الإلكترونية؟
- فيما تتمثل الركائز الأساسية للإدارة الإلكترونية؟
- ماهي إيجابيات وسلبيات تطبيق الإدارة الإلكترونية؟
- هل توجد رقمنة ملموسة في آراء عينة الدراسة من خلال اجاباتهم؟
- هل هناك تفاعل للعينة في دور الرقمنة بقطاع التعليم العالي؟

3- فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم طرح ثلاث فرضيات رئيسية يتم ذكرها كالتالي:

3-1- الفرضية الرئيسية الأولى تتمثل فيما يلي:

- **الفرضية الصفرية H_0:** تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي وفعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) ".

- **الفرضية البديلة H_1:** تنص على: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي وفعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ".

من خلال الفرضية الرئيسية الاولى يمكن تقسيمها الى الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الاولى تتلخص في مايلي:

الفرضية الفرعية الأولى : تتمثل في:

- **الفرضية الصفرية H_0 : تنص على** :"لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رقمنة التعليم العالي **و** تطبيق الادارة الالكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة– عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

- **الفرضية البديلة H_1** :تنص على : " توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رقمنة التعليم العالي **و** تطبيق الادارة الالكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة– عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

الفرضية الفرعية الثانية : تتمثل في :

- **الفرضية الصفرية H_0 : تنص على** : "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رقمنة التعليم العالي و كفاءة استخدام الأنظمة الالكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة– عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ".

- **الفرضية البديلة H_1 : تنص على** : " توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رقمنة التعليم العالي و كفاءة استخدام الأنظمة الالكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة– عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ".

الفرضية الفرعية الثالثة : تتمثل في :

- **الفرضية الصفرية H_0 : تنص على** : " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رقمنة التعليم العالي و أمن المعلومات في الادارة الالكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة– عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

- **الفرضية البديلة H_1 : تنص على** : " توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رقمنة التعليم العالي و أمن المعلومات في الادارة الالكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة– عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ".

الفرضية الفرعية الرابعة : تتمثل في :

- **الفرضية الصفرية H_0 : تنص على :** " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رقمنة التعليم العالي و رضا الموظفين عن الادارة الالكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة– عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ".
- **الفرضية البديلة H_1 : تنص على :** " توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رقمنة التعليم العالي و رضا الموظفين عن الادارة الالكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة– عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ".

الفرضية الفرعية الخامسة : تتمثل في :

- **الفرضية الصفرية H0 : تنص على :** " **لا** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رقمنة التعليم العالي و فعالية التواصل الالكتروني بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة– عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".
- **الفرضية البديلة H1 : تنص على :** " توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رقمنة التعليم العالي و فعالية التواصل الالكتروني بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة– عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

- **3-2- الفرضية الرئيسية الثانية:** تنص على: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات أفراد عينة الدراسة لعلاقة رقمنة التعليم العالي و فعالية الادارة الالكترونية تتعلق ب(الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة الوظيفية) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

من خلال الفرضية الرئيسية الثانية يمكن تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: تتمثل في:

- **الفرضية الصفرية H_0:** تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي ومتغير الجنس في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة.($\alpha \leq 0.05$) ".
- **الفرضية البديلة H_1:** تنص على: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي ومتغير الجنس في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة."($\alpha \leq 0.05$) ".

الفرضية الفرعية الثانية: تتمثل في:

- **الفرضية الصفرية H_0:** تنص على: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي ومتغير العمر في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) ".

– **الفرضية البديلة H_1:** تنص على: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي ومتغير العمر في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة.($\alpha \leq 0.05$) ".

الفرضية الفرعية الثالثة: تتمثل في:

– **الفرضية الصفرية H_0:** تنص على: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي ومتغير المستوى التعليمي في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) ".

– **الفرضية البديلة H_1:** تنص على: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي ومتغير المستوى التعليمي في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة.($\alpha \leq 0.05$) ".

الفرضية الفرعية الرابعة: تتمثل في:

– **الفرضية الصفرية H_0:** تنص على: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي ومتغير الخبرة المهنية في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) ".

– **الفرضية البديلة H_1:** تنص على: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي ومتغير الخبرة المهنية في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) ".

4– أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية قطاع التعليم العالي كونه من أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يسهم في إعداد الكفاءات البشرية وتطوير البحث العلمي، وهو ما يجعل تحسين خدمات هذا القطاع هدفًا استراتيجيًا، والإدارة الإلكترونية في قطاع الخدمات لكونها أحد أبرز الاتجاهات الحديثة التي تهدف إلى تحسين جودة وكفاءة تقديم الخدمات، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير العمليات الإدارية، والرابط بينهما يعطي اهمية اكبر لنوع الخدمات المقدمة من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة.

4–1– على المستوى النظري: تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع يتعلق بشكل مباشر بكيفية إثراء الإطار المعرفي لموضوع رقمنة التعليم العالي وربطه بمفاهيم الإدارة الإلكترونية، خاصة في ظل الثورة الرقمية والتحولات الجذرية التي مست جميع قطاعات التعليم العالي في الجزائر، إذا تسمح هذه الدراسة بتوضيح مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بكل من قطاع التعليم العالي والإدارة الإلكترونية وما يترتب عنهم من أهمية بالغة جاءت بها مجموعة من الدراسات السابقة المشابهة.

4–2– على المستوى التطبيقي: تبرز أهمية الموضوع في توضيح دور الرقمنة في تحسين كفاءة وفعالية الإدارة الجامعية، وتقديم مؤشرات يمكن اعتمادها من قبل القائمين على التسيير لتحسين الأداء الإداري عبر

الوسائط الرقمية، حيث تمثل هذه الدراسة رؤية تحليلية للعلاقة بين قدرة قطاع التعليم العالي وموظفيه على امتلاك أنظمة رقمية وكيفية استخدامها قصد التحسين من أسلوب التسيير الإداري.

5- أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة الحالية في تحقيق جملة من المقاصد أهمها:

- تسليط الضوء على الجانب النظري لقطاع التعليم العالي والإدارة الإلكترونية بالإضافة إلى أنظمة الرقمنة وكيفية التحكم فيها والتعامل معها بمؤسسات التعليم العالي؛
- التطرق لأبعاد قطاع التعليم العالي ؛
- محاولة التعرف على متطلبات الرقمنة؛
- إبراز العلاقة بين الرقمنة وفعالية الإدارة الإلكترونية في الكلية محل الدراسة؛
- قياس أثر الرقمنة على جوانب محددة في الإدارة الجامعية مثل :سرعة المعالجة، الشفافية، رضا الطلبة والأساتذة.

6- أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع بناءا على مجموعة من الأسباب أهمها:

6-1- الأسباب الذاتية: تتمثل فيما يلي:

- الرغبة الذاتية لدراسة الموضوع؛
- الرغبة في المساهمة ببحث تطبيقي يخدم المؤسسة الجامعية؛
- كون الموضوع يتوافق مع التخصص العلمي.

6-2- الأسباب الموضوعية: تتمثل في أهم النقاط التالية:

- ندرة المواضيع التي درست العلاقة بين الرقمنة وفعالية الإدارة في الجامعات الجزائرية؛
- معرفة مدى مساهمة قطاع التعليم العالي في تسهيل المعاملات الإدارية عند تبني الأنظمة الرقمية؛
- معرفة مستوى الأداء الذي حققته كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند تفعيل أنظمة الرقمنة.

7- منهج وأدوات الدراسة: تتمثل في:

7-1- منهج الدراسة: تم الاعتماد من خلال هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في الجانب النظري حين التعرض لمعلومات متعلقة بقطاع التعليم العالي والإدارة الإلكترونية نظريا، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة حين محاولة إسقاط الجانب النظري على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة.

7-2- أدوات الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات المساعدة في جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع، حيث تم الاعتماد في الجانب النظري على مجموعة من المراجع كالكتب، المقالات، الملتقيات، المذكرات، التقارير، المعاجم، المحاضرات وذلك قصد الإلمام بمختلف المعلومات المتعلقة بقطاع التعليم العالي والإدارة الإلكترونية، أما الجانب التطبيقي تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات والمتمثلة في: الوثائق والسجلات، المقابلة والملاحظة، أداة الاستبيان، حيث تم تحليل بياناتها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS23)، وذلك بهدف جمع كافة المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

8- حدود الدراسة: من أجل الإحاطة بإشكالية الدراسة وكذا فهم جوانبها، تم تحديد حدود الدراسة الموضوعية والمكانية بالإضافة إلى الزمنية والبشرية كما يلي:

8-1- الحدود الموضوعية: ركزت هذه الدراسة بصفة عامة نظريا وتطبيقيا على توضيح دور قطاع التعليم العالي كمتغير مستقل في فعالية الإدارة الإلكترونية كمتغير تابع، وذلك على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة.

8-2- الحدود المكانية: تم اختيار كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة لهذه الدراسة الميدانية، باعتبارها مؤسسة تعليمية تسعى إلى التقليل من الإجراءات والمعاملات الإدارية التقليدية وذلك بالاستعانة بالأنظمة الرقمية.

8-3- الحدود الزمنية: تم إجراء موضوع الدراسة خلال الموسم الجامعي (2025/2024)، وكان جمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة، في الفترة الممتدة بين 23 مارس 2025إلى غاية 23 أفريل 2025، بما يوحي أن نتائج الدراسة مستوحاة من هذه الفترة.

8-4- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على إطارات إداريين وتقنيين وكذا أعوان إداريين وتقنيين بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة.

9-الدراسات السابقة:

إن متغيري التعليم العالي والإدارة الإلكترونية تم التطرق لهما من خلال العديد من الدراسات التي قدمها الباحثين والمختصين، كما اهتمت بهما عدة مقالات وتقارير وملتقيات، وتمت دراستهما ومناقشتهما بعدة مناهج وتم التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات في كل دراسة على حدى والتي بدورها تفيد وتدعم هذه الدراسات.

9-1- الدراسات السابقة باللغة العربية:

من بين الدراسات المطلع عليها فيما يتعلق بالدراسات السابقة العربية، هناك العديد التي تناولت من التعليم العالي والإدارة الإلكترونية، حيث تم اختيار بعض الدراسات تتماشى مع موضوع الدراسة، نوجزها فيما يلي:

9-1-1- دراسة (لباشوة سالم 2007)

بعنوان: الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر يوسف بن خدة[1].

وتتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على موضوع الرقمنة في المكتبات الجامعية وتصور الوضع الذي تكون فيه مستقبلا، وتتلخص الأهداف في:

- تشخيص الواقع الوطني في مجال تعامل المكتبات الجامعية مع التكنولوجيات الحديثة باعتبارها تحديا يفرض نفسه؛
- إبراز الكيفية التي تتعامل بها المكتبات الجامعية عند نقل وتوطين التكنولوجيا؛

1- باشوة سالم، "**الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008/2007، ص:79، على الرابط الإلكتروني: https://biblio.cerist.dz/show/ar/00000000617173000001.

– إلقاء الضوء على مدى فعالية التكوين في علم المكتبات وملاءمته من المهارات المطلوبة التي توفرها في الميدان.

وانتهى الباحث من خلال دراسته إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

– **مهنيا و اداريا:** تتعامل المكتبات مع تكنولوجيا الرقمنة في ثلاث مستويات المبادرة، رقمنة الأرصدة المحلية ومستوى المشاركة والتعاون في رقمنة الأرصدة المشتركة ومستوى الرقمنة الاستعادة من خلال تحميل الأرصدة التي تم رقمنتها في مكتبات أخرى من العالم .

– **تقنيا:** تبقى وتيرة مشاريع التحويل الرقمي بالرغم من إيجابياتها البطيئة بالنظر إلى المعطيات المادية والبشرية والمالية التي تفتقر إليها المكتبات الجامعية في الوقت الراهن بالإضافة إلى نقص الثقة في التقنية وبقاء الخوف قائما مما هو رقمي وإلكتروني

و يشكل ضعف الإنترنت في المكتبات من مظاهر غياب البيئة التكنولوجية في المكتبات من حيث توفر بنيتها التحتية ومستلزماتها الأساسية.

– **منهجيا:** بقاء استراتيجية توطين وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في المكتبات غير واضح وغير محدد تحديدا غير جيد وكذلك غياب العمل المؤسساتي في إدارة مشاريع الرقمنة.

9-1-2- دراسة (حمزة مرادسي 2010)

بعنوان: دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي بجامعة الحاج لخضر –باتنة–.[1]

حيث انطلق من إشكالية ما هو دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟ بمعنى مساهمة التعليم العالي في النمو الاقتصاد وتفعيل التنمية إلا أنه أهمل العوامل الخارجية المتحكمة في الاقتصاد الوطني والتي أدت إلى إصلاح التعليم العالي في الجزائر.

9-1-3- دراسة (نوال نمور 2011)

بعنوان: هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري –قسنطينة–.[2]

دراسة أكاديمية للطالبة "نوال نمور" وهي مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة منتوري– قسنطينة– حيث انطلقت الباحثة من إشكالية بحث تناولت فيها أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، إذ ر كزت الباحثة على أعضاء هيئة التدريس كمتغير أساسي في جودة التعليم العالي. إلا أن دراستها لم تبين واقع التعليم العالي في الجزائر وكيفية إصلاحه وتطويرها.

9-1-4- دراسة (عاشور عبد الكريم 2010)

1– مرادسي حمزة، "**دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الإقتصادي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر،2010/2009، ص:14، على الرابط الإلكتروني:
.http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/12255/1AF%D8%A9.pdf

2– نمور نوال، "**هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص:14، على الرابط الإلكتروني:
.http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/12255/1

بعنوان: دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر سنة 2009/2010م"[1].

تطرق الباحث في إشكالية ما إذا كانت الإدارة الالكترونية تُعد مدرسة في الإدارة، حيث أثرت تأثيرات على فروع الإدارة، وبالتالي على شكلها وأدائها فيما يخص الخدمة العمومية، والتي تخلصت من شكل تقليدي مبني على تقديم الخدمة العامة إلى شكل الكتروني، حيث تخلصت بفضلها السلطات واختزلت من خلالها الوقت وتطور نظامها الإداري، مما منحها الفعالية، وبرز مفهومها الجديد للخدمات التي تقدمها المؤسسات والهيئات العمومية.

الإشكالية الرئيسية ومحاور إشكالية الدراسة تمحور السؤال الرئيسي الثاني: إلى أي مدى ساهمت الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية من خلال تطبيقات النموذج الأمريكي والتجربة الجزائرية؟ وتوصل إلى النتائج التالية:

- تؤثر الإدارة الالكترونية على شكل الخدمة الالكترونية من خلال الباقات المختلفة؛
- الإدارة الالكترونية بديل جديد يبعد النظر في علاقة الفرد بالمؤسسات الحكومية، ويزيد من مستوى الفعالية لأجهزة والمنظمات الحكومية أثناء تأدية الخدمات العمومية؛
- تعمل الإدارة الالكترونية على التخفيف من شدة مقاومة التغيير الذي تقرره القيادة التقليدية للإدارات الحكومية التقليدية؛
- يتعرض الطالب الجامعي في الجزائر لمشكل الإدارة الالكترونية؛
- أحداث تغيير نوعي في مجال التعليم الالكتروني في الجامعات الجزائرية يتطلب النهوض بمفهوم التعليم المدمج وتقديم الدروس الافتراضية على الشبكة، وعدم الاقتصار فقط على عمليات التسجيل الأولية؛
- يعاني النموذج الأمريكي من المشاكل للتحول لإدارة الالكترونية، في مقدمتها الأمن الالكتروني؛
- استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 تعاني الكثير من الصعاب منها فساد بيئة الكترونية، غياب خطط وبرامج التحول الالكتروني، غياب مهم المتابعة والتنفيذ والتنسيق مع جل الجهات المعنية؛
- نجحت تجربة الخدمة العامة الالكترونية في أمريكا انطلاقا من التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها واتاحتها.

9-2- الدراسات باللغة الأجنبية: بعد الإطلاع على بعض الأبحاث والدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع التعليم العالي والإدارة الإلكترونية تم إختيار بعض من هذه الدراسات نوجزها فيما يلي:

9-2-1- دراسة (Irina Maverina and Anna Mangaiva 2018)

Entitled : "Digitization of Russian higher éducation, the foundations of intelligent education, Département of information Systems and Programing" .[1]

1- عاشور عبد الكريم، "**دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسنطينة، 2010/2009، ص ص: 38- 39، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/620/4/3/173123K.

هدفت هذه الدارسة للتعرف على واقع التعليم العالي الرسمي، بحيث اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي، حيث جمعنا البيانات والمعلومات الإحصائية حول الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في قطاع التعليم العالي، هذه البيانات إحصاءات دورية وأشكال بيانية متعلقة بالجامعات تم عرضها وتحليل محتواها وكما تم تدعيم الجانب النظري بمراجع مكتبية من مقالات وكتب. وقد توصلت هذه الدارسة إلى أن التعلم الرقمي ورقم التعليم العالي مهمان جدا نظرا للتطور الكبير الحاصل في التكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات، هذه الحتمية تخلق بعض المصاعب تجعل من الصعب الحفاظ على سيرورة تطور قطاع التعليم العالي ولقد تمت هذه الدراسة باقتراحات وحلول تمثلت في تكاثف جهود الجامعات ومخابر البحث الجامعي مع الدولة للوصول إلى رقمنة كلية القطاع الخاص بالتعليم العالي والبحث والتطوير.

9-2-2- دراسة (Muhammad Rafik and Kanwan Amin 2012)

Entitled : "The use of Technology Media and the pursuit of digitizing the higher education sector in Pakistan, Département of library and information sciences".[2]

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على وسائط التكنولوجيا في التعليم العالي في باكستان والعمل على رقمنتها بحيث اعتمدت هذه الدارسة على تصميم أسئلة مقابلة شبه مركبة من 26 أمين مكتبة وفق منهجية، مرتبة وعلى أداة البحث المتمثلة في المقابلة. ولقد توصلت هذه الدارسة إلى أن تحديث الرقمنة في القطاع العالي أمر ضروري.

9-2-3- دراسة (Paula Shibleli and Elbana Ibrahim 2020)

Entitled : "Adaptation and Perception of Distance Education during the corona, pandemic by Albanian Students".[3]

هدفت هذه الدارسة إلى تقدير تحديات متصور طلاب جامعة ألبانيا للتعلم عن بعد من خلال جائحة كورونا، بحيث استعانت في منهج دارسة لا استبانة إلكترونية اعتمدت على عينات دارسة أجريت على طلاب يدرسون بجامعة ألبانيا بلغ عددهم 627 من مختلف الشعوب والاختصاصات ووزعت الاستمارة إلكترونيا. وقد توصلت الدارسة إلى أن الطلاب يواجهون في الجامعة عائق التوفر الدائم للإنترنت والى نقص في الأجهزة الحديثة والذكية المتطورة بالنسبة لعدد الطلاب والى أن الطلاب ليسوا متعودين على هذا النوع من التعليم، وبالتالي صعوبة التحكم فيه، إلى أن الطلاب الحاصلين على العلامات العالية لا يفضلون التعليم عن بعد على غرار بعضهم الذين وجدوا أن التعليم عن بعد مرضيا نوعا ما، كما يرون أن التعليم عن بعد لا يمكن أن يكون بديلا للتعلم عن بعد بل يجب أن يدمج بطريقة سلسة وعلى فترة زمنية طويلة بالتدرج في الجامعة الألمانية ويجب

---

1 - Irina Maverina and Anna Mangaiva, **digitization of Russian higher éducation, the foundations of intelligent education, Département of information Systems and Programing**, Russia University of Moscow, 2018.
2 - Muhammad Rafik and Kanwan Amin, **The use of Technology Media and the pursuit of digitizing the higher education sector in Pakistan, Département of library and information sciences**, University of Punjab, 2012.
3 - Paula Shibleli and Elbana Ibrahim, **Adaptation and Perception of Distance Education during the corona, pandemic by Albanian Students**, Article in the International Journal of studies in Education, Volume 3, issue 02, 2020/2021.

الأخذ بعين الاعتبار خصائص الطلاب والى أن التعليم عن بعد يجب أن يقطع من طرف الأساتذة والقائمين على عملية التعليم الجامعي والأخذ بعين الاعتبار أيضا عدم رضا الطلاب والعوائق التي قد تظهر أثناء عملية التعليم عن بعد.

9-2-4- دراسة (Hadi Putra and Mukti Bodianto 2019)

Entitled: "Brouvse the embodiments of distance education and digitization during the corona pandemic".[1]

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه التعليم العالي عن بعد خلال جائحة كورونا بحيث اتبعت هذه الدارسة المنهج الوصفي التحليلي حيث قامت بجمع 49 مقال فيما يخص التعليم عن بعد و جائحة كورونا، وذلك بإدخال الكلمات المفتاحية في قاعدة بيانات الجامعة ثم خضعت هذه الدارسة للتدقيق حتى تكون في موضوع الباحث، وبالتالي أصبح عددهم 16 مقال بعد مراجعتهم مرة أخرى والتدقيق في المحتوى لهذه المقالات وأصبح العدد النهائي ستة مقالات، ولقد اعتمدت هذه الدارسة على هذه المقالات في التحليل والمراجعة ca لتعرض الباحثين إلى التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا والى ما هي الصعوبات التي واجهت هذا النوع من التعليم.

قد توصلت نتائج الدارسة إلى أن الصعوبات التي تواجه التعليم عن بعد تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية: صعوبات تعزى الطلبة وصعوبات تعزى الأساتذة وأخرى للمنظمات التعليمية كالجامعات، المعاهد والمدارس العليا، أما بالنسبة لأهم ما يواجه الطلبة فهو نقص الموارد الحديثة والتكنولوجيا مثل ضعف الإنترنت ونقص الأجهزة الذكية وهو عنصر متشارك مع الأساتذة، كما يواجهون مشكلة الالتزام من طرف الطلبة ومشكلة التقييم وحصر الوقت، بينما كان أهم ما واجهته الأنظمة التعليمية هو التدعيم المالي أي مشكلة تمويل وأيضا مشكلة التزام من طرف الطلبة والأساتذة وأيضا مشكلة مقاومة التغيير.

9-3- أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

ويمكن إيجازها فيما يلي:

9-3-1- أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

هناك أوجه تشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة العربية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ركزت كل من الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية على موضوعي رقمنة قطاع التعليم العالي ودوره في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات الجامعية؛

- كما تم تسليط الضوء من خلال الدراسات السابقة بالعربية والدراسة الحالية على أهمية اعتماد الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات الجامعية والدور الذي يلعبه في التقليل من البيروقراطية والمعاملات التقليدية أي ادخال مفهوم صفر ورقة وكذا كسب ثقة عملائها والوسط الذي تنشط به؛

1 - Hadi Putra and Mukti Bodianto, **Brouvse the embodiments of distance education and digitization during the corona pandemic**, an article in the journal of digital content in the United Kingdom library and Research Archives Sector, 2019.

- وأيضا ركزت كل من الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية البحث في الممارسات التي تفرضها سياسة الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات الجامعية، وكذا البحث على أهم الفوائد التي تنتج عن تطبيقها في المدى الطويل في المؤسسات الجامعية وما تأثيراتها على مستويات أدائها مستقبلا.

9-3-2- أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

هناك أوجه اختلاف بين الدراسات السابقة العربية و بين الدراسة الحالية والتي يمكن ايجازها في ما يلي :

- الإطار الزماني الذي تمت فيه الدراسة يعتبر حديث جدا مقارنة بالدراسات السابقة؛
- الإطار المكاني للدراسة (الكلية محل دراسة الحالة) والذي يختلف عن الإطار المكاني للدراسات السابقة؛
- حجم و عينة الدراسة والتي تعتبر مختلفة عن عينات الدراسات الأخرى والتي مست جل موظفي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير –تبسة–؛
- تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها طبقت على كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة–؛
- اعتمدت الدراسات السابقة بشكل كبير على رقمنة جزء من مؤسسة وليست المؤسسة ككل كـ رقمنة المكتبات الجامعية وتسهيل المعاملات فيها من خلال التكنولوجيا والوسائل الرقمية إلا أن بعض النتائج تقول أن ضعف الأنترنت قد يشكل عائقا يبطئ من هذه المعاملات، بينما كانت هذه الدراسة شاملة موضوعها رقمنة الجامعة بمختلف معاملاتها وفروعها ككل من مكتبات وأقسام وإدارات حيث إعتمدت على عدة أبعاد لم تتناولها الدراسات السابقة؛
- بعض الدراسات السابقة اخذت هيئة التدريس كعامل أساسي يؤثر على جودة التعليم العالي بينما كانت هذه الدراسة أشمل (الرقمنة في التعليم العالي) بمختلف الأبعاد والجوانب وكانت هيئة التدريس مجرد بعد فيها لتكون بذلك نتائجنا أدق؛
- كما تميزت الدراسة بكونها شملت كافة الموظفين في الجامعة ورأيهم في ما حققته الرقمنة ولم تقتصر فقط على فئة منهم.

10- هيكل الدراسة: بناءا على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة، حيث تضمن كل فصل ثلاث مباحث تم التطرق في الفصلين الأول والثاني من الدراسة إلى الإطار النظري لقطاع التعليم العالي والإدارة الإلكترونية، حيث تضمن كل فصل ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في الفصل الأول من الدراسة إلى الإطار النظري لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث تضمن المبحث الأول عموميات حول الرقمنة أما المبحث الثاني أساسيات حول رقمنة قطاع التعليم والبحث العلمي بينما المبحث الثالث ركائز عملية رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أما بالنسبة للفصل الثاني تناول فعالية الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث تضمن المبحث الأول مفاهيم عامة حول الإدارة الإلكترونية أما المبحث الثاني الركائز الأساسية للإدارة الإلكترونية بينما المبحث الثالث كان عن رقمنة قطاع التعليم العالي ودوره في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية، في حين الفصل الثالث فتضمن الإطار التطبيقي لدور رقمنة قطاع التعليم العالي في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة حيث تضمن المبحث الأول تقديم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة، أما المبحث الثاني الإطار المنهجي للدراسة بينما المبحث الثالث تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

11- نموذج الدراسة: من خلال الإشكالية والفرضيات المطروحة تم صياغة النموذج التالي:

حيث يتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة في قطاع التعليم العالي والمجسد بأبعاده المتمثلة في (البيئة التعليمية، كفاءة الهيئة التدريسية، جودة المناهج الدراسية، دعم الطلاب، البحث العلمي)، بينما يتمثل المتغير التابع في الإدارة الإلكترونية والمجسد بأبعاده والمتمثلة في (تطبيق الإدارة الإلكترونية، كفاءة استخدام الأنظمة الإلكترونية، أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية، رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية، فعالية التواصل الإلكتروني)، وتم توضيح النموذج المفصل في الجانب التطبيقي للدراسة.

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

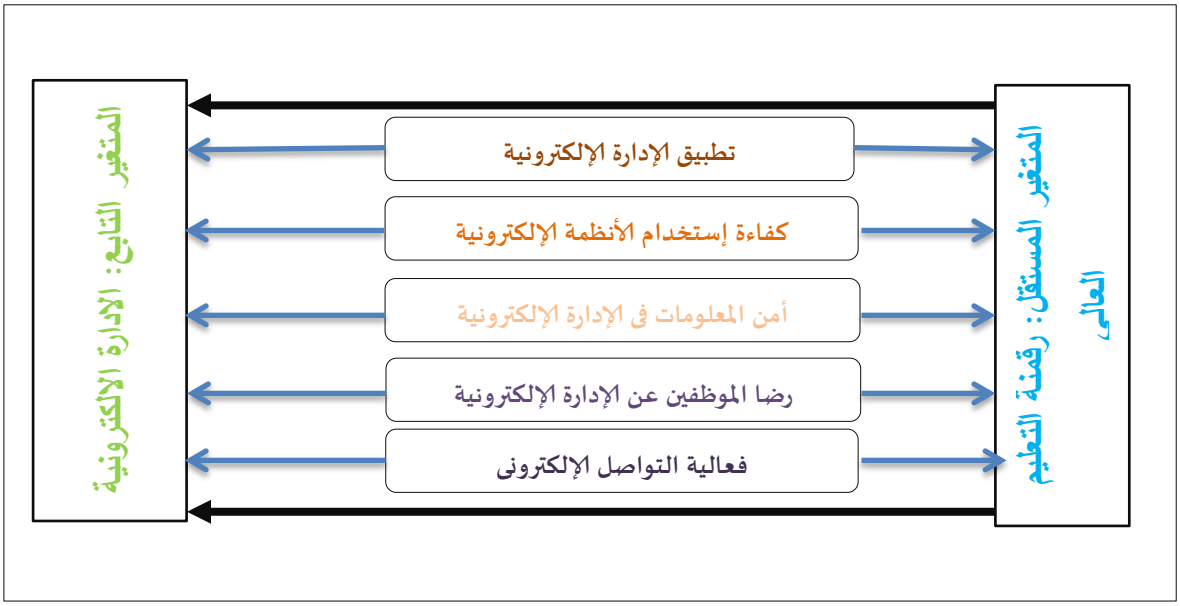

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إشكالية الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري لرقمنة التعليم العالي والبحث العلمي

الفصل الأول: الإطار النظري لرقمنة التعليم العالي والبحث العلمي

تمهيد

يعد التعليم العالي والبحث العلمي من الركائز الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات، ويعتمد تقدم هذه القطاعات بشكل كبير على قدرة المؤسسات التعليمية والبحثية على التكيف مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة في ظل الثورة الرقمية التي يشهدها العالم، أصبح من الضروري للقطاع الأكاديمي تبني آليات وتقنيات رقمية لضمان تحسين جودة التعليم العالي، وتسهيل الوصول إلى المعرفة وتعزيز قدرة المؤسسات التعليمية على التفاعل مع التحديات المعاصرة.

حيث تتمثل رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات(ICT) لتحسين وتطوير العمليات التعليمية والبحثية سواء على مستوى المناهج أو طرق التدريس أو أساليب إدارة المؤسسات التعليمية كما أن هذه الرقمنة توفر بيئة تعليمية أكثر مرونة تمكن الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من الوصول إلى المصادر العلمية والبحثية في أي وقت ممكن وأي مكان. وعليه سيتم تقسيم الفصل الأول إلى المباحث الثلاثة الآتية:

- ❖ عموميات حول الرقمنة؛
- ❖ أساسيات حول رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛
- ❖ ركائز عملية رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

الفصل الأول: الإطار النظري لرقمنة التعليم العالي والبحث العلمي

المبحث الأول: عموميات حول الرقمنة

تعد الرقمنة عملية تحويل المعلومات والبيانات من صيغتها التقليدية إلى صيغة رقمية بإستخدام التقنيات الحديثة، يشمل هذا التحويل كل شيء بدءا من النصوص والصور وصولا إلى الأصوات والفيديوهات، كما يمثل مفهوم الرقمنة تطورا كبيرا في العديد من المجالات مثل التعليم، الصحة والاقتصاد...إلخ. حيث تساعد هذه العملية في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتسريع نقل المعلومات.

وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

- ماهية الرقمنة؛
- أهداف وأنواع الرقمنة؛
- متطلبات وآثار الرقمنة.

المطلب الأول: ماهية الرقمنة

تهدف الرقمنة إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات، تحسين الكفاءة، وتقليل التكاليف، كما تساهم في تعزيز الابتكار وتوفير حلول ذكية في مختلف المجالات مثل التعليم، الصحة، الصناعة، والتجارة ويمكن للرقمنة أن تشمل تحويل المستندات الورقية إلى ملفات إلكترونية، استخدام البرمجيات الذكية لتحليل البيانات، أو تطوير خدمات ومنتجات رقمية جديدة.

أولا: تعريف الرقمنة

لقد تعددت التعريفات والتصورات لمفهوم الرقمنة حيث عرفت الرقمنة بأنها "تمثل الفرق البتات BTS، وهي كل ما ليس له وزن أو حجم أو لون، ويستطيع السفر في سرعة الضوء ويعد أصغر عنصر في الحمض النووي للمعلومات".[1] وتعرف الرقمنة على أنها "عملية إجراء التحويل للمحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزياء تقليدي مثل مقالات، كتب، دوريات...إلخ، إلى شكل رقمي".[2] كما عرفت أيضا على أنها: "هي عملية التحويل التي تتم للوثائق من الشكل التقليدي المطبوع إلى الشكل الإلكتروني بما فيها عملية النشر الإلكتروني".[3]

كما قد تم تعريف الرقمنة كالآتي:[4]

عرفت الرقمنة على أنها "تحويل البيانات من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي من أجل التمكن من معالجتها بواسطة الحاسب الآلي". وعرفت أيضا على أنها "عملية إلكترونية لإنتاج الرموز الإلكترونية أو الرقمية من خلال وثيقة أو شيء مادي أو من خلال إشارات إلكترونية تناظرية".

1- نجلاء أحمد يس، "**الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص ص:16-17.

2- بريزة بوزعيب، "**الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر**"، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السيسيولوجية والتقنية الإدارية، المجلد5، العدد2، جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة، الجزائر، 2022، ص:6، على الرابط الإلكتروني : https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/816/5/2/21129 بتاريخ:2025/01/12، على الساعة: 15:25h.

3- نجلاء أحمد يس، **مرجع سبق ذكره**، ص:18.

4- عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد، "**معوقات توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصال في مناهج المواد التجارية وبالتعلم الثانوي**"، مؤتمر دولي حول إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتطوير التعليم قبل الجامعي، مصر، 2007، ص:6، على الرابط الإلكتروني: https://kenanaonline.com/users/karamybadawy/posts/142821, le12/01/2025, à 16 :21h.

نستنتج من التعريفات السابقة أن الرقمنة هي عملية تحويل البيانات أو الوثائق أو النصوص المطبوعة من أشكالها التقليدية إلى الشكل الرقمي مع إمكانية تخزينها أو معالجتها بواسطة الحاسوب والإطلاع عليها في أي وقت.

ثانيا: نشأة الرقمنة

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية وعديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ الخمسينيات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة إختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية التي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكة سجلات وتبادلها لتحل محلها السجلات الإلكترونية وفي مجال الفهرسة التعاونية. بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الأنترنت بإعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات ليمتد بعدها إلى إجتماعات عديدة بين القوى العظمى لرقمنة المكتبات بتكثيف ربط الرقم بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أبعد الحدود، وجاءت بعدها العديد من الإجتماعات بين هذه القوى ومن أهمها إجتماع بروكسل سنة 1995 لدعم التنمية في المجال الإقتصادي والإجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية التابعة لوزارة الدفاع، يشمل هذا المشروع إقامة مكتبات رقمية تساهم في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ثالثا: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية:[2]

1- تقليص الوقت: التكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية متجاورة.

2- تقليص المكان: أي تقليص سطح البحث حيث تتيح وسائل التخزين التي تستوعبها حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

3- إقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحثون بطعم الذكاء الصناعي مما يجعل التكنولوجيا تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

4- تكوين شبكات الإتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الإتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع الأنشطة الأخرى.

1- أحمد الكبيسي، "**تطور التعلم الآلي في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الإفتراضية**"، دار المسيرة، مصر، 2008، ص:6.

2- باشيوة سالم، "**الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008/2007، ص:79، على الرابط الإلكتروني: https://biblio.cerist.dz/show/ar/000000000617173000001، بتاريخ: 2025/01/12، على الساعة: 15:59h.

5- التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الإتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

6- اللاتزامنية: وتعني إمكانية إستقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين بإستخدام النظام في نفس الوقت.

7- اللامركزية: وهي خاصية تسمح بإستقلالية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فالأنترنت مثلا تتمتع بإستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الأنترنت.

8- قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الإتصالية المتنوعة الصنع أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع على مستوى العالم بأكمله.

9- قابلية التحرك والحركية: أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل الإتصال (الحاسب الآلي، الهاتف النقال...إلخ).

10- قابلية التحول: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة.

11- اللاجماهيرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الإتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.

12- الإنتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الإنتشار المنهجي للنمط المرن.

13- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيا.[1]

رابعا: أهمية الرقمنة

للرقمنة أهمية كبيرة نلخصها في النقاط التالية:[2]

- إتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعمقة بأصولها وفروعها؛
- سهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها؛
- القدرة على طباعة المعلومات منها عند الحاجة وإصدار صور طبق الأصل عنها؛
- الحصول على المعلومات بالصوت والصورة والألوان أيضا؛
- نقص تكاليف الحصول على المعلومات؛
- إمكانية وجود نقد المصادر والمواد المعلوماتية؛

1- محمد سمير أحمد، "**الإدارة الإلكترونية**"، دار المسيرة، عمان، 2009، ص:11.

2- إيمان بغدادي، رماش سمية، "**تكنولوجيا الرقمنة في المكتبات الجزائري**"، مجلة أوراق بحثية، المجلد2، العدد1،جامعة قسنطينة1، الجزائر، 2022، ص:78، على الرابط الإلكتروني: http://dspace.univ-ghardaia.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/7588/1، بتاريخ: 2025/01/12، على الساعة:16:54h.

- إمكانية التكامل مع الوسائل الأخرى الصوت، الصورة، الفيديو كما تتميز عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بـ: تقليص الوقت والمكان، إقتسام المهام مع الآلة؛

- تكوين شبكات الإتصال التفاعلية، اللاتزامنية، اللامركزية، قابلية التوصيل، قابلية التحرك والحركية.

كما أن لها أهمية ملحوظة في مجال الإدارة تتجلى في:[1]

- **حماية الوثائق الأصلية:** حيث تمثل وسيلة فاعلة للحفاظ على مصادر المعلومات أو الوثائق التي تكون حالتها المادية هشة.

- **الآنية والسرعة:** تمثل الرقمنة مجالا للتشارك في الملفات الإدارية بإستخدام المصدر وهذا ما يتيح فرص الآنية والسرعة في الحصول على المعلومات،وأتاحت للمستفيدين إمكانية متابعة ملفاتهم خاصة في كل ما يخص مستجداتهم مع إتاحة إمكانية تصحيح الأخطاء.

المطلب الثاني: أهداف وأنواع الرقمنة

تعتبر الرقمنة من أهم الركائز الأساسية في العالم الحديث حيث تصنف إلى عدة أنواع يجب التعرف عليها وعلى كيفية استخدامها والتي بدورها تهدف إلى تحسين الكفاءة، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتقليل التكاليف عبر تحويل العمليات والبيانات إلى شكل رقمي.

أولا: أهداف الرقمنة

تتمثل أهداف الرقمنة في ما يلي:[2]

- صياغة وحفظ المجموعات Preservation ضد التلف والكوارث؛

- المساعدة على مواكبة عدد من البيانات الحديثة مثل التعليم عن بعد والتخصصات المختلفة؛

- سد الفجوة الرقمية بين النتاج الفكري للدول العربية ودول العالم المتقدم وإنتاج صورة رقمية ذات درجة وضوح عالية وإستخدامها في الحصول على المخرجات مطبوعة عالية الجودة؛

- توسيع فرص العمل إلى المعلومات الثقافية والعلمية والتاريخية المتضمنة منه مواكبة الإتجاه العالمي السائد نحو رقمنة ذاكرة العالم؛

- الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي على أقراص مليزرة والإتاحة على الشبكة ولايقصد الربح هنا الإتجاه بقدر ماهو الحصول على عائد مادي يعطي هامش من التكلفة لضمان إستمرارية العمليات؛

- **التخزين:** قرص مضغوط يمكن تخزين الآلاف الصفحات من خلال قرص DVD إذا الرقمنة توفر علينا المساحات؛

- **الأقسام:** من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الأنترنت التي تسمح بالإطلاع على مقدار هائل من الوثائق من قبل أشخاص كثيرين؛

1- فوزية صادقي، "**دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر دراسة تحليلية للجماعات المحلية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص إعلام وإتصال، كلية علوم الإعلام والإتصال السمعي والبصري، جامعة قسنطينة3، 201/2020، ص ص:121-122، على الرابط الإلكتروني: https://dspace.univ-constantine3.dz/jspui/handle/123456789/917، بتاريخ:2025/01/12، على الساعة:17:25h.

2- عماد عيسى صالح محمد، "**المكتبات الرقمية: الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2006، ص:221.

- **سرعة الإستخدام وسهولة الإسترجاع:** وذلك بتميزها بعدة نظم رقمية كبيرة في الإسترجاع وذلك عندما تتحول الوثائق التقليدية بشكل رقمي يمكن للمرء إسترجاعها في غضون ثواني، وسهولة الإطلاع على المستجدات، وتقريب الخدمة من المستخدم وتسهيل الحصول على خدمات وبطرق سريعة وأكثر أمانا.[1]

ثانيا: أنواع الرقمنة

للرقمنة ثلاثة أنواع يمكن تلخيصها في مايلي:[2]

1- الرقمنة في شكل صورة (Mode Image)

وهي من أنواع الرقمنة الأكثر إستغلال على الرغم من أنها تحتل مساحة كبيرة عند التخزين، ولها أهمية كبيرة في مجال الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة للباحثين والمختصين بدراسة القيم الفنية وليست النصية والصورة تتكون من مجموعة نقاط تدعى بيكسل Pixel وكل بيكسل يمكن تمييزه ب:

- 1 بايت لصورة أبيض وأسود (Blanc et Noir)؛
- 8 بايت لصورة في مستوى رمادي (Gris de niveau)؛
- 24 بايت أو أكثر لصورة ملونة (Couleur Er).

وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز ثلاث أنواع للترميز في شكل صورة:

1-1- أحادي البايت (Mode bitonal)

في هذا النوع كل بيكسل Pixel يمثل بيت واحد وهو بذلك يفرض أحد هاتين القيمتين أبيض أو أسود وهي طريقة جد إقتصادية من ناحية الحفظ وهي سهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح، بينما تلقي صعوبة في التعامل مع الوثائق القديمة التي تعرضت للرطوبة والتلف حيث أن المسح الضوئي لا يعرف هذه الآثار.

1-2- الرمادي المستوى (Niveau de gris)

وهي نوع يتطلب مساحة أكبر على مستوى الذاكرة وعدد البيانات المستخدمة لترميز البيكسل، هذه التقنية تسمح عكس النوع السابق بحفظ الوثائق القديمة جدا حيث استعملتها مكتبة الكونغرس في رقمنة أرصدتها الإرثية التراثية لبقديمة.

1-3- الألوان

لديه نفس مبدأ النوع السابق ويختلف عليه مستوى يتكون واحد بيكسل يقابله في الترميز ثلاثة ألوان أساسية هي الأحمر، الأزرق والأخضر (RVB) كل لون من هذه الألوان يرمز إلى عدد معين من البتات،ويؤخذ على

1- ختير فوزية فاطمة، "**رقمنة الأرشيف في الجزائر: إشكالية والتنفيذ أرشيف ولاية الجزائر نموذجا**"، رسالة ماجستير في علم المكتبات، جامعة قسنطينة، 2008، ص:60، على الرابط الإلكتروني: https://dspace.univ-oran1.dz/items/0d861cc7-21db-401f-ac9e-1a278d558a46، بتاريخ: 2025/01/12، على الساعة: 17:31h.

2- سهيلة مهري، "**المكتبات الرقمية في الجزائر: دراسة للواقع وتطلعات المستقبل**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006/2005، ص ص:84-86، على الرابط الإلكتروني: https://bu.umc.edu.dz/theses/bibliotheconomie/AMEH2126.pdf، بتاريخ:2025/01/13، على الساعة: 10:25h.

هذا النوع أن حجم الملفات كبير مقارنة مع النوعين السابقين وعموما هذا النوع من الرقمنة له سلبيتان أساسيتان هما:

- يقضي كل فرص البحث داخل النص؛
- الملفات تحتل مساحة كبيرة على وسائط التخزين.

2- الرقمنة في شكل نص Mode texte

هذا النوع يتيح الفرصة للبحث داخل النص، فهو يسمح بالتعامل مباشرة مع الوثيقة اإلكترونية على أنها نص، وللحصول على هذا النوع يتم إستعمال برمجية التعرف الضوئي على الحروف QCR إنطلاقا من وثيقة مرقمنة في شكل صورة، حيث أن البرمجية تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف كما تسمح بالتعديل وتصحيح الأخطاء، كما أن منتجي هذه البرمجيات قاموا بتطوير منتجاتهم حيث أصبحت هذه البرمجيات مصحوبة بقواميس وأدوات التحليل النحوي وهذا النوع يناسب الوثائق التي تضم عدد كبير من أسماء العلم وأشكال نحوية قديمة أو مكتوبة في لغات عديدة.

3- الرقمنة في شكل إتجاهي Mode directionnelle

يوجد شكل ثالث للرقمنة وهو الرقمنة في شكل اتجاهي، وهي تقنية تعتمد على العرض بإستخدام الحسابات الرياضية، وهي تستعمل خاصة في مجال الرسوم بمساعدة الحاسب الآلي والتحول من الشكل الورقي إلى الشكل الإتجاهي عملية طويلة ومكلفة.

ويتواجد حاليا شكل للتقديم الإتجاهي وهو PDF وهي تقنية طورتها شركة ADOBE عام 1993،وهي تهدف إلى نشر وتبادل المعلومات المقروءة إلكترونيا بشكل يحفظ للمادة التي يتم تبادلها الجوانب التالية:

3-1- الدقة: بحيث تحفظ تقنية PDF تنسيق الصفحة Page log out الذي وضعه مصمم الوثيقة أثناء تصميمه للوثيقة، وملفات PDF لايتم إعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برنامج التصفح، فملف PDF يعد صورة رقمية للصفحة المطبوعة.

3-2- الحجم المضغوط: ملفات PDF صغيرة الحجم وذلك يساعد على نقلها بسرعة عبر الأنترنت.

3-3- التوافقية: يمكن قراءة ملف PDF من قبل أي مستخدم وعن طريق أي نظام تشغيل بإستخدام برنامج Acrobat Reader المتوفر مجانا على مواقع Adobe، فصيغة PDF لا تعتمد نظام تشغيل معين.

3-4- جودة العرض والطباعة: ملفات PDF تحفظ للمستخدم أعلى جودة عند قراءتها من الشاشة، كما أنها تسمح للقارئ بتكبير أجزاء من الصفحة دون تأثر الحروف ودون تشويه لشكل الصفحة.

المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة وآثارها

تمثل الرقمنة إحدى التحولات الأساسية التي تشهدها العديد من المجالات في العصر الحديث حيث تسهم في تحويل الأنظمة التقليدية إلى أنظمة تعتمد على تقنيات رقمية وعليه فإن فهم متطلبات الرقمنة وآثارها يعد أمر بالغ الأهمية لتوجيه هذا التحول بشكل يحقق أكثر إستفادة ممكنة.

أولا: متطلبات الرقمنة

تتمثل متطلبات الرقمنة في مايلي:[1]

1- المتطلبات المالية

تتطلب عملية الرقمنة الدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله وهذا ما يستوجب توفير ميزانية كافي لإقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة الأجهزة والآلات ومختلف المشكلات المحتملة.

2- المتطلبات المادية:

تتمثل المتطلبات المادية لمشروع الرقمنة في الآتي:

2-1- الحواسيب: والتي تعتبر من أهم الأدوات الفعالة لمشروع الرقمنة، كما أنه لابد من تخصيص حواسيب وحيازتها للإستخدام في مجال الرقمنة.

2-2- الماسحات الضوئية: وهو عبارة عن جهاز يقوم بتحويل البيانات المتوفرة في مصادر المعلومات المصورة، المطبوعة...إلخ، إلى إشارات رقمية قابلة للمعالجة والتخزين في ذاكرة الحاسوب.

2-3- أجهزة التصوير الفوتوغرافية الرقمية: وهي آلة إلكترونية تستخدم في إلتقاط الصور الفوتوغرافية، وتخزينها بشكل إلكتروني بدلا من إستخدام الأفلام مثل آلات التصوير التقليدية.

2-4- تقنيات التعرف الضوئي على الحروف: تقوم بالتعرف على محتويات النص حرف بحرف وكلمة بكلمة ومن ثم تحويله إلى ملف نصي يتضمن على بيانات ومعلومات مرمزة.

3- المتطلبات البشرية:

يعد العنصر البشري من أهم العناصر للقيام بأي مشروع كون أن عملية الرقمنة لا تدبر نفسها بل تحتاج إلى قدرات خاصة في كل مراحلها، لذلك هناك ضرورة لوجود يد عاملة مؤهلة تمتلك خلفية معرفية وتدريبية على مبادئ التقدم التقني.

4- المتطلبات الإدارية:

تعتمد المؤسسة التي تريد الخوض في مشروع الرقمنة بشكل رئيسي على التخطيط حيث تقوم بتحديد خطة إنطلاقا من مجموعاتها ومستعمليها، والتخطيط هو عملية منتظمة تتضمن إتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات للوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل محددة، مستخدمة كافة الإمكانيات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة حاليا ومستقبلا أحسن إستخدام، والتخطيط لمشروع الرقمنة يجب أن تستند إلى لجنة تشرف هلى المشروع تعرف بإسم فريق العمل الرقمي والتي يجب أن تتكون من عناصر يشهد لها بالكفاءة العلمية والعملية في المجالات الآتية: حاسوب، شبكات، إتصالات، برمجيات حيث تقوم بوضع خطة مناسبة لمراحل تنفيذ المشروع وأبرز عناصر هذه الخطة هي:[2]

- تحديد أهداف المشروع؛

1- مليكة بوخاري، سمير يحياوين، "**متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية دراسة حالة الشباك الإلكتروني لبلدية البويرة**"، مجلة دراسات الإقتصادية، المجلد16، العدد3، جامعة البويرة، الجزائر، ص ص:459-460، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/202019، بتاريخ:2025/01/13، على الساعة:11:36h.

2- سهيلة مهري، **مرجع سبق ذكره**، ص:110.

- دراسة جدوى يتم فيها تحديد المتطلبات الضرورية لعملية الرقمنة (الوسائل، التجهيزات، الإطارات البشرية)؛
- تحديد تكاليف المشروع وإقرار ميزانية مناسبة للمشروع مع تبويبها؛
- وضع خطة زمنية واضحة لمراحل تنفيذ المشروع؛
- إعادة هندسة الإجراءات التي سوف تتخذ بخصوص المشاكل التي سوف تتعرض للمشروع.

5- المتطلبات القانونية: يجب على المؤسسات التي تسعى إلى القيام بمشروع الرقمنة أن تنتبه لمسألة حقوق الملكية الفكرية لكل مادة يتم ترقيمها، وأيضا الوضع القانوني الذي يؤثر في الوصول إلى هذه النسخ من قبل المستخدمين، وينطبق هذا الأمر بصورة خاصة على المؤسسات التي تنوي تطوير عمل تجاري ومن هذه المتطلبات نجد:[1]

5-1- حق النشر والتأليف: يعني أن العمل أو المشروع الرقمي محمي من قبل القانون، إن مدة الحماية القانونية تعتمد على الزمن الذي أنشئ فيه العمل وهو يختلف من بلد لآخر، وحق الملكية يعطي للمؤلف الحق الحصري في التصرف في عمله، فإذا أنجز عامل ما عمله وكان جزء من عقد العمل الخاص معه في هذه الحالة تحتفظ المؤسسة الأم صاحبة العمل الذي وظف المِلف بحقوق الملكية في المؤسسة وأيضا تعطي الملكية الفكرية صاحب العمل الحق المعنوي الذي يتمثل بوجود ذكر إسم المؤلف.

5-2- الموثوقية: تختلف الآراء حول المصداقية وكيف يتم تحديدها، حيث تتطلب الوثيقة في العالم التماثلي ثلاث شروط وهي: زمن التأليف والطريقة وظروف النشأة، وحين يتعلق الأمر بالوثائق الرقمية فإن الأمر يصبح أكثر تعقيدا وهناك خطرا دائما أن يحدث شيئا غير مرغوب فيه، فكلما إنتقلت هذه الملفات عبر الزمان أو المكان أو بعبارة أخرى عندما يتم تخزينها خارج الخط أو حين ما يتم إستبدالها أو إستحداث الأجهزة والبرمجيات، حيث تستخدم اليوم أنواع مختلفة من الطرق لمنع أو الكشف عن التغيرات غير المصرح بها في الملفات الرقمية، المبنية على تكنولوجيا التشفير وتسمى علامات مائية وضعت داخل الصور لمعرفتها.

5-3- إدارة الملكية الفكرية: يمكن تحديد سياسة الإدارة كالآتي: لتسجيل الملكية الفكرية للمؤسسة بطريقة خفية، كعلامة تجارية وذلك بإستخدام إما التلاعب بالصورة أو Water making بإعتبارها تقنية من أجل حماية صحة المعلومات الرقمية ومصداقيتها، وتطوير نموذج عمل قوي لترخيص إستخدامات متعددة وفقا لسوق كمصدر للدخل ولتمويل عمليات الرقمنة والحفظ.

5-4- الإيداع القانوني: يجب أن يتضمن طلب الإيداع وصفا كافيا للإختراع مرفق بمطلب أو أكثر من المطالب حسب نص الفقرة الثانية من المادة 21 من قانون البراءات والمواد من 10 إلى 18 من المرسوم التنفيذي رقم 05-275 إذ يجب أن يتضمن الطلب وصفا للموضوع الرئيسي أي الإختراع والأشياء التي يتكون منها والتطبيقات المتعلقة به، ويجب أن يتضمن عرض كافيا للإختراع وأن ينتهي الوصف بخلاصة في فقرة أو عدة فقرات مرقمنة تتضمن القاعدة الأساسية للإختراع، كما تحدد المطالب التي يريد أن تكون محمية لأنه ليس

1- أحمد فرج أحمد، "**دراسات في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية**"، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2009، ص ص:30-31.

كل الوصف محل الحماية بل المطالب المذكورة فيه هي محل الحماية فالهدف حماية الإنتاج الرقمي للمخترع والمؤسسة.[1]

ثانيا: آثار الرقمنة

للرقمنة آثار سلبية وأخرى إيجابية يمكن حصرها في مايلي:[2]

1- الآثار الإيجابية للرقمنة: إن تطبيق الرقمنة يترتب عليه العديد من الآثار الإيجابية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- السرعة في الإجابة على أسئلة الباحثين بإعتبار أن التجهيزات الآلية لها قدرات جيدة للقيام بعملية البحث في وقت زمني وجيز؛
- سهولة الوصول إلى المعلومة أي البحث الآلي المتنوع بواسطة الكلمات المفتاحية؛
- إمكانية الإطلاع عن بعد؛
- سرعة وسهولة الوصول إلى المعلومات؛
- أمن المعلومات (إن عملية الرقمنة تضمن الإنتقال الكلي والكامل للمعطيات أثناء عملية التحويل)؛
- تؤخر وتقلل من تدهور النسخ الأصلية الذي يرجع أساسا إلى الإستعمال المتزايد؛
- إمكانية إطلاع عدة باحثين على نفس الوثيقة في آن واحد؛
- الحفاظ على النسخ الأصلية لأطول مدة ممكنة والتقليل من إظمحلالها نتيجة إستعمال الوثائق المرقمنة بدلا منها.

2- الآثار السلبية للرقمنة: بالرغم من الآثار الإيجابية للرقمنة إلا أنها لاتخلو من السلبيات التي نذكر منها:

2-1- خلق البطالة: إن تطبيق الرقمنة قد يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة نتيجة الإستغناء عن خدمات العاملين بسبب التوسع في إستخدام التقنية أو على الأقل عدم الحاجة إلى تعيين عاملين جدد في ظل السهولة والسرعة والبساطة في إنجاز الأعمال التي توفرها عملية الرقمنة.

2-2- فقدان الخصوصية: يمكن التعامل الرقمي الناس من الإطلاع على خصوصيات الآخرين، مثلا التعرف على مقدار إستهلاك فاتورة الغاز والكهرباء من خلال إدخال رقم الهاتف أو الرقم المستخدم لأي فاتورة كهرباء.

2-3- الإعتماد على التكنولوجيا: قد يؤدي الإعتماد الكبير على التكنولوجيا إلى لتراجع المهارات البشرية التقليدية، مثل الكتابة اليدوية أو الحساب العقلي.

2-4- فجوة رقمية: لا يمكن لجميع الأفراد الحصول على التكنولوجيا أو الأنترنت بسرعة وفعالية، مما يزيد من التفاوتات بين الأفراد والمجتمعات.

1- زايدي أمال، "**أثر الرقمنة على النظام القانوني لبراءات الإختراع**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد4، العدد3، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2021، ص:24، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/173096، بتاريخ:2025/01/13، على الساعة:13:02h.

2- منير تيقروسين، "**دور المكتبات الجامعية في تقليص الفجوة الرقمية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص:39، على الرابط الإلكتروني: http://archives.umc.edu.dz/handle/123456789/83?show=full&locale-attribute=ar، بتاريخ:2025/01/13، على الساعة:15:35h.

2-5- الأثر البيئي: فالأجهزة الإلكترونية وإنتاجها يتطلب الكثير من الموارد إضافة إلى تلوث بيئي ناتج عن التخلص منها بطريقة غير سليمة مثل إنتاج النفايات الإلكترونية (E-Waste) فهذه النفايات الناتجة عن التخلص من الأجهزة القديمة بإستمرار وتراكمها وهي تحتوي على مواد ضارة للبيئة.

2-6- زيادة التبعية للخارج: بإعتبار أن هناك العديد من التقنيات الحديثة التي الآتية من هناك.

2-7- شيوع ظاهرة التجسس الإلكتروني: تعد ظاهرة التجسس الإلكتروني من الظواهر الحديثة التي أصبحت منتشرة بشكل كبير في العصر الرقمي، ويرجع ذلك إلى التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات واستخدام الإنترنت.

المبحث الثاني: أساسيات حول رقمنة قطاع التعليم العالي

إن إستعمال الرقمنة في قطاع التعليم العالي يتحقق معه تغيير أسلوب إدارة (تسيير نظام التعليم) وكذا التغيير في طريقة الفهم والتدريب، وتعتبر رقمنة التعليم العالي عملية تحويلية تتضمن دمج التكنولوجيا الرقمية في التعليم التقليدي والأنظمة الإدارية، مما يسهم في تحقيق أهداف مثل تطوير أساليب التدريس والتعلم، إدارة الموارد التعليمية بشكل أكثر كفاءة، وتعزيز التواصل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

- مفهوم رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛
- دواعي إستخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي والآثار المترتبة عن ذلك؛
- المنصات الرقمية المستخدمة في رقمنة قطاع التعليم العالي.

المطلب الأول: مفهوم رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

تعتبر الرقمنة من المكونات الأساسية لنظام المعلومات ومن الوسائل التي عملت ضجة كبيرة في هذا العصر في مختلف القطاعات خاصة الخدماتية منها، والتعليم العالي نموذج مهم جدا لإدراج التكنولوجيا في عملياته سواء الإدارية او التعليمية.

أولا: مفهوم قطاع التعليم العالي

يعد التعليم العالي آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي وأرقاها درجة وهو يهتم بمختلف أنماط التعليم بغرض اكتساب المعارف والمهارات لدى الطلبة.

1- تعريف التعليم العالي

توجد العديد من التعاريف للتعليم العالي يعرف على أنه: "هو كل أنواع الدراسات، أو التكوين الموجه للبحث الذي يأتي بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية".[1] ويقصد به: "التعليم الذي يتم داخل الكليات أو المعاهد الجامعية بعد

1- مرادسي حمزة، "**دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الإقتصادي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر،2010/2009، ص:14، على الرابط الإلكتروني:
http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/12255/1AF%D8%A9.pdf، بتاريخ:2025/01/14، على الساعة: 09:02h.

الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي".[1]

ويعرف أيضا على أنه: "التكوين التدريجي ويشتمل على حجم من المعلومات تتدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب، وتهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة للسيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد وينقسم هذا التعليم إلى برامج وطرق تعليمية".[2]

من خلال التعاريف السابقة للتعليم العالي يمكن إستخلاص أن التعليم العالي يعد مرحلة من مراحل التعليم الأكاديمي المتخصص الذي يهتم بمختلف أنماط التكوين بغرض اكتساب المعارف والمهارات لدى الطلبة وتشجيع روح البحث العلمي وأساليبه.

2- خصائص التعليم العالي

يتميز التعليم العالي بعدة خصائص والتي يجب أخذها بعين الإعتبار عن تبني أي تغيير أهمها:[3]

- عدد أهداف المنظومة من علمية واجتماعية واقتصادية وقيمية وسلوكية وغيرها؛
- الكثير من المخرجات الغير ملموسة أو صعبة التقييم، مثلا إنتاج منظومات القيم والسلوك، صعوبة حساب الآثار الكمية في النمو الإقتصادي؛
- عملية تمويل نشاط منظمة التعليم هي نشاط مشترك بين أطراف عدة : الدولة، قطاع الأعمال الخاص، العائلة، الأفراد؛
- صناعة مجتمعية منظمة: مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها وإدارتها تعتبر من أهم إهتمامات المجتمع الحديث.

وهناك خصائص أخرى:[4]

- نشاط المؤسسة الجامعية ذو سمة علمية بالدرجة الأساسية مضمونها التعليم والبحث العلمي؛
- تضم كما نوعيا من الإطارات البشرية المؤهلة لنقل المعارف والمهارات لغيرها؛
- تعتبر الموقع الأكثر حساسية في رسم معالم مستقبل وطنها الذي تمده بالكفاءات والمهارات من خلال مخرجاتها؛

1- نمور نوال، "**هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص:14، على الرابط الإلكتروني:
http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/12255/1، بتاريخ:2025/01/14، على الساعة: 09:16h.

2- مانع صبرينة، بوزيدي هدى، "**تطبيقات إدارة المعرفة في المؤسسات التعليم العالي**"، مجلة الباحث الإقتصادي، 2018، ص:257، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/Articles/85، بتاريخ:2025/01/14، على الساعة:09:29h.

3- نور الهدى بوطبة، "**إدارة التغيير في مؤسسات التعليم العالي**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016/2015، ص:99، على الرابط الإلكتروني: http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/12255/1/، بتاريخ:2025/01/14، على الساعة:11:05h.

4- سمية الزاحي، "**مكانة المكتبة في سياسات التعليم العالي في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم المكتبات، جامعة قسنطينة، 2014/2013، ص:63، على الرابط الإلكتروني: https://search.shamaa.org/fullrecord?ID=112468، بتاريخ:2025/01/16، على الساعة:14:35.

- تضم الجامعة إلى جانب العاملين فيها المستفيدين من خدماتها المباشرة وهم الطلبة الذين يعدون ثروة بشرية ثمينة عليها بذل عناية شديدة في إعدادهم علميا وتربويا.

3- وظائف التعليم العالي

جددت وظائف التعليم العالي في مؤتمر العالمي لمنظمة "UNESCO" المنعقدة سنة 1998، وعليه يمكن تحديد ثلاث وظائف أساسية: وظيفتان تتعلقان بالجامعة تعتبران من خصوصياتها وهما وظيفة "التعليم" ووظيفة "البحث العلمي"، أما الوظيفة الثالثة فتتمثل في مخرجات الوظيفتين الأوليتين تتمثلان فيما تقدمانه للمجتمع من إطارات وخدمات وهي "خدمة المجتمع".

3-1- وظيفة التعليم: وهو أول وظيفة للتعليم العالي، فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية التقنية، المهنية والإدارية ذات المستوى العالي.[1]

وتعتبر وظيفة التعليم من أبرز الوظائف بالنسبة للتعليم العالي، فهي لا تنحصر في نقل المعرفة العلمية المتخصصة، بل تتجلى كذلك فيما تخرجه للمجتمع من إطارات لما تقدمه من معارف ومهارات لطلابها لإعداد أنفسهم بما يؤهلهم لمستقبل مهني ووظيفي لذلك سميت بالوظيفة الاجتماعية المهنية لأنها تسعى لإعداد القوى العالمة، إضافة إلى توفير المهارات الفنية للنهوض بالتنمية الشاملة، ولذلك يجب على الجامعة أن تعمل على تجديد طرقها التعليمية وبرامجها دائما لتبقى الصلة بالمجتمع الذي تنتمي إليه وذلك لتلبية حاجاته من الإطارات الفنية.[2]

3-2- وظيفة البحث العلمي: يعد البحث العلمي من أكثر الوظائف إلتصاقا بالجامعة، فقد أصبحت الجامعات تقيم بمدى تقدم البحث العلمي، فهو عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مشكلة (موضوع البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة (منهج البحث) بغية الوصول لحلول ملائمة.[3]

وهذا الجانب يعد الدور الذي تلعبه الجامعة كمؤسسة لتكوين النخبة العالمة التي بإمكانها أن تلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالبلاد، وهي بذلك تعتبر حلقة أساسية من الحلقات الرابطة بين الدولة ومكونات المجتمع.

ولذلك فإن نجاح البحث العلمي مرهون بتوفير الكثير من العوامل والإمكانات البشرية والمادية وأهمها الباحثين العلميين على اختلاف تخصصاتهم فالباحث العلمي هو المخطط والمنفذ والموجه والمقوم لجهود وعمليات البحث العلمي والمسخر لنتائجه ومعطياته لخدمة المجتمع.[4]

1- **المرجع نفسه**، ص:64.

2- رندة شاوي، "**واقع التشغيل بعقود الإدماج لخريجي الجامعة، تنظيم وعمل**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2016/2015، ص:151، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/94533، بتاريخ:2025/01/16، على الساعة: 14:49.

3- رندة شاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:153.

4- رندة شاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:152.

3-3- وظيفة خدمة المجتمع: تفرض هذه الوظيفة على الجامعة كونها إحدى مؤسسات المجتمع التي تنبع من حاجاته وتعبر عن أماله وتتفاعل مع ما تجري فيه، فتتأثر به وتأثر فيه وتقود حركة تغيره ونموه وتطوره وتساهم في حل مشكلاته وتزوده بما يحتاجه في مختلف المجالات، لذلك قيل أن الجامعة تستمد شرعيتها من مجتمعها.

ويرجع الفضل لها في إحداث تنمية المجتمع بمختلف مجالاته وبذلك فهي تساهم في صنع حاضر الأمة ومستقبلها، عن طريق إعداد رأس المال البشري بإعتباره أهم مقومات التنمية والتطور في المجتمع لتتفاعل معه.[1]

4- مبادئ التعليم العالي

إرتكز التعليم العالي بالجزائر على أربعة مبادئ أساسية تتمثل في:[2]

4-1- ديمقراطية التعليم العالي: سعت الدولة الجزائرية من خلال هذا المبدأ من إتاحة الفرص المتكافئة لجميع طلبتها الذين أنهوا دراستهم الثانوية كل حسب كفاءة العقلية، بغض النظر عن مكانته الاجتماعية، ففي سنة 1954م كان بمقدور أقل من 07 طلبة في كل 100.000 نسمة الولوج إلى الجامعة في وطنهم وبعد خمسين سنة تجاوز عدد الطلبة الجامعيين 300 طالب في كل 100.000 نسمة.

4-2- جعل التعليم جزائري: تعتبر مسألة جعل المنظومة التربوية جزائرية بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص من أهم الإنشغالات التي أولتها السلطات الجزائرية الإهتمام الكبير فور الإعلان عن الإستقلال، وتتمثل عملية جعل التعليم جزائري في:

- جعل التعليم جزائري في جميع الإطارات والغاية منه تحقيق أهدافه العلمية في التكوين؛
- جعل نظام التعليم العالي ومناهجه وخططه جزائري؛
- ربط أهداف التعليم العالي بأهدافه التنموية؛
- جعل هيئة التدريس جزائرية، إذ كان عدد الأساتذة الجزائريين سنة 1970 يمثلون 54 من مجموع الأساتذة، أما اليوم أغلب هيئة التدريس جزائرية.

4-3- التعريب: تعد اللغة العربية العنصر الأساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، لذا عملت السلطات الجزائرية بعد الإستقلال من خلال إصلاح التعليم العالي على وضع التعريب محل اهتمامها فعمدت إلى اللجوء لعدد كبير من الأساتذة المتعاونين من العالم العربي لتكوين الأساتذة الذين لا يتقنون اللغة العربية وهذا بتحضير دورات رسكلة في مراكز التعليم المكثف للغات المفتوح في المؤسسات الجامعية.

4-4- التوجه العلمي والتقني: يهدف هذا المبدأ إلى المساهمة في التقدم العلمي، وهذا ما يؤدي إلى التقدم الإقتصادي للوطن وبروز إطارات تقنية مؤهلة وذلك عن طريق التركيز على ما يأتي:

- الإهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسع فيه، وتشجيع الدارسين على الإلتحاق بمدارسه ومعاهده العليا؛

1- **المرجع نفسه**، ص:153.

2- صليحة رقاد، "**تطبيق النظام لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014/2013، ص ص:183-184، على الرابط الإلكتروني:
http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/3464/1/، بتاريخ:2025/01/16، على الساعة:20:52h.

- المزج بين الدراسة النظرية والعلمية في مؤسسات التعليم العالي، بحيث يكون الطالب قادر على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية.

ثانيا: مفهوم رقمنة قطاع التعليم العالي

رقمنة قطاع التعليم العالي هي عملية تحويل الأنظمة التعليمية والإدارية في الجامعات والمؤسسات التعليمية إلى بيئة رقمية بإستخدام التكنولوجيا الحديثة.

1- تعريف رقمنة قطاع التعليم العالي

عرفت الرقمنة أو ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم العالي بعدة توجهات وبآراء مختلفة حيث "تعتبر تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم العالي التكنولوجيا المتعلقة بتخزين، إسترجاع، تداول المعلومات ونشرها من إنتاج البيانات الشفوية، المصورة، النصية والرقمية بالوسائل الإلكترونية من خلال التكامل بين أجهزة الحاسوب الإلكتروني ونظم الإتصالات المرئية".[1]

كما يقصد بها: "كل ما يستخدم في مجال التعليم العالي من تقنيات المعلومات والإتصالات، والتي تستخدم بهدف تخزين، معالجة، إسترجاع ونقل المعلومات من مكان لآخر، مما يعمل على تطوير وتجويد العملية التعليمية بجميع الوسائل الحديثة كالحاسب الآلي وبرمجياته، تقنيات شبكة الأنترنت كالكتب الإلكترونية، قواعد البيانات، الموسوعات، الدوريات، المواقع التعليمية، البريد الإلكتروني، البريد الصوتي، التخاطب الكتابي، التخاطب الصوتي، المؤتمرات المرئية، الفصول الدراسية الإفتراضية، التعليم الإلكتروني، المكتبات الرقمية، التلفزيون التفاعلي، التعليم عن بعد، الفيديو التفاعلي، الوسائط المتعددة، الأقراص المضغوطة، البث التلفزيوني الفضائي".[2]

وتعرف كذلك على أنها: "مجموعة الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع أدائه، وهي تجمع مجموعة الأجهزة الضرورية لمعالجة المعلومات وتداولها من حواسيب، برامج ومعدات حفظ، إسترجاع ونقل إلكتروني سلكي ولا سلكي عبر رسائل الإتصال بكل أشكالها وعلى إختلاف أنواعها: المكتوب، المسموع والمرئي، والتي تمكن من التواصل الثنائي والجماعي وتؤمن إنتقال الرسائل من مرسل إلى متلقي عبر الشبكات المغلقة والمفتوحة".[3]

2- خصائص رقمنة قطاع التعليم العالي

يمكن إيجاز خصائص رقمنة قطاع التعليم العالي كمايلي:[4]

1- ماجد محمد الزيودي، "**دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الإقتصاد المعرفي في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية**"، المجلة العربية لتطوير التفوق، المجلد3، العدد5، جامعة العلوم والتكنولوجيا مركز تطوير التفوق، اليمن، 2012، ص:93، على الرابط الإلكتروني: https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-324117، بتاريخ: 2025/01/17، على الساعة:13:32h.

2- عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص:6.

3- بختي إبراهيم، شعوبي محمد فوزي، "**دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة**"، مجلة الباحث، العدد7، ورقلة، 2010، ص:275، على الرابط الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/771، بتاريخ:2025/01/17، على الساعة:22:35h.

4- جمال بن زروق، "**إدماج تقنيات الإعلام والإتصال في التعليم العالي الطريق نحو ضمان الجودة**"، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، سكيكدة، 24/23 فيفري 2011، ص ص:10-11، على الرابط الإلكتروني:
http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/580، بتاريخ:2025/01/20، على الساعة:08:35h.

- الوفرة الهائلة في مصادر المعلومات مثل: الكتب الإلكترونية، الدوريات، قواعد البيانات، الموسوعات والمواقع التعليمية؛

- الإتصال المباشر الذي يتم عن طريق التخاطب في اللحظة نفسها بواسطة عدة طرق منها: التخاطب الكتابي حيث يكتب الشخص ما يريد قوله بواسطة لوحة المفاتيح، التخاطب الصوتي، التخاطب بالصورة والصوت؛

- الإتصال غير المباشر حيث يستطيع الطلبة الإتصال فيما بينهم بشكل غير مباشر ودون إشتراط حضورهم في نفس الوقت بإستخدام عدة رسائل منها: البريد الإلكتروني والبريد الصوتي.

المطلب الثاني: دواعي إستخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي والآثار المترتبة عن ذلك

إنتشر إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتوسع إلى أن مس القطاعات الخدماتية بمختلف نشاطاتها خاصة التعليمية منها، وقطاع التعليم العالي كنموذج ممثل لباقي القطاعات التعليمية هو الآخر لمسه هذا التوسع للتكنولوجيا.

أولا: حاجة التعليم العالي إلى الإدارة الإلكترونية

يعتبر قطاع التعليم العالي من بين القطاعات الحيوية في المجتمع، ينتظر منه أن يواكب التطورات التي أحدثتها الثورة الرقمية، حيث أنها مصدر المعرفة الأساسي والركيزة في بناء المورد البشري المؤهل.

وتتجلى الحاجة للإدارة الإلكترونية في التعليم العالي في ما يلي:[1]

- تنمية الإداريين علميا وثقافيا ومهنيا لمسايرة التطورات العصرية في تسيير القطاع والتقدم العلمي وتحقيق جودة الإدارة الإلكترونية التعليمية في ضوء المعايير الدولية؛

- تفوق وتميز الإدارة بإستثمار كل الطاقات والقوى البشرية عالية المهارة والتحفيز؛

- تسهيل طرق البحث والإطلاع بإعتماد أحدث تقنيات الإتصال وتبادل المعارف؛

- ربط الأعمال الإدارية للقطاع بشبكة واحدة، لتوحيد البيانات وخدمة متخذي القرار عن طريق إمدادهم بالمعلومات اللازمة لإتخاذ قرار سليم على أسس موضوعية؛

- تمكين حصول الإدارة التعليمية والمديرية ومجلس الإدارة والوزارة على تقارير سريعة ودقيقة للوقوف على حالة النظام التعليمي بصفة مستمرة وحديثة؛

- توفير الوقت والجهد والمال وخفض تكاليف التشغيل مع تقليل العمل المكتبي.

ويكمن أثر الإدارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأستاذ الجامعي في:

- تغيير في أنماط الولوج إلى المعرفة والحصول عليها وبثها؛

- إعادة النظر في جميع الإستراتيجيات الخاصة بالأعمال والنشاطات التي كان يقوم بها من قبل ويتحكم فيها؛

- إكتساب مجموعة من المهارات التقنية والفعالة في أداء العمل في ظل بيئة تعليمية جديدة؛

- سرعة الولوج إلى المعلومات وتنظيمها وتخزينها حسب كل إختصاص لدى الأستاذ؛

1- جمال خنشور، تونس عبابسية، "**مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والمأمول**"، مجلة آفاق علمية، المجلد12،العدد2، جامعة وهران، 2020، ص ص:164-165، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/113793، بتاريخ:2025/01/20، على الساعة:12:39h.

- تساهم في تنمية نشاطه البيداغوجي والبحثي وفي تحضير الدروس وإثراء المعلومات التي تستخدم في المحاضرات.

ومن أهم سمات إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي نجد ما يلي: [1]

1- التوظيف

تساعد المسير في الجامعة أو الكلية أو القسم في إنتقاء العناصر المؤهلة بالرجوع إلى قاعدة المعلومات في المؤسسة.

2- المسيرين والإداريين

حيث تساعد تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الإداريين والمسيرين في مؤسسات التعليم العالي على القيام بأعمالهم وواجباتهم بأحسن طريقة وبأقل تكلفة ووقت عن الطريقة التقليدية، مثال على ذلك: إشراف المسير على مرؤوسيه من مكان عمله.

3- تطوير خدمات الإستعلام عن بعد

حيث بفضل الرسائل الرقمية يمكن لمؤسسات التعليم العالي معرفة آراء الطلبة والعمال والأساتذة حول الخدمات المقدمة من طرفها.

4- سهولة الإستعمال والإتاحة للجميع

تقنيات الإدارة الإلكترونية متاحة للجميع سواء في العمل أو في الجامعات أو في المكتبات...إلخ، وذلك حتى يتمكن كل فرد وكل واحد من التواصل مع الإدارة الإلكترونية.

5- التغير المستمر

تسعى الإدارة الإلكترونية بإنتظام لتحسين وإثراء ماهو موجود ورفع مستوى الأداء، سواء يقصد إرضاء المستفيد من الخدمة أو يقصد التفوق في مجال المنافسة.

ثانيا: دواعي إستخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي

تتمثل مبررات إستخدام الرقمنة في التعليم العالي في المبررات الأربعة الآتية:[2]

1- المبرر الإجتماعي

الذي يؤكد على ضرورة تعريف الطلبة بإستخدمات ومحددات تكنولوجيا المعلومات والإتصال، ونشر التوعية الحاسوبية بينهم ليكتفوا مع المتغيرات الجديدة التي جلبتها إلى حياة الناس في مختلف الميادين الحياتية.

2- المبرر المهني

1- محمد الأمين عسول، "**دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحقيق جودة التعليم العالي: دراسة حالة بعض المؤسسات الجامعية**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016، ص ص:127-140، على الرابط الإلكتروني: https://search.shamaa.org/fullrecord?ID=315492، بتاريخ:2025/01/22، على الساعة:13:36h.

2- جودة أحمد سعادة، عادل فايز السرطاوي، "**إستخدام الحاسوب والأنترنت في ميادين التربية والتعليم**"، الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص ص: 42-43.

الذي يهدف إلى المساعدة في تأهيل الطلبة للحصول على فرص عمل في المستقبل تتعلق بأحد مجالات تكنولوجيا المعلومات والإتصال مثل إستخدام التطبيقات المختلفة كمعالجة النصوص والبيانات المجدولة وقواعد البيانات.

3- المبرر التعليمي

الذي ينص على أن تكنولوجيا المعلومات والإتصال تسهم في تحسين العملية التعليمية، وأنها تتميز عن كثير من الوسائل التقليدية الأخرى بمساهمتها في إثراء وتحسين وتطوير المساعدة على التعليم والتعلم، والذي يتمثل في تعليم وتعلم موضوعات دراسية مختلفة بواسطة الحاسوب إما بشكل مكمل أو يحل مؤقتا محل الأستاذ.

4- المبرر الحاث أو المحفز على التغيير

ينص هذا المبرر على أن تكنولوجيا المعلومات والإتصال تفيد في تغيير أسلوب تعلم الطلبة من حفظ وإستذكار المعلومات من التعلم المعتمد على الأستاذ والكتاب الجامعي بالدرجة الأولى إلى أسلوب آخر يتطلب منه معالجة المعلومات وحل المشكلات مع إعطاء فرصة للطالب ليتحكم بتعلمه، وتشجعه على التعلم من خلال المشاركة أو من خلال كل من التعلم التعاوني، والتعلم النشط، وليس من خلال المناقشة الفردية فقط، إضافة إلى:

- الحاجة إلى تحسين فرص العمل المستقبلية: وذلك بتهيئة الطلبة لعالم يتمحور حول التقنيات المتقدمة؛
- ضرورة تنمية مهارات معرفية عقلية عليا: مثل حل المشكلات، التفكير وجمع البيانات، تحليل وتركيب البيانات.

ثالثا: الآثار المترتبة عن إستخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي

كما تبرز آثار إستخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الفروع التالية:[1]

1- توسيع نطاق التعليم

فتكنولوجيا المعلومات والإتصال توسع حدود التعلم حيث يمكن حدوثه في أي مكان تتوفر فيه خدمة الأنترنت، لتصبح إمكانية الوصول إلى المعلومة أو مصادر التعلم ذات الوسائط المتعددة متاحة بسهولة ويسر بغض النظر عن الموقع التي عليه بما يسمح للطالب مواصلة العمل والبحث ويشجعه على التزود من المعرفة.

2- الديناميكية المتجددة

يتميز المحتوى العلمي المعروض بواسطة هذه التكنولوجيا بالديناميكية المتجددة بخلاف النصوص الثابتة التي يتم نشرها في تواريخ محددة

3- تعزيز مفهوم التعلم عن بعد

فهناك الكثير من المقررات الدراسية التي يتم تدريسها من خلال التعليم الإلكتروني الممثل الأساسي لهذه التكنولوجيات في الآونة الأخيرة، والتي تتميز بتوفير الوقت المناسب للدراسة والمرونة في المحتوى، كما يمكن من خلالها الحصول على تقويم مناسب لأداء الطالب، فإمكانية الإتصال بين الأستاذ والطالب قائمة سواء كان هذا الإتصال متزامنا أو غير متزامن بشكل فردي أو جماعي مما يضفي بعدا جديدا على أساليب التعلم.

4- مراعاة الفروق الفردية

1- جمال بن زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص:10.

حيث يمكن للطالب إختيار المحتوى، الوقت، مصادر التعلم، أساليبه، وسائله وطرق التقويم التي تناسبه.

5- منح خاصية الإمتياز التكنولوجي

من منطق إمتياز قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال بالحدة التكنولوجية العظمى المترجمة مباشرة في مستوى السوق من خلال التجديد السريع للمعروضات مدعمة بعمليات البحث والتطوير.[1]

6- تسهيل عملية التعامل

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والإتصال المنتج الأكثر تطبيق وإنتشار، إذ تعمل على تسهيل عملية التعامل بين الأفراد من خلال المساعدة على تأليف المعارف وتقديم مؤتمرات بعدية من أجل برمجية القرارات.[2]

7- القدرة على التنبؤ

تسمح تكنولوجيا المعلومات والإتصال بالتنبؤ بقبول الأفراد لنظام المعلومات الجديد من طرف المستعملين المستقبليين وتشخيص التوقفات الحادثة في تبني أي نظام في حال تطبيق نموذج ما، كما أنها تضع التصورات التي هي وسيلة لقياس تدارك المشاكل المعاينة وتحسن درجة قبول التكنولوجيا وهذا من أجل تقييم توظيف أعراض الإستخدام.[3]

ونشير أن حصر فوائد إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم العالي صعب بعض الشيء وهذا لتعدد أدوارها كوسيلة مهمة ذات مزايا عديدة، إلا أنها تعمل على:[4]

- إعادة هيكلة التعليم: وهذا إستجابة لإحتياجات مجتمع المعلومات المعاصرة، علاوة على ذلك فهو يعتقد أن إستخدامها سيؤدي إلى تقليص الفجوة القائمة بين الواقع الإجتماعي الإقتصادي من جهة ونتاج أنظمة التعليم العالي من جهة أخرى؛

- زيادة فرص التعليم: إن إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال من شأنه أن يساعد في زيادة فرص الوصول للتعلم، كما يمكن أن يساعد على رفع نوعية التعليم بإستخدام أساليب تعليم متقدمة؛

- الرقابة وتقوية عملية الإحتفاظ بالمعرفة: إذ بإمكانها تقوية عملية الإحتفاظ بالمعرفة مع التقليل من الخاصية بإعادة الإمتحان القلق لدى الطلبة من جهة ومن جهة أخرى تسمح للأساتذة من تمضية وقت أطول مع الطلبة ووقتا أقصر في تصحيح الإمتحانات.

المطلب الثالث: المنصات الرقمية المستخدمة في رقمنة قطاع التعليم العالي

تعتبر المنصات الرقمية أحد أبرز الأدوات التي غيّرت بشكل كبير في قطاع التعليم العالي، حيث ساهمت في تسهيل الوصول إلى المحتوى التعليمي، وتعزيز التفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. في ظل

1 -Technologies clés , **ministère de léconomie des finances de lindustrie DGE**, éditions de lindustrie, 2006, p p :50-55.

2 - Alain labruffe, **communication et qualité : le maillon fort, afanor**, paris,2003, p :200.

3 - Marie benedette-moyer, romain, chevalet, **analyser les usages des systèmes dinformations et de tic : quelle démarches ? Ana ct**, Lyon, 2008, p p : 21-22.

4- هندريك فان ديربول، "**دليل لقياس تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم**"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد اليونسكو للإحصاء، 2009، ص ص: 11-12.

التحولات التكنولوجية المتسارعة، أصبحت هذه المنصات تُستخدم بشكل واسع في رقمنة التعليم العالي، سواء من خلال توفير بيئات تعلم افتراضية أو أدوات تعليمية مبتكرة.

أولا: المنصات الرسمية

تتعد المنصات الرسمية وتختلف حيث يمكن إيجازها في مايلي:

1- منصة موودل Moodle

هي عبارة عن نظام إدارة تعلم مفتوح المصدر، صمم على أسس تعليمية لمساعدة الأساتذة على توفير بيئة تعليمية إلكترونية، (وهي فكرة وتطوير لمهندس الحاسوب مارتن دوجيماس)، ومن الممكن إستخدامه بشكل شخصي على المستوى كما يمكن أن جامعة تضم 40000 متدرب المنصة مستعملة حاليا من طرف 138 دولة من بينها الجزائر.[1]

1-1-المميزات التي يوفرها نظام موودل Moodle

ومن مميزات هذه المنصة ما يلي:[2]

- أداة تستخدم لبناء المناهج الإلكترونية (تجميع- تبويب- عرض) بشكل مناسب؛
- تحديد المستفيدين بناء على صلاحيات يمنحها مدير النظام؛
- توفير المصادر والموارد التعليمية في أي وقت وأي مكان للطلبة والمدرسين؛
- إعداد تقارير مفصلة للمستخدمين للموقع التعليمي عدد دخولهم الموقع؛
- إمكانية إدارة سجلات الطلبة؛
- يوفر النظام ميزة التقييم المباشر والمستمر بشكل فوري؛
- يتيح النظام آليات عدة للتواصل بين المدرس والطلاب وبين الطلبة والطلبة أنفسهم.

2- منصة بروغرس Progres

تعتبر هذه المنصة نظام معلوماتي يمكن من تسيير شامل لكل شؤون الجامعة، ويظهر هذا على سبيل المثال لا حصر في:[3]

- تسجيل الطلبة الجدد وتوجيههم وتحويلهم؛
- منح الطالب حساب يتبعه طيلة مساره الدراسي ويطلعه كل أموره البيداغوجية؛
- حفظ شامل لمسار الطالب الدراسي؛

1- سارة تيتلية وآخرون، "**تصميم أساليب التعليم الإلكتروني للجامعة الجزائرية واقع التطبيق ومميزات الإستخدام منصة التعليم الإلكتروني موودل بجامعة سطيف2 نموذجا**"، مجلة العلوم الإجتماعية- جامعة الأغواط-، المجلد7، العدد28، 2018، ص:65، على الرابط الإلكتروني https://asjp.cerist.dz/en/article/38692، بتاريخ:2025/01/26، على الساعة:11:35h.

2- بوكفة عبد الحكيم، مروة مبارك، "**دور منصة موودل...بعد في جودة التعليم العالي: دراسة حالة للأساتذة معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم وتقنيات والنشاطات البدنية والرياضية، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، 2021/2020، ص ص:16،15.

3- محمود تيشوش، صباح غربي، "**إستخدام منصة بروغرس progres بين الواقع والمأمول- دراسة ميدانية على عينة من الطلبة الجامعيين المستخدمين للمنصة**"، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، المجلد4، العدد4، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2022، ص:52، على الرابط الإلكتروني https://skje.journals.ekb.eg/article_262523.html، بتاريخ:2025/01/26، على الساعة:16:25h.

- صياغة برلمج والتوزيع الزمني والحجم الساعي للأساتذة؛
- تسيير عملية المداولات.

2-1- مهام منصة بروغرس Progres

أنشأت وزارة التعليم العالي النظام المطور البروغرس قصد تنفيذ المهام التالية:[1]

- التسيير البيداغوجي: يخص تسيير ومتابعة المسار الدراسي للطلبة الجامعيين خلال الأطوار الثلاثة – ليسانس– الماستر– الدكتوراه؛
- تسيير الموارد البشرية: يخص تسيير المسار المهني؛
- تسيير الخدمات الجامعية: يخص تسيير الإيواء والمنح الجامعية للطلبة الجامعيين في مختلف الأطوار.

3- المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP

هي عبارة عن منصة إلكترونية للمجلات العلمية الوطنية من إشراف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) تهدف إلى تمكين الباحثين الراغبين في نشر أبحاثهم ومقالاتهم العلمية مع إختيار المجلة العلمية المناسبة لإهتماماتهم العلمية والبحثية.[2]

يطمح القائمون على إدارة وتسيير البوابة الوطنية للمجلات العلمية إلى تحقيق عدة أهداف، نحصي منها:[3]

- الإحصاء الدوري للمجلات الوطنية بصيغتها المحكمة والمصنفة؛
- المتابعة الدورية والمنتظمة لعملية تسيير المجلات العلمية وطرق نشر المقال؛
- العمل على ترقية عددا معينا من المجلات العلمية الجزائرية على مستوى منصة البيانات الدولية الرصينة مثل: مستوعب سكوبيس؛
- مواكبة التطور الرقمي الحاصل في مجال البحث العلمي عامة والنشر العلمي خاصة.

ثانيا: المنصات الغير رسمية

هناك مجموعة من المنصات الغير الرسمية المستخدمة في رقمنة قطاع التعليم العالي وهي كالتالي:

1- منصة الزووم Zoom

هو منصة رقمية، وبرنامج مختص بالمكالمات الفيديوية حيث يستضيف أحد المتصلين المكالمة ويملك كامل الصلاحيات ضمنها، وقد تحتوي المكالمة الواحدة أكثر من 100 فرد متصل بالمكالمة، كما يمكن مشاركة الصلاحيات مع متصلين آخرين، ويناسب هذا البرنامج لقاءات العمل الجماعية والتي تحتوي مضيفا ومشاركين

1- رضوان بن عيسى، يونس معمري، "**واقع عملية الرقمنة في الجامعة الجزائرية–دراسة حالة جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي نموذجا**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال، قسم العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–، الجزائر، 2020/2019، ص:91.

2- رميساء سدوس، عبد المالك بن السبتي، "**المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ودورها في ترقية النشر العلمي**"، مجلة الإنسانية والإجتماعية، المجلد6، العدد1، معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة2، 2020، ص:245، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/119385، بتاريخ:2025/01/26، على الساعة:22:54h.

3- رزيق فاطمة، "**تصنيف المجلات العلمية في الجزائر في حقل العلوم الإنسانية والإجتماعية(ASJP)**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال، قسم علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة–، 2021/2020، ص:195.

معه في اللقاء، ويمكن لكل منهم أن يشارك صورة الشاشة الخاصة به في أي وقت، لذا فهو يجعل التواصل بينهم أفضل وأسرع.[1]

تتضمن منصة زووم Zoom العديد من المزايا منها:[2]

- المجانية: يمكن تحميل وإستخدام نسخة البرنامج المخصصة للأجهزة الشخصية والتطبيق المخصص للهواتف الذكية بشكل مجاني تام مع التأكيد أنه ليس مفتوح المصدر، ويمكن الإشتراك (الدفع) لإضافة بعض الميزات الإضافية مقابل الدفع المالي؛

- سرعة الإتصال بالأنترنت المطلوبة: من ميزات هذه المنصة إمكانية العمل ضمن إتصال بجودة مميزة حتى وإن كان الإتصال ضعيفا؛

- التسجيل: يتم التسجيل في البرنامج أو التطبيق من خلال البريد الإلكتروني، أو من خلال تسجيل الدخول بحسابات شبكات التواصل الإجتماعي مثل الفايسبوك؛

- تسجيل الإجتماعات: تتيح المنصة إمكانية تسجيل المحاضرات/ الإجتماعات بالصوت والفيديو ويتم تخزينها على الحاسوب بشكل تلقائي بصيغة صوتية فقط، أو بصيغة الفيديو أيضا.

2- منصة غوغل كلاس روم Google Classroom

هي منصة تعليمية مجانية من تطوير غوغل، تستخدم لإدارة الفصول الدراسية عبر الأنترنت، توفر أدوات لتنظيم الدروس، وإرسال الواجبات والتواصل بين الأساتذة والطلاب بسهولة.

لمنصة Google Classroom مميزات عديدة منها: [3]

- الواجبات: يتيح نظام Google Classroom إمكانية فرض الواجبات على الطلبة بحل الواجب وإرساله للمعلم بطريقة إلكترونية مع إمكانية التصحيح المباشر، كما تتيح الخدمة للطلبة إمكانية التعاون مع الأستاذ لحل الواجب أو التعاون مع الطلبة الآخرين؛

- الدرجات: تدعم الخدمة العديد من الطرق لرصد درجة الطلبة بطريقة إلكترونية بحته، فالمعلمين يمتلكون خاصية لرفع الدرجات على الخدمة، كما يستطيع الأستاذ تعديل الدرجات في أي وقت أراد؛

- التواصل: يتيح للأستاذ أن يضع إعلانا للطلبة في المنصة حول أي أمر يريده ومن المزايا الرائعة في تسهيل عملية التواصل أن الخدمة مندمجة بشكل تام مع بريد Gmail فيستطيع الطلبة التواصل بينهم؛

1- حجام شميسة، مرغيش سارة، "**إستخدام تطبيق الزووم في العمل في الإدارة الجزائرية خلال فترة الكورونا –دراسة ميدانية إدارية جامعة العربي بن المهيدي ولاية أم البواقي نموذجا**–"، مذكرة بحث لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–، 2021/2020، ص:42.

2- بلهمري ليديا، "**دور إدارة المعرفة ومختلف الوسائط الرقمية في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي–دراسة حالة جامعة محمد خيضر**– "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013، ص:52.

3- دهيلس سامي، طرشي محمد، "**تصميم حملة إعلامية لتعزيز إستخدام المنصات الإلكترونية في التعليم عن بعد لدى طلبة المسيلة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة–، 2011، ص ص:48-49 .(بتصرف).

- التعلم عبر الجوال: تتميز الخدمة بأنها تمتلك تطبيقا لها على الهواتف الذكية، مما يتيح الوصول أكبر وسريع للطلبة والأساتذة؛

- الجدير بالذكر أن التطبيق يدعم خاصية التصفح في حال عدم توفر الأنترنت.

3- منصة غوغل ميت Google Meet

يعرف Google Meet بأنه برنامج مؤتمرات الفيديو، تم تصميمه وتطويره بواسطة Google لإستخدامه في إجراء الإجتماعات عبر الأنترنت، ويمكن المستخدمين من عقد إجتماعات متنقلة وأنشطة تعليمية إفتراضية ودورات بالإضافة إلى المقابلات عن بعد.[1]

هناك العديد من المميزات يمكن ايجازها في الآتي:[2]

- لا يحتاج إلى برامج ملحق: عندما تستخدم تطبيق غوغل ميت فأنت لست بحاجة إلى تحميل تطبيقات ملحقة، على عكس ما حدث في تطبيق زووم Zoom الذي يحتاج إلى تثبيت تطبيق أو ملحق للمتصفح؛

- يتوفر على أنظمة الهواتف الذكية: بعد التطور الذي أجرته غوغل ميت Google Meet أصبح التطبيق متوفر على نظام تفعيل أندرويد و OS أو باقي الأنظمة المختلفة؛

- لا يحتاج إلى رموز أو كلمات سر: في حال رغبت بإستخدام خدمة غوغل ميت على الجهاز الحاسوب فإنه يمكنك الدخول إلى الإجتماع بمجرد النقر على رابط الإجتماع، ومنحه السماح للوصول إلى الميكروفون والكاميرا، ولا يتطلب أي رموز أو كلمات سر كما هو الحال في تطبيق زووم.

4- منصة غوغل سكولار Google Scholar

هي أداة مختصة للبحث العلمي والتي تمكن من خلالها رفع الأبحاث والمقالات العلمية بالإضافة إلى إنشاء صفحة خاصة للباحث إعتمادا على المؤسسة التي ينتمي لها مما يزيد من تقييم المؤسسات الأكاديمية، ويعتبر من أهم محركات البحث العلمي الأكاديمي، فهو يضم مجموعة كبيرة من المزؤلفات العلمية والأكاديمية التي يحتاج لها الباحثون بما فيهم الأساتذة والمعلمون والطلاب.[3]

هناك العديد من الفوائد التي تحققها هاته المنصة للطلاب والباحثين:[4]

- يمنحك خيارات متعددة للبحث العلمي الأكاديمي المتقدم، مثل البحث عن طريق إسم الكاتب أو تاريخ النشر أو الجامعة أو البحث بإستخدام معاملات تقوم بتصفية نتائج البحثة؛

1- سعاد تثبيرت، "**إستخدام المنصات التعليمية Zoom وGoogle meet في التعليم الإلكتروني**"، مجلة Management and Social perspecteves، المجلد1، العدد1، جامعة البليدة 2- لونيسي علي- (الجزائر)، 2022، ص ص: 49-50، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/207351، بتاريخ:2025/01/27، على الساعة:09:04h.

2- بلهمري ليديا، **مرجع سبق ذكره**، ص:55.

3- سارة تيتلية، شهرزاد بوعبالة، لمياء تيتلية، **مرجع سبق ذكره**، ص:67.

4- معوش عبد الحميد، مخلوفي علي، "**تطور تكنولوجيا المعلومات ورقمنة البحث العلمي، الباحث العلمي Google Scholar، المميزات والإستعمالات**"، مجلة الإنسانية وعلوم المجتمع، العدد5، جامعة أبو القاسم سعد الله-الجزائر، 2019، ص:68، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/165306، بتاريخ:2025/01/27، على الساعة:09:15h.

- المصداقية: كل نتائج البحث العلمي التي تظهر لك على غوغل الباحث العلمي، هي نتائج موثوق فيها ولا يوجد أي شك في صحتها؛

- التعرف على الأبحاث الأساسية والمصنفة جيدا في أي مجال من مجالات البحث العلمي، وأي من المعلومات التي تبحث عنها سيساعدك غوغل البحث العلمي في الوصول إليه.

5- منصة منحتي Eminha

تعد منصة "منحتي" إحدى الركائز الأساسية للتحول الرقمي في قطاع التعليم العالي، حيث تمكن الطلبة من تقديم طلبات الحصول على المنحة الجامعية بطريقة إلكترونية سلسة وآمنة. تهدف المنصة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص في الاستفادة من الدعم المالي الجامعي.[1]

هناك العديد من الفوائد التي تحققها هاته المنصة للطلاب نذكر منها:[2]

- تبسيط الإجراءات الإدارية: من خلال تقديم الطلب إلكترونيًا، يتم تقليل العبء الورقي والبيروقراطية التي كانت تُثقل كاهل الإدارات والطلبة.

- توفير الوقت والجهد: الطالب لم يعد مضطرًا للتنقل إلى الإدارات أو المقاطعات لتقديم الوثائق، بل يكفيه الدخول إلى المنصة وتعبئة البيانات.

- الشفافية وتكافؤ الفرص: تعتمد المنصة على معايير رقمية واضحة لمعالجة الطلبات، مما يقلل من فرص التحيز أو التلاعب في توزيع المنح.

- متابعة آنية لحالة الطلب: يمكن للطالب تتبّع مراحل معالجة ملفه إلكترونيًا (تم الإرسال – في طور الدراسة – مقبول – مرفوض)، مما يُعزّز من ثقة الطالب في النظام.

- دعم التحول الرقمي في الجامعة: منصة "منحتي" تُشكّل نموذجًا ناجحًا في الرقمنة، مما يشجع باقي القطاعات الجامعية على اتباع نفس النهج في تقديم خدماتها.

- عدالة مجالية واجتماعية: تُمكّن المنصة أبناء المناطق القروية والبعيدة من تقديم طلباتهم بنفس سهولة أبناء المدن، ما يُسهم في العدالة المجالية والاجتماعية في الوصول إلى الدعم.

المبحث الثالث: ركائز عملية رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

تعتبر الرقمنة في التعليم العالي والبحث العلمي عملية شاملة تتضمن تحديث الأنظمة الإدارية، وتطوير المنصات التعليمية الإلكترونية، وإستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات لتحسين عمليات التعليم والبحث، كما أن الرقمنة تساهم في الوصول إلى المحتوى العلمي وتوسيع فرص التعلم من خلال المنصات الرقمية. وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

- الجهود الرامية إلى رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛

1- ريمة خلاط برارمة، شيماء بلجان، "**واقع التحول الرقمي في قطاع التعليم العالي بالجزائر-دراسة حالة برمجية تسيير البحث والتعليم العالي Progres**"، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، المجلد08، العدد1، جامعة سطيف، 2024/06/30، ص ص:47-60، على الرابط الالكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/262412، بتاريخ:2025/01/27، على الساعة:10:35h.

2- **المرجع نفسه**، ص: 61.

- مساهمة الرقمنة في تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- معوقات رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي.

المطلب الأول: الجهود الرامية إلى رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

تشهد العديد من دول العالم جهودًا متسارعة نحو رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك في إطار مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة واحتياجات العصر الرقمي. تسعى هذه الجهود إلى تحسين جودة التعليم، تسهيل الوصول إلى المعرفة، وتعزيز البحث العلمي عبر توظيف التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، التعليم الإلكتروني، والمنصات الرقمية.

أولا: الجهود الرامية إلى رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعديد من المساعي في مجال رقمنة القطاع أسفرت على العديد من النتائج ساهمت في تطوير هذا القطاع من هذه المساعي نذكر:[1]

- تكوين الأستاذ الجامعي في مجال إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في العملية التعليمية، حيث توجه قطاع التعليم تكوين الأساتذة المتربصين الجدد في تكنولوجيا الإعلام والإتصال في مجال البيداغوجيا لا سيما في مجال التعليم عن بعد، كما تم الإعتماد على هؤلاء الأساتذة في تكوين بقية الأساتذة على مستوى كل كلية من أجل إلمام الجميع بمقتضيات التعامل؛
- تكليف الأساتذة برقمنة الأعمال والنشاطات البيداغوجية ووضعها تحت تصرف الطالب التي أصبحت من المهام الأساسية للأستاذ الجامعي في مجال التعليم، ومعيار للجودة وتقييم المنظومة التعليمية؛
- إطلاق منصات رقمية حيث عملت الوزارة على إنشاء العديد من البرامج والمنصات الإلكترونية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي نذكر منها في البداية تلك التي تم تجسيدها على أرض الواقع مثل نظام البروغراس (Système Progres) ونظام تسيير المكتبات الجامعية (Système normalisé de gestion de bibliothèque) والنظام الوطني للتوثيق عبر الخط (Système nationale de documentation en ligne) وكذا البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، الأرضية الرقمية البيداغوجية E-Learning.

أما بخصوص المنصات الرقمية المستحدثة والمعلن عنها من طرف وزير التعليم العالي في إطار الإستراتيجية الوطنية لرقمنة التعليم العالي إلى غاية 2024 وهي:[2]

- المنصة الإلكترونية الخاصة بتدريس اللغة الإنجليزية: خاصة بتدريس الأساتذة الجامعيين، حيث ستشغل هذه المنصة بمرافقة جامعة أمايتي الأمريكية، لتكوين أزيد من 30 ألف أستاذ جامعي سيستفيدون من المرافقة في مجال تعلم اللغة الإنجليزية؛
- الأرضة الرقمية الخاصة بإستقبال العرائض وشكاوى الأسرة الجامعية والبحثية والخدماتية؛[1]

1- مراد بوطبة، "**تكوين الأستاذ الجامعي ضرورة لتحقيق الرقمنة وجودة التعليم العالي**"، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الإفتراضي الموسوم بـ:الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، 20-21 مارس 2021، ص:49، على الرابط الإلكتروني: https://fdsp.univ-boumerdes.dz/wp-content/uploads/revues/revue%20khwathra%20v2.pdf، بتاريخ:2025/01/27، على الساعة:10:49h.

2- **مراد بوطبة، مرجع سبق ذكره**، ص ص:43-44.

- كما تم كذلك إستحداث تسع منصات جديدة تم الإعلان عنها مؤخرا موزعة على المحاور الإستراتيجية للمخطط الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي؛

- التوقيع على إتفاقيات توأمة مع جامعات تركية وأخرى كندية والتي تتمثل في نقل الخبرات والتكنولوجيا للإستفادة من التجارب الرائدة لتلك الجامعات والسعي لتحقيق مراتب متقدمة في عدة مجالات خاصة مجال تشجيع ريادة الأعمال والنقل التكنولوجي، كما تهدف هذه الإتفاقيات إلى تسهيل تنقل الباحثين والطلبة بين هذه الجامعات لتبادل الخبرات ونقل التجارب بين البلدين وكذا التوقيع على إتفاقية توأمة بين جامعات جزائرية وجامعة ليمريك الإيرلندية، وذلك بهدف تبادل الخبرات وتعزيز الشراكة بين الجانبين في مجال العلوم الأكاديمية والإجتماعية.

ثانيا: جهود وزارة التعليم العالي الجزائري في عصرنة قطاعه

في سياق الجهود تؤكد وزارة التعليم العالي على إستخدام جميع الوسائل من أجل:[2]

1- تعليم عالي ذو جودة معترف بها

تطمح الوزارة إلى أنها تعزز مؤسسات التعليم العالي مكانتها وأن ترتقي إلى التصنيف العالمي والرقمية تمنحهم هذه الإمكانية فهي تتيح لهم فرصة لجعل مهامهم أكثر جاذبية من خلال السماح للطلبة بالتعلم والتجربة وكذلك الأساتذة لتنفيذ مناهج التعليم والتقييم المحفزة والمتنوعة.

2- بحث علمي مولد للقيمة

تطمح الوزارة إلى أن تصبح مؤسسات التعليم العالي أكثر قدرة على التنافسية، الأمر الذي يعزز وجودها وقدرتها على الإبتكار على الصعيد الدولي للبحث، لهذا يبقى البحث الذي يتفاعل مع العالم الخارجي والذي يستجيب لإحتياجات سوق العمل والمجتمع، إن إمكانية الرقمنة أمر ضروري بالنسبة لهم يشكلون أكثر كفاءة بالنسبة للبحث وتطوير تعاون شفاف على الصعيدين الدولي والوطني.

3- بيئة تشجع على التعلم

تطمح الوزارة إلى خلق بيئة شاملة مدمجة تعزز الحماس والتعلم من خلال التركيز على تحسين مهارات الأساتذة في هذا المجال وتعزيز بقدر الإمكان إستقلالية الطلاب على المستوى الأكاديمي بتزويده بأحدث الأدوات.

4- هندسة حديثة

تطمح الوزارة بإنشاء بيئة إيكولوجية تكنولوجية مفتوحة مؤمنة بطريقة صحيحة وملائمة محفزة للإندماج، وكذا التكفل بالمسائل التوافقية الضرورية لتبادل الوسائل، فالتحديات هامة لأنه سينتج من خلال الرقمنة إحتياجات جديدة تكون عواقبها ظهور تغيرات جوهرية على نظام التعليم العالي.

1- علواش مريم،"**جهود رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي تتواصل**"، دار المسيرة، مصر، 2023، ص:25.

2- مختار دودو، "**المخطط التوجيهي للرقمنة SDN، رؤية لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**"، دار النشر والتوزيع، الجزائر،2022، ص ص:11-12.

إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عازمة على جعل الرقم نادى عام أساسي لكل نشاط بيداغوجي أو بحث أو متعلق بالحكومة داخل المؤسسات الجامعية والإدارة المركزية، غير أنه من أجل تحديد فرص نجاح هذا المشروع فإن الهدف يطرح تساؤلات تحتاج إلى أجوبة صريحة ومتدرجة بخصوص الرؤية التي تندرج في المدى البعيد بهدف إدماج فعلي للرقمنة في التعليم العالي والبحث العلمي والخدمات الجامعية العصرية من أجل التكافل الفعلي بإنشغالات الطالب.

5- المخطط التوجيهي الرقمي Sdn

هو مخطط يهدف إلى إعداد المستقبل الرقمي لمؤسسات التعليم العالي، وبالتالي فهو مشروع يحدد ويوضح تخصيص الدعائم والوسائل الرقمية اللازمة لتسيير أنشطة المؤسسة وتحديد موقعها في الزمان والمكان.

ومن ضمن الجهود التي ما زالت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقوم بها أنها قامت بإطلاق ستة منصات جديدة في 28-03-2023، نذكرها كالآتي:

- **منصة إسألني:** لفائدة التلاميذ المقبلين على إجتياز شهادة البكالوريا؛
- **منصة المكتبة الرقمية:** لفائدة الطلبة لتمكينهم من الإطلاع وحجز الكتب والعناوين عن بعد؛
- **منصة P@doc:** لفائدة طلبة السنة الأولى دكتوراه لتكوينهم الأساسي؛
- **منصة تسيير الإيواء:** تمكن من تسيير حركية الطلبة داخل الإقامات الجامعية؛
- **منصة تسيير الموارد البشرية للقطاع:** تسمح بمتابعة ملفات المستخدمين؛
- **منصة متابعة الإستثمارات:** للإطلاع على مدى تقدم مشاريع المؤسسات الجامعية.

المطلب الثاني: مساهمة الرقمنة في تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي

تتيح الرقمنة إمكانية تحويل النصوص والصورة والصوت ومختلف البيانات إلى موارد رقمية، ومن ثم معالجتها وتخزينها أو مشاركتها وتداولها متى كانت الحاجة إلى ذلك وهكذا يمكن للرقمنة أن تكون وسيلة فعالة لربح الوقت والجهد وذلك من خلال الإستعاضة عن إستعمال الكتابة الورقية بإنجاز الأعمال والتمارين والتقارير وكتابة الدروس عن طريق إستثمار الحواسيب والأجهزة اللوحية، فعندما يحصل كل طالب على جميع المواد عبر الانترنت سيكون قادرا على معالجتها في الوقت المتاح والعمل بشكل تفاعلي ةالتي ستزيل عمليا أي نتائج سلبية مترتبة عن الغياب عن الجامعة.[1]

أولا: أثر الرقمنة على جودة العملية التعليمية

عموما يظهر أثر الرقمنة على جودة العملية التعليمية من خلال مايلي:

1- عمر شهبي، "**جودة التعليم العالي في ظل التحول الرقمي: الفرص والإمكانات**"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد12،العدد95، أكاديمية الرباط، سلا- القنيطرة، المملكة المغربية، 2022، ص:54، على الرابط الإلكتروني: https://jilrc.com/archives/16604، بتاريخ:2025/01/27، على الساعة: 20:48h.

- تطوير وعصرنة التعليم العالي والبحث العلمي وضمان جودته، بما يتماشى وأهداف منظومة التعليم العالي، من خلال تجديد المحتوى البيداغوجي وأساليب التدريس ومناهجه عن طريق إنتاج المحتويات البيداغوجية الرقمية والمضامين التفاعلية؛[1]

- حوكمة قطاع التعليم العالي فبالرجوع إلى المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي، نجده قد أدرج المنصة الرقمية كأداة حديثة داعمة لنظام الحوكمة، وما المنصة الرقمية إلا أحد تطبيقات الرقمنة؛[2]

- تحقيق الأهداف العامة للتعليم العالي ذلك أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في العملية التعليمية يساعد الجامعة على أداء وظائفها وتحقيق أهدافها التي نص عليها المشرع الجزائري بموجب الباب الثاني من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 غشت 2003 المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة لتنظيمها وسيرها لا سيما المواد 5 و6؛[3]

- تحقيق جودة التكوين وتطويره، وهو التوجه الذي تسعى إلى تحقيقه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إصدار القرار رقم 167 المؤرخ في 31 ماي 2010 المتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام لضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي؛[4]

- التحسين من عمليات التدريس والتعليم، عبر تسهيل إصلاح الأنماط التعليمية التقليدية وتحسين نوعية النتائج والتعلم والمساعدة على إكتساب الكفاءات النوعية ودعم التعلم مدى الحياة Learning long life وتحسين التدبير المؤسسي؛[5]

- تطوير قدرة التعلم الذاتي والتفكير النقدي، ذلك أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات يسهم كما أسلفنا في عصرنة العملية التعليمية التقليدي القائمة بشكل أساسي على التلقين من قبل الأستاذ، إلى نظام تعليمي معاصر يرتكز على تطوير قدرة التعلم الذاتي والتفكير النقدي، مما يؤدي إلى تكوين إطارات بشرية ذات كفاءة عالية، لهم القدرة على رفع التحديات التي يعرفها سوق العمل والمجتمع ككل؛[6]

- التوجه نحو إدماج الذكاء الإصطناعي، حيث تعتبر الرقمنة الإنطلاقة الأولى والآلية السليمة للتوجه نحو إعتماد الذكاء الإصطناعي في التعليم العالي والبحث العلمي، وهو يمثل حاليا (أي الذكاء الإصطناعي) عصب التطور الرقمي في جميع المجالات لا سيما منها الإجتماعية والإقتصادية لكونه يعتمد بشكل كبير على الإستعمال المتقدم للتكنولوجيا الرقمية والحواسيب وبهذا فهو يعيد الطريق لبناء نسيج قوي وكثيف لإقتصاد

1- عواطف بوطرفة، آمال عقابي، "**بصمة الرقمنة على واجهة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**"، مجلة أبحاث، المجلد6، العدد1، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021، ص:426، على الرابط الإلكتروني https://asjp.cerist.dz/en/article/153333، بتاريخ:2025/01/28، على الساعة:10:35h.

2- **المرجع نفسه**، ص:426.

3- سمير شلغوم، "**الرقمنة كآلية لضمان جودة العملية التعليمية**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والإقتصادية، المجلد57، كلية الحقوق- الجزائر1، 2020، ص:152، على الرابط الإلكتروني https://asjp.cerist.dz/en/article/113301، بتاريخ:2025/01/28، على الساعة:11:08h.

4- **المرجع نفسه**، ص:152.

5- عمر شهبي، **مرجع سبق ذكره**، ص:55.

6- سمير شلغوم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 145.

المعرفة في أي بلد، وإن كانت الجزائر بعيدة حاليا عن توظيف الذكاء الإصطناعي في البحث العلمي، غير أننا لا يمكن أن ننكر بعض المحاولات لكتابة مقالات علمية بواسطة إستخدام برامج الذكاء الإصطناعي.[1]

ثانيا: مساهمة الرقمنة في عصرنة المجالات الإدارية والبيداغوجية لقطاع التعليم العالي

لقد عرفت مؤخرا عدة مجالات إدارية وبيداغوجية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تطورا ملحوظا فاصلا وهذا بعد إدخال الرقمنة في تلك المجالات نذكر منها:[2]

1- رقمنة التسجيلات الجامعية

حيث خصصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مواقع موحدة لجميع الطلبة الناجحين الجدد في البكالوريا، وهو الذي يمكن في الآن لنفسه من توفير خدمات التسجيل الأول وتوجيههم إلى المؤسسات الجامعية بصفة تفاعلية وضمان الإطلاع على نتائج التوجيهات وكذا إستقبال الطعون ودراستها لتنتهي في الأخير عملية التسجيل النهائي بتأكيدها.

وبناءا على تعليمات الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تم تخصيص الأرضية الوطنية الرقمية Progres أيضا لتسجيل الطلبة المتحصلين على شهادة الليسانس والراغبين في التسجيل في تكوين الماستر، ومن بين المجالات التي شملتها عملية الرقمنة التي مست قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الأرضية الأرقمية Progres لإستقبال طلبات الترشح لمسابقة الدكتوراه والذي يضمن العديد من الإيجابيات للطلبة المترشحين للمسابقة، أهمها تبسيط إجراءات إيداع ملفات الترشح، وكذا المساواة بين المترشحين في معالجة ملفات الترشح.

2- رقمنة المكتبات الجامعية

بالإعتماد على إستخدام التكنولوجيا الرقمية تم تأهيل المكتبات الجامعية من خلال التحويل الرقمي لمجموعاتها لتحقيق الإستخدام الأمثل لمخزونها الوثائقي سواء من داخل المكتبة المعنية أو عن بعد، وتسهيل النفاذ إلى الموارد الوثائقية الوطنية، وبعث شبكة تسمح بالإتصال بالمكتبات عن بعد وتسيير ترابطها وتفاعلها وتتيح تبادل الخدمات بينهم مع ربطها بالشبكة الوطنية الجامعية ومحاولة بعث مكتبة جامعية إفتراضية.

3- رقمنة النظام الوطني للتوثيق

ساعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمساعدة مركز البحث العلمي والتقني Cerist التابع لها إلى تجسيد نظام وطني للتوثيق الرقمي Sndl والذي يتيح للباحثين على مستوى الجامعات الجزائرية للإطلاع على قاعدة معلومات رقمية معتبرة من خلال ما تحويه من كتب، أطروحات ومجلات علمية معالجة رقميا، كما تم إنشاء بوابات إلكترونية كبوابة المكتبات الجامعية Bibliouniv والبوابة الوطنية للإشعارات عن الأطروحات، البوابة الجزائرية للدوريات العلمية ASJP، وهي بوابة دارج في إطار نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية أنشئت لغرض حماية الباحثين وحماية منتوجهم الفكري من مواقع النشر الوهمية وإنتهازية بعض الناشرين.

1- **المرجع نفسه**، ص:146.

2- محمد احميداتو، "**سياسة الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والقانونية والإقتصادية، المجلد57، العدد خاص، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، مارس 2021، ص:242، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/113301، بتاريخ:2025/01/28، على الساعة:12:35h.

4- رقمنة التسيير البيداغوجي وتسيير الخدمات الجامعية

حيث أصبحت متابعة مسارات الطلبة وإدارة الإمتحانات وإصدار الشهادات وملاحقها تتم عن طريق الرقمنة وذلك على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، كما تسهل من تسيير الخدمات الجامعية المتضمنة الإيواء، الإطعام والنقل وقد تم تخصيص موقع إلكتروني لتسجيل الطلبة الجدد الراغبين في الإستفادة من هذه الخدمات.

5- رقمنة الإنتاج البيداغوجي من خلال الإنتاج البيداغوجي الرقمي

حيث تم العمل على الإستثمار في مجال تجديد المحتوى البيداغوجي وأساليب التدريس ومناهجه، ونجد الجهود في الآونة الأخيرة تسير نحو إنتاج المحتويات البيداغوجية الرقمية والمضامين التفاعلية، وذلك لدعم التكوين الحضوري بالجامعات والمدارس الوطنية والمعاهد العليا، من خلال وضع دروس على الخط لفائدة الطلبة النظاميين الذين يتمتعون بتسجيل آلي بموقع الجامعة يتيح الدخول وإستغلال الموارد البيداغوجية الرقمية الموضوعة على الخط.[1]

6- رقمنة إدارة مؤسسة التعليم العالي

في إطار الدعم التقني لعملية رقمنة إدارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز إستخدام الوسائل الرقمية في التسيير، صدر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قرار وزاري رقم 50 مؤرخ في 21 جانفي 2018 يقضي بإنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي خولت لها عدة صلاحيات منها إقتراح كل التدابير التي تسمح بتقسيم مدى تقدم العمليات الموضوعية حيز التنفيذ من أجل تعميم الإدارة الإلكترونية، وأيضا تشجيع كل عملية تهدف إلى عصرنة الحكامة.[2]

المطلب الثالث: معوقات رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

إن مجرد وجود إستراتيجية متكاملة للتحول إلى النمط الرقمي لا يعني أن الطريق ممهدة لتطبيق وتنفيذ هذه الإستراتيجية بسهولة وسلاسة وبشكل سليم وذلك لأن العديد من العوائق والمشاكل ستواجه تطبيق الخطة والتي أشار إليها العديد من الدارسون في مختلف التخصصات.

أولا: قصور قوانين حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

يرتبط رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي إرتباطا كبيرا برقمنة المكتبات والأبحاث الجامعية، إذ يعد إنتاج الأعمال الفكرية من قبيل الأعمال المستحدثة في مجال الحقوق نظرا للطبيعة المنفردة لهذه الأعمال، لذا فإن تكييفها في نطاق الحقوق يفترض وضع منظومة متكاملة لتقرير الحماية الكاملة للملكية الفكرية، وقد أصدرت دول العالم المختلفة قوانين لحماية الملكية الفكرية لسببين رئيسيين، وهما: حماية الحقوق المعنوية والإقتصادية

1- عواطف بوطرفة، آمال عقابي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 434.

2- **المرجع نفسه**، ص ص: 434-435.

للمبدعين وتنظيم وتسهيل سبل إستفادة المجتمع من هذه الإبداعات، وضمان ممارسات ومعاملات تجارية عادلة تسهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للشعوب.[1]

إلا أن الإتجاه نحو الرقمنة قد يترتب عليها خرق لهذه الحقوق والمبادئ التي يقوم عليها هذا المجال خصوصا أن التجربة الجزائرية في مجال التشريع للملكية الفكرية لم ترقى بعد لمستوى الإستجابة لمختلف التطلعات التي تتجه لها مشاريع رقمنة المكتبات الجامعية، بالرغم من عزوف الإتفاقيات الدولية عن تنظيم مسألة النسخ الرقمي والنقل الرقمي للجمهور، وليس ذلك إهمال منها للموضوع وإنما فسح المجال أمام التشريعات الوطنية على مستوى كل دولة للتشريع في هذا الموضوع بما يتماشى وتوجهاتها السياسية والإقتصادية.[2]

ثانيا: تحديات تتعلق بتعدد نقائص إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال

بالرغم من أن الجزائر بدأت إستخدام الأنترنت عام 1993 إلا أن واقع إستخدامها في جميع المجالات بما فيها قطاع التعليم العالي يبقى بعيد نوعا ما عن ما هو مطلوب وضروري، حيث تشكو الجزائر كغيرها من الدول النامية من عدة نقائص في إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في التعليم العالي بسبب مايلي:[3]

- الثمن الباهظ للكمبيوتر مقارنة مع منحة الطالب، بإعتبار هذا الأخير يعد من الأهداف الأساسية لمشروع الرقمنة التي يسعى قطاع التعليم العالي إلى تحقيقه، إذ نجد أن أغلب الطلبة لا يملكون حواسيب خاصة تسهل عليهم الدراسة عن بعد وهو ما يشكل عائق أساسيا لنجاح التعليم والتكوين عن بعد الذي يسعى القطاع لتحقيقه؛
- الإحتكار الواقعي لتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومن قطاع الإتصالات التابع للدولة بإستثناء الهاتف النقال؛
- عدم توفر العدد الكافي من مخابر الحاسوب؛
- غياب البرمجيات الخاصة بالمقاييس المدرسة؛
- ضعف البنية التحتية الداعمة لتطبيق تكنولوجيا الإعلام والإتصال في العملية التعليمية؛
- عدم وجود تذفق عالي للأنترنت، ففي آخر تصنيف للدول العربية أضعف من حيث تدفق الأنترنت إحتلت الجزائر المرتبة ما قبل الأخيرة وهذا يعكس صعوبة التحول الرقمي؛
- عدم إتقان الأساتذة لأجهزة الإعلام الآلي والتطبيقات التكنولوجية الحديثة؛

1- سكينة فروج، "**إستحداث المكتبة الإلكترونية كآلية لرقمنة التعليم العالي في الجامعة**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الإفتراضي الموسوم ب: الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة محمد بوقرة بومرداس، 20-21 مارس 2021، ص: 181، على الرابط الإلكتروني:
https://fdsp.univ-boumerdes.dz/wp-content/uploads/revues/revue%20khwathra%20v2.pdf، بتاريخ:2025/01/28، على الساعة:13:23h.

2- المرجع نفسه، ص: 181.

3- نصيرة خواص، "**الجامعة الجزائرية في تحدي التحول الرقمي، ضرورة واقع لضمان جودة حقيقية**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الإفتراضي الموسوم ب: الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة محمد بوقرة بومرداس، 20-21 مارس 2021، ص:86، على الرابط الإلكتروني
https://fdsp.univ-boumerdes.dz/wp-content/uploads/revues/revue%20khwathra%20v2.pdf، بتاريخ:2025/01/28، على الساعة:14:23h.

- صعوبة التكفل والتنظيم الإلكتروني للطلبة بسبب الأعداد المتصاعدة للطلبة والذي يمنعها أحيانا من التكفل بموضوع الرقمنة؛

- عدم وضوح التعليم الإلكتروني عن بعد في أنظمته وأساليبه وكيفية تطبيقه بالنسبة للكثير من الطلبة بالإضافة إلى أوضاع الأساتذة والطلبة غير المؤهلين لإستخدام هذا النمط من التعليم.[1]

ثالثا: تحديات ذهنية

بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في مجال رقمنة قطاع التعليم العالي، غير أن هناك فئات لا تزال ترفض فكرة الرقمنة من أساسها، وترجع هذه النظرة للأسباب التالية:[2]

- الفشل المبدئي للتعليم الهجين في الربط بين النسق الحضوري وعن بعد للمقاييس المدرسة إلى حين ما ستفسر عليه الجهود القادمة؛

- ضعف وعي الطلبة واهتمامهم بالتدريس عن بعد والغياب عن المنصات الرقمية المتاحة لإستكمال الدروس في مقاييس إستكشافية وأفقية؛

- عدم قدرة الأستاذ الجامعي على تغطية الإحتياجات والأنماط المختلفة وعدم جاهزيته لإستخدام التكنولوجيا الحديثة وهذا لا يعد إنتقاصا منهم ولكنه واقع فرضه الإكتشاف المؤخر للأجهزة والأدوات التكنولوجية الحديثة؛

- صعوبة قراءة وفهم محتوى ملفات دروس وذلك ناجم عن طول الملف وكثرة المعلومات المقدمة فيه بالإضافة إلى وضع الدروس جملة واحدة، وعدم تقديم فيديوهات تعليمية في جميع المواد.

رابعا: تحديات تتعلق بالتكوين في اللغة الإنجليزية

لا جدال في أن اللغة الإنجليزية تعد اللغة السائدة في البيئة الرقمية مقارنة مع اللغتين الفرنسية والعربية، لذلك فإنه لضمان نجاح مشروع الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، يتطلب تغيير مناهج ولغة التدريس من العربية إلى الإنجليزية وهو أمر ليس بهين لأنه يتطلب إلمام كل من الأستاذ والطالب بقواعد وأبجديات اللغة الإنجليزية، وإن كان وزير التعليم العالي يبذل جهودا جبارة من أجل تكوين طاقم للتدريس في اللغة الإنجليزية، غير أن الأمر لحد كتابة هذه الأسطر لم يتبين مآله بعد بسبب عدم إتضاح إستراتيجية التعليم العالي في عملية التكوين من جهة، ناهيك عن العديد من العوائق التي تحد من غعالية هذا التكوين من جهة أخرى، بسبب رفض الفكرة أصلا لدى البعض وعدم جاهزية البعض الآخر لهذا التكوين، وعدم إلمام الطالب بهذه اللغة لا سيما في التخصصات الإجتماعية والإنسانية مما يشكل عائق كبيرا في التواصل والتدريس بين الأستاذ وطلبته، وبالتالي

1- أنيسة ركاب، فاطمة الزهراء جلال، "**نشأة وتطور التعليم عن بعد وأهم التحديات والصعوبات التي تواجهه**"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد6، العدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، 2021، ص:84، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/190166، بتاريخ:2025/01/28، على الساعة:14:56h.

2- صليحة بن عودة، "**التعليم الإلكتروني في الجامعة الجزائرية عوائق وتحديات**"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الإفتراضي حول الرقمنة وتأثيرها على جودة التعليم العالي في الدول النامية، تنظيم المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 25-26 فبراير 2023، ص:262، على الرابط الإلكتروني https://fdsp.univ-boumerdes.dz/wp-content/uploads/revues/، بتاريخ:2025/01/28، على الساعة:15:00h.

فإن تكوين جميع الأساتذة والطلبة في اللغة الإنجليزية يعد من أكبر التحديات الراهنة التي تواجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.[1]

خامسا: ضعف الإمكانيات البشرية والمالية لتمويل الرقمنة

يحتاج التحول الرقمي بشكل عام على بنية تنظيمية حديثة ومرنة وقيادات إدارية إلكترونية واعية تساند التطوير والتغيير وتدعمه وتتعامل بكفاءة مع تكنولوجيا المعلومات وتكون قادرة على الإبتكار وهندسة ثقافة التحول الرقمي، مع توفير الأموال اللازمة لكي تتحقق للتحول الرقمي الإستمرارية والنجاح وبلوغ الأهداف المنشودة، ما يلاحظ على مستوى بعض الجامعات هو إنعدام أو في بعض الأحيان ضعف الكوادر البشرية المؤهلة لمرافقة التحول الرقمي، وكذا ضعف التمويل المالي لشراء الأجهزة والتطبيقات وهو ما أثر على دور الجامعات في رقمنة الدراسات والبحوث والمخطوطات، ما يحتم على الدولة ضرورة مضاعفة جهودها والإهتمام بالكادر البشري، وتعزيز التمويل المالي.[2]

1- صليحة بن عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص:263.

2- هبة إبراهيم الشحات بنوان، "**المتطلبات التعليمية للتحول الرقمي بالمجتمع المصري –التعليم الأساسي نموذجا–**"، مجلة البحث العلمي في التربية، المجلد23، العدد3، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2022، ص:33، على الرابط الإلكتروني: https://jsre.journals.ekb.eg/author.index?vol=0، بتاريخ:2025/01/29، على الساعة: 16:35h.

خلاصة الفصل الأول

الرقمنة هي عملية تحويل البيانات والوثائق أو النصوص وغيرها من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي وذلك للتقليل من الوقت والوصول إلى المعلومات في أي مكان، حيث تحظى بأهمية بالغة تتمثل في نقص تكاليف الحصول على المعلومات، الآنية والسرعة وكذلك تقليص الوقت والمكان وإقتسام المهام مع الآلة، كما تهدف الرقمنة بمختلف أنواعها إلى توسيع فرص العمل إلى المعلومات الثقافية والعلمية والتاريخية لمواكبة الإتجاه العالمي نحو رقمنة ذاكرة العالم كذلك تهدف إلى الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي على أقراص مليزرة ومن ثم سهولة الإطلاع على المستجدات بطريقة آنية، غير أنه لتطبيق الرقمنة هناك بعض المتطلبات المالية، المتطلبات المادية والتي منها الحواسيب، الماسحات الضوئية...إلخ، وكذلك المتطلبات البشرية والقانونية، .

إن إستخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي سيتحقق معه تغيير أسلوب إدارة (تسيير نظام التعليم) وكذا التغيير في طريقة الفهم والتدريب وهي تشكل فرصة لمواكبة التطورات الحادثة وهنا تكمن خصائصها حيث يستطيع الطلبة الإتصال فيما بينهم بشكل غير مباشر دون إشتراط حضورهم في نفس الوقت وكذلك الوفرة الهائلة في مصادر المعلومات مثل: الكتب الإلكترونية، الدوريات وغيرها، وعليه فإن مبررات إتخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي كثيرة ومتعددة منها المبرر الإجتماعي والمهني والتعليمي الذي ينص على أن تكنولوجيا المعلومات تسهم في تحسين العملية التعليمية، حيث تبرز آثار إستخدام الرقمنة في هذا القطاع في توسيع نطاق التعليم، الديناميكية المتجددة وكذلك نعزيز مفهوم التعلم عن بعد ومراعاة الفروق الفردية حيث يمكن للطال إختيار الوقت، مصادر التعلم، الأساليب التي تناسبه.

إن من بين الجهود الرامية إلى رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تكوين الأساتذة الجامعيين في مجال إستخدام التكنولوجيا وكذلك تكليفهم برقمنة أعمالهم ونشاطاتهم البيداغوجية كإطلاق منصات رقمية وغيرها من الأنشطة، كما أن الرقمنة تساهم بشكل ملحوظ في تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من خلال تطوير وعصرنة هذا القطاع وضمان جودته وتجديد المحتوى البيداغوجي وكذلك تحسين مستوى التدريس ومحاولة دمج الذكاء الإصطناعي فيه فرغم كل ما تسعى الرقمنة على تحسينه وتطويره في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلا أنه لا بد من وجود تحديات ومعوقات ستواجه تطبيقها من بينها قصور قوانين حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية كذلك تلك التحديات التي تتعلق بتعدد نقائص إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال وغيرها.

الفصل الثاني:

فعالية الادارة الالكترونية وعلاقتها برقمنة قطاع التعليم العالي

الفصل الثاني: فعالية الإدارة الإلكترونية وعلاقتها برقمنة قطاع التعليم العالي

تمهيـــد

شهدت العديد من القطاعات في العالم تغييرات كبيرة نتيجة للتطورات التكنولوجية التي أسهمت في إعادة تشكيل الأنماط التقليدية للعمل الإداري، ومن بين هذه القطاعات يبرز قطاع التعليم العالي كأحد أبرز المجالات التي استفادت بشكل كبير من التحول الرقمي، وذلك من خلال تبني أدوات وتقنيات الإدارة الإلكترونية لتحسين العمليات الإدارية داخل المؤسسات، حيث أصبحت الإدارة الإلكترونية أداة محورية في تحسين فعالية التعليم العالي، حيث يمكن للجامعات والمؤسسات التعليمية الاستفادة من هذه الإدارة في مجالات متعددة، تشمل إدارة العمليات الأكاديمية، وتحسين الخدمات الطلابية والتواصل مع الطلاب وهيئات التدريس فضلا عن تقديم منصات تعلم إلكترونية تساهم في تعزيز العملية التعليمية، ومن خلال اعتماد الأنظمة الإلكترونية يمكن تعزيز الشفافية والعدالة في التعامل مع الطلبة والإداريين، حيث تكمن أهمية الإدارة الإلكترونية في التعليم العالي في قدرتها على توفير حلول مرنة ومستدامة المجموعة من التحديات التي تواجه الجامعات كالأنظمة التقليدية والمعقدة وكذلك قدرتها على اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر دقة، وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- ❖ الإدارة الإلكترونية؛
- ❖ الركائز الأساسية للإدارة الإلكترونية؛
- ❖ رقمنة قطاع التعليم العالي ودورها في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية.

الفصل الثاني: فعالية الإدارة الالكترونية وعلاقتها برقمنة قطاع التعليم العالي

المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية مجموعة من العمليات والأنشطة التي تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين كفاءة الأداء الإداري في المؤسسات، تسريع تدفق المعلومات، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للجمهور فمن خلالها تستطيع المؤسسات التقليل من التكاليف وتحقيق شفافية أكبر كما تعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية مما يرفع مستوى الإنتاجية. وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث الى المطالب الثلاثة التالية:

- مفهوم الإدارة الإلكترونية؛
- أهداف وعناصر الإدارة الإلكترونية؛
- وظائف وأنماط الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

نظرا للتطورات الحاصلة في مجال الإدارة أصبح تبني مفهوم الإدارة الإلكترونية أمر لابد منه لتنظيم وتحسين لعمليات داخل المؤسسات وتسريع اتخاذ القرارات فهي تعني واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات والأنظمة الإلكترونية بشكل يساعد على تحسين الكفاءة.

أولا: تعريف الإدارة الإلكترونية

تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها: الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الإستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحول "الخدمات العامة الى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة ومنفذة مسبقا".[1]

وتعرف أيضا أنها: "إستراتيجية إدارية في عصر المعلوماتية غايتها التوظيف الأفضل للموارد المعلوماتية في إطار الكتروني حديث، وفي ظل اعتبارات التشغيل السليم للموارد البشرية والمادية وبالأسلوب الإلكتروني ليصار الى تحقيق الكفاءة في تسخير الجهود وإنفاق الأموال لبلوغ الغايات المستهدفة من قبل المنظمة المعنية".[2]

وكما تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتغيرة للأنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط التنظيم، القيادة والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية المنظمة من أجل تحقيق أهدافها".[3]

كما تم تعريفها أيضا على أنها: "استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والإتصال وخاصة شبكة الانترنت في جميع العمليات الإدارية الخاصة بمنشأة ما بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء".[4]

وبناء على ما سبق ذكره من تعاريف للإدارة الإلكترونية تتوصل الى أنها:

1- Agnes Bradier, «**Le Governement Electronique, une priorité Européene, reue Fronsaise D' adminis Tration Publique**, Ecole National Ddminis Trtiv, N: 110, 2004, p. 341.

2- سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، الطبعة العربية، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص: 78.

3- نور الدين حاروش، رفيقه حروش، **علم الإدارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 355.

4- محمد سمير أحمد، **الإدارة الإلكترونية**، الطبعة 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، عمان، ص: 43.

"عملية تغيير جذرية للأعمال والوظائف الإدارية، وفيها بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة وذلك إنطلاقا من التغييرات الحاصلة في مفاهيم الإدارة العامة ومضامين الخدمة العامة المعبرة عن التحول في عمل الأجهزة والمؤسسات الحكومية من الشكل التقليدي الى شكل جديد ومعاصر يتركز على الأنترنت لتلبية حاجات المواطنين بشكل يزيد من رضاهم".

ثانيا: خصائص الإدارة الإلكترونية

يقصد بخصائص الإدارة الإلكترونية السمات المميزة التي تجعلها تختلف عن الإدارة العادية ومن أبرزها: [1]

1- عملية إدارية

وهذا يعنى أنها لا تخرج عن نطاق الإدارة سواء في تحديد الأهداف أو السياسات وان كانت سريعة التغير.

2- إدارة بلا ورق

حيث تكون من الأرشيف الإلكتروني، البريد الإلكتروني، الرسائل الصوتية ...، إلخ.

3- إدارة بلا زمان

حيث تمثل تفاعل حي ومباشر سواء بين العاملين، أو بنيهم وبين الزبائن الموردين والأطراف الأخرى، كما أنها تعمل وفق قاعدة (7/24) أي 24 ساعة في اليوم وطول 7 أيام كاملة.

4- إدارة بلا مكان

وتتمثل في الهاتف المحمول، المؤتمرات الإلكترونية والعمل عن بعد ... الخ، ووصلت شبكة الانترنت ليس في حاجة الى مبان ضخمة لإستيعاب موظفيها ومكاتبها ودواليبها الكثيرة، وإنما صغير محدود يكفي لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب ويصلح ليكون مقر الإدارة كبيرة كانت في الماضي يضيق بها مبنى ضخم.

5- غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف المتعاقدة

حيث أن المؤسسة لها القدرة على إدارة تعاملاتها التجارية بكفاءة من أي موقع جغرافي دون الحاجة للسفر نحو مكان البيع وذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر والتراسل الإلكتروني وهو ما يعرف بالوكيل الإلكتروني، حيث بإمكان أي فرد الحصول على إحتياجاته دون الخروج من منزله؟[2] بالإضافة إلى الخصائص السابقة يمكن أن يذكر ما يلي:[3]

- السرعة والوضوح: ضمان سرعة فائقة في إنجاز المعاملات وارسالها واستقبالها.
- إدارة المعلومات والاحتفاظ بها: تقوم على إدارة المعلومات، حسب برامج معينة ويتم استدعاؤها حين يقوم صاحب تلك المعلومة بطلب معاملة ما.
- المرونة: الإدارة الإلكترونية إدارة مرنة يمكنها بفعل التقنية وبفعل إمكاناتها الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها.

1- طارق عبد الرؤوف عامر، **الإدارة الإكترونية**، الطبعة 1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص: 18.

2- كافية عيدوني، حميد بن حجوبة، **الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها**، واقع وافاق، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، العدد 2، ديسمبر، 2017، ص: 222، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/80928 ، بتاريخ: 2025/02/23 ، على الساعة: 19.00h.

3- ريحيا مصطفى عليان، **البيئة الإلكترونية**، الطبعة 1، كلية التخطيط والإدارة الجامعية البلقاء التطبيقية، الأردن، 2012، ص: 26.

- الرقابة المباشرة: أصبح بإمكان الإدارة الإلكترونية متابعة مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرومية التحافي وسعها أن تسلطها على كل رقعة من مواقعها ايه إدارية، وكذلك على منافذها وأفردها التي يتعامل معها الجمهور.
- السرية والخصوصية: توفر الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة بواسطة برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات الخاصة، وعدم اتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور وهذا ما يجعلها تتفوق على الإدارة التقليدية.

6- تبسيط الإجراءات

أمام الحاجة للتحديث والعصرية الإدارية عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات الى مصالحها، وحرصت على استخدامها الاستخدام الأمثل لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع، خاصة في ظل تنوع الفئات التي تسعد فها أنشطة المنظمات العامة.

7- تحقيق الشفافية

الشفافية الكاملة داخل المقتطفات الإلكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، إذ تعرف الشفافية بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن، ومؤسسات المجتمع المدني من جهة والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة من جهة أخرى فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله في الرؤية.

8- زيادة الاتقان

إن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات. الدقة والوضوح الشام فيما إنجاز المعاملات.

9- تخفيض التكاليف

إذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج المشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول، فإن انتهاج نموذج المنظمات الإلكترونية بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.

ثالثا: أهمية الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية أهمية متعددة في الكثير من المجالات منها ما يلي:[1]

1- في مجال الثقافة والتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا

توفير فرص أكثر وأفضل للتعليم بكافة مستوياته؛

توفير فرص للتدريب المسعر في كافة المجالات؛

توفير فرها للمشاركة بالدراسات والأبحاث العلمية والتكنولوجية.

2- في مجال الاقتصاد والمال والأعمال

1- مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، **الإدارة الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 37.

– تتيح للمجتمع فرصة الانتقال التدريجي لاستخدام النقود الرقمية والمعاملات المالية الإلكترونية التي تسود الأسواق العالمية كخيارات أخرى؛

– جذب رؤوس الأموال للاستثمارات المحلية نتيجة البنية التحتية الإلكترونية اللازمة؛

– التغلب على مشكلات ضيق السوق وصعوبة التسويق الخارجي وكنتيجة لدمج السوق المحلي العالمين عبر الوسائل الإلكترونية.

3– في مجال الاتصالات

– خفض الانفاق العام والخاص على الاتصالات الدولية؛

– سرعة الإنجاز والمتابعة الفورية للأداء؛

– مان وعقد الدورات والمؤتمرات العلمية وسهولة تبادل المعلومات، والتكنولوجية والتجارية.

4– في مجال الخدمات الحكومية

– إنجاز المعاملات الحكومية للمواطنين؛

– توفير المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بقطاعات الدول؛

– تحقيق أكبر قدر من حالة الرضا لدى المواطنين على نوعية الأداء الحكومي في إنجاز.

5– في مجال الاعلام والدعاية والاعلان

– إنشاء واجهة إعلامية للدولة عبر الشبكة العالمية للأنترنت؛

– استخدام إمكانية التواصل لا محدودة يوفرها البريد الإلكتروني؛

– تحقيق إيرادات متنوعة في مجال الدعاية والاعلان.

6– في مجال تعزيز الأهداف الديمقراطية

– تحقيق الاتصال المباشر مع المواطن مع إتاحة الفرصة للمشاركة في صنع القرار؛

– سهولة الاستطلاع وتحديد الإتجاهات؛

– تسيير وتفعيل الدور الرقابي.

رابعا: الفروقات بين الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية

مع التطور التكنولوجي المتسارع، شهدت أساليب الإدارة تحولاً كبيراً من النمط التقليدي المعتمد على الورق والمعاملات اليدوية إلى نمط إلكتروني يعتمد على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال. هذا التحول لم يشمل فقط الأدوات المستخدمة، بل شمل أيضًا طبيعة العمل الإداري وكفاءته. وفيما يلي جدول يوضح أهم الفروقات بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية.

جدول رقم(01): يبين الفرق بين الادارة الالكترونية والادارة التقليدية

أساس المقارنة	الإدارة التقليدية	الإدارة الإلكترونية
الوسائل والوثائق المستخدمة في المعاملات.	الاتصالات المباشرة والمعاملات والمراسلات الورقية التي تحتمل لتلف والضياع وصعوبة استرجاعها.	شبكات الاتصال الإلكترونية المختلفة التي يمكن تأمينها عبر أكثر من وسط تخزين الكتروني وبالتالي صعوبة فقدان البيانات وسهولة البحث عنها في

		الشبكة.
التكاليف.	ارتفاع تكاليف حفظ الملفات واسترجاعها فضلا عن احتياجها لمخازن ضخمة وبالتالي فهي مكلفة على المدى البعيد.	تكلف فقط ثمن وسائط التخزين والشبكة وتحتاج هذه الأجهزة التي تجعل المعلومات وتحتاج الأجهزة لغرفة صغيرة فقط وبالتالي هي اقتصادية على المدى البعيد.
مدى الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية.	تتأثر بالعامل البشري بالدرجة الأولى على تحقيق الأهداف.	تعمد على التكنولوجيا والبرامج التقنية في تحقيق الأهداف.
التفاعل واللقاء.	تحتاج الى أيام وأشهر وربما أكثر لإنجاز المعاملات.	تتميز بالتفاعل السريع اذ يمكنها استقبال وارسال عدد لا نهائي من الرسائل في الوقت ذاته.
الإجراءات والتوثيق والضبط.	ضرورة التعامل وجها لوجه مع الموظف، وهو ما يجعلها خاضعة للارتياح أو التعب أو الوساطة.	يتم التعامل من خلال برنامج الحاسوب واللقاءات الافتراضية التي لا تتطلب حضور الطرفين لإتمام المعاملات.
الوصول للبيانات.	الصعوبة في الوصول بسبب التسلسل البيروقراطي وكثرة المستندات الورقية.	سهولة الوصول بسبب توفر قواعد بيانات ضخمة.
الجودة.	أقل جودة.	جودة عالية.
السرعة ومدة انجاز النهام والخدمات.	محدودية ساعات الدوام، وهذا يصعب من انجاز المهام ويطيل مدتها.	تقدم خدماتها لمدة 24 ساعة يوميا وهذا يسهل انجاز المهام.
الوثوق والحماية.	أقل موثوقيه بسبب عدم توفر نظم حماية للبيانات.	موثوقية عالية بسبب توفر نظم حماية البيانات من خلال البرامج التقنية التي تسجل أي إجراءات في الحين.

المصدر: زرزار العياشي، **أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على كفاءة العمليات الإدارية والإقتصادية**، المجلد 15، العدد 1، دورية علمية فصلية تصدر عن كلية الإدارة الإقتصادية، جامعة القادسية، العراق، ص ص: 33- 34.

تظهر المقارنة بين الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية فروقات دقيقة وواضحة في عدة جوانب محورية وهي كالتالي:

– على مستوى الوسائل والوثائق المستخدمة في المعاملات، تعتمد الإدارة التقليدية على الأوراق، الملفات اليدوية، والأرشيفات المادية، مما يجعل المعاملات بطيئة وعرضة للتلف أو الضياع، في حين تستخدم الإدارة الإلكترونية برامج الحوسبة والسجلات الرقمية، مما يضمن الدقة وسهولة التتبع والتخزين؛

– أما من حيث التكاليف، فالإدارة التقليدية تتطلب ميزانيات كبيرة لتغطية مصاريف الطباعة، الأرشفة، النقل، وأجور الموظفين، بينما تعد الإدارة الإلكترونية أقل تكلفة على المدى البعيد بفضل تقليص الحاجة للورق، الموظفين، والمكاتب؛

– بالنسبة لـ الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية، تعتمد الإدارة التقليدية بشكل كبير على التواجد الفيزيائي للموظفين والمستخدمين، وعلى أدوات مادية مثل المكاتب والخزائن، في حين تقلص الإدارة الإلكترونية هذا الاعتماد من خلال التشغيل الآلي والخدمات الرقمية، ما يفتح المجال لإعادة توظيف الموارد البشرية في مهام أكثر تخصصًا؛

– فيما يخص التفاعل واللقاء، تشترط الإدارة التقليدية الحضور الشخصي لتبادل الوثائق أو تنفيذ الإجراءات، بينما تسمح الإدارة الإلكترونية بالتفاعل عن بعد عبر بوابات إلكترونية أو تطبيقات، ما يقلل الوقت والجهد أما الإجراءات، التوثيق، والضبط، فهي في الإدارة التقليدية بطيئة، يدوية، وتخضع لاحتمال الخطأ البشري أو التزوير، في حين تُنفذ في الإدارة الإلكترونية بشكل آلي وفق مسارات عمل رقمية دقيقة، ما يعزز الشفافية والرقابة؛

– على صعيد الوصول إلى البيانات، يواجه المستخدمون في النظام التقليدي صعوبة في البحث عن المعلومات نتيجة التنظيم الورقي، بينما توفر الإدارة الإلكترونية وصولاً سريعًا وفوريًا للبيانات المخزنة رقمياً؛

– فيما يتعلق بـ الجودة، توفر الإدارة الإلكترونية خدمات ذات مستوى أعلى من الدقة والتناسق، مقارنة بالخدمات التقليدية التي تتأثر بقدرات الموظف وظروف العمل. كما أن السرعة وإنجاز المهام في الإدارة الإلكترونية تتفوق بشكل ملحوظ، حيث يمكن تنفيذ الإجراءات في دقائق بدلاً من أيام، مما يرفع من رضا المستخدم؛

– وأخيرًا، من حيث الوثوق والحماية، تبقى الإدارة الإلكترونية أكثر أماناً بفضل استخدام تقنيات التشفير، النسخ الاحتياطي، والأنظمة المضادة للاختراق، بينما تبقى الإدارة التقليدية مهددة بسرقة أو ضياع الوثائق أو تلفها بالتالي يتضح أن الإدارة الإلكترونية تمثل تطورًا نوعيًا في أداء العمل الإداري من خلال تحسين الكفاءة، تقليل التكاليف، وضمان جودة وموثوقية الخدمات.

المطلب الثاني: أهداف وعناصر الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية بمختلف عناصرها من عتاد الحاسوب وبرامج وشبكات وكذلك صناع المعرفة تهدف الى تقديم الخدمات للمستفيدين بصورة مرضية في وقت وجيز وتكلفة منخفضة وكذلك الغاء نظام الارشفة التقليدي واعتماد الأرشيف الإلكتروني.

أولا: أهداف الإدارة الإلكترونية

يمكن تقسيم الأهداف الى عامة وخاصة:

1– الأهداف العامة

تعمل أغلب مبادرات الإدارة الإلكترونية على تحقيق انتقال وتحول جذري من الأساليب الإدارية التقليدية الى العمل الإلكتروني لتجسيد عدد من الأهداف العامة نوجزها في الاتي: [1]

– إدارة الملفات واستعراض المحتويات بدلا من حفظها ومراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها؛

– التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الإلكتروني بدلا من الصادر والوارد؛

– اختصار الوقت وسرعة إنجاز المعاملات، حيث أن المعاملات الإلكترونية حيث يتم بشكل أني دون انتظار؛

– تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيداته، إذ لا حاجة الى تضخم المستويات الإدارية وتعددها؛

– التحول نحو الخدمة العمومية الغافية عن طريق تطوير الإدارة العمومية بالآليات التقنية الحديثة؛

1– نائل عبد الحافظ العوالمة، **نوعية الإدارة الإلكترونية في العالم الرقمي**، دراسة استطلاعيه، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، العدد 15، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص: 249. على الرابط الإلكتروني: https://search.mandama.com ، بتاريخ 2025/02/24، على الساعة 00:15h.

– التوجه نحو شفافية العمل الإداري، وشفافية المعلومات وعرضها أمام العملاء، المواطنين، الموردين ...، إلخ.

2– الأهداف الخاصة

تعتبر إدارة الحكومة الإلكترونية تحولها أساسيا في مفهوم الخدمة العمومية بما يرسخ قيم هذه الأخيرة، ويصبح الجمهور المستفيد من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة ويريد مفهوما عن مجرد التميز في أداء الخدمات العمومية الى خلق التواصل مع الجمهور عن طريق المعلومات وتعزيز دورة في المشاركة والرقابة، كما تتضمن تعديات هيكلية في البناء التنظيمي للإدارة ومن ثم في الإدارة الإلكترونية تعمل على تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة أيادي عاملة لما دور أساسي في تنفيذ مشاريع الإدارة عن طريق إعادة التأهيل لمواكبة التطورات الجديدة مع الوضع الجديد، وتقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها بدوائر صنع القرار.[1]

كما أنها تهدف الى تفعيل الإدارة بشكل أكبر من خلال تكريس مبدأ الشفافية سعيا إلى إدارة أفضل للمصادر الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع من أجل التنمية.[2]

ومما سبق يلاحظ تركيز هذه الأهداف والمبادئ التي قدمت للإدارة الإلكترونية على الجوانب المتصلة بعمليات الاصلاح الاداري كالقضاء على الروتين وزيادة فعالية الأجهزة الإدارية والتعامل الجيد مع طالبي الخدمة بشكل يدعم الثقة لدى عملاء الإدارة، حيث سجل عدم اهتمامها بالمحددات البيئية والتي تنعكس على مستوى المردود المنتظر أن يحققه التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية بسبب المشاكل التي تفرزها هذه البيئة والتي تؤثر سلبا على محتويا ونوع الخدمات الإلكترونية، وجعل أسرار العمل الحكومية عرضة للتهديد ومخاطر الجرائم الإلكترونية كإتلاف المواقع والبيانات وتدميرها عن طريق الفيروس المعلوماتي.[3]

إن الهدف الرئيسي للإدارة الإلكترونية هو نظرتها للإدارة كمصدر للخدمات ونظرتها للمواطن والمنظمات كزبائن، يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات لذلك فان للإدارة الإلكترونية أهداف أخرى كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل ومن بين هذه الأهداف تذكر ما يلي:[4]

– تقديم الخدمات لدى المستفيدين بصورة مرضية وفي خلال 24 ساعة في اليوم وطيلة الأسبوع بما في ذلك الاجازات؛

– تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بما من عمليات؛

– زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها من عمليات؛

– توظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة مؤسسة إيجابية لدى العاملين؛

– استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد؛

1– عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2006، ص: 197.

2– نائل عبد الحافظ العوالمة، **مرجع سابق**، ص: 250.

3– شهرزاد بولحية، **الإدارة الإلكترونية ووسائلها القانونية**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2018/2017، ص: 32، على الرابط الإلكتروني: http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/15328/1/MEZIANI_SOUHILA.pdf.pdf، بتاريخ:2025/02/24، على الساعة:00:26h.

4– فداء محمود حامد، **الإدارة الإلكترونية**، الطبعة 1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص ص: 85– 86.

- التعلم المستمر وبناء المعرفة؛
- زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة وإدارة كافة الموارد؛
- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية؛
- تجميع البيانات من مصادرها الاصلية بصورة واحدة؛
- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه الى أقصى حد ممكن؛
- إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكترونية مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والقادرة على تحقيق الأخطاء الحاصلة بسرعة، ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان؛
- القضاء على البيروقراطية بمفهومها وتسهيل تقييم العمل والتخصص به؛
- إلغاء عامل المكان وإلغاء تأثير الزمان ففكرة الصيف والشتاء لم تعد موجودة وفكرة أخذ العطل أو الاجازات لإنجاز بعض المعاملات الادارية ثم الحد منها الى أقصى درجة ممكنة؛
- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها؛

ثانيا: عناصر الإدارة الإلكترونية

تتكون الإدارة الإلكترونية من ثلاثة عناصر أساسية هي: عتاد الحاسوب، البرمجيات، وشبكة الاتصالات ويقع في قلب هذه المكونات صناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية، والشكل التالي يوضح هذه العناصر:

الشكل رقم(02): عناصر الإدارة الإلكترونية

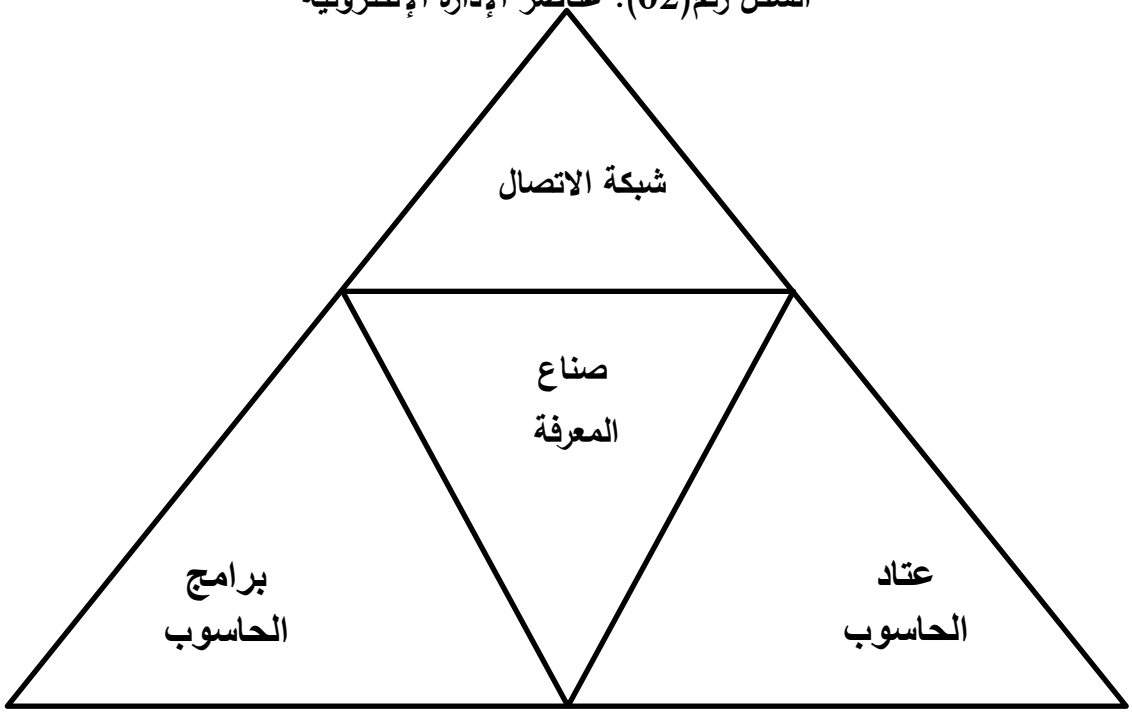

المصدر: سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2017، ص: 314.

وتتمثل هذه العناصر أو المكونات في ما يلي:[1]

1- عتاد الحاسوب

يقصد به أجهزة الحاسوب وملحقاتها ونظرا لتطور برامج الحاسوب والزيادة المست عدد مستخدمي الأجهزة في المؤسسات فإنه من الأفضل للمؤسسة السعي وراء امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعوا العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين أساسيتين هما:

- توفير تكاليف التطوير المشعر وتكاليف الصيانة؛
- ملاءمة عتاد الحاسوب للتطورات البرمجية وبرمجيات نظم المعلومات؛

2- البرامج

تعني الشق الذهني من نظم وشبكات الحاسوب، وهي تتوزع على فئتين رئيستين هما: برامج النظام (برامج تطوير النظام، برامج إدارة النظام وتضم نظم التشغيل ونظم إدارة الشبكة ....، قواعد البيانات الجداول الإلكترونية .... الخاصة وتضم البرامج المحاسبية، المالية e-mail برامج.

3- الشبكات

وهي الوصلات الإلكترونية بكل أنواعها الممتدة عبر نسيج اتصالي للشبكات وتشمل: الأنترانت التي تمثل شبكة القيمة للمؤسسة ولإدارتها الإلكترونية.

4- صناع المعرفة

وهم العنصر البشري وهو المغذي للمعلومات والمستقبل الحقيقي لأي مشروع حيث يقع صناع المعرفة من الخبراء والمختصين والقيادات الإلكترونية من مديرين ومحللين للموارد المعرفة والكوادر لإدارية، الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية في قلب العناصر التقنية الثلاثة السابقة، ويتولى صناع المعرفة إدارة التعاضد الاستراتيجي لعناصر الإدارة الكترونية من جهة وتغيير طرق التفكير السائدة للوصول الى ثقافة المعرفة وفضلا على ذلك فإن جوهر عمل الإدارة الإلكترونية يرتكز على فكرة تحقيق التعاضد البنيوي بين عناصر عتاد الحاسوب، البرامج وشبكات الاتصال وعليه نضيف الى العناصر السابقة ما يلي:[2]

- **المجتمع:** يجب مراعاة ضوابط المجمع وبوابته من دين، وقانون، وثقافة، وقيم، وعادات وتقاليد ...، هذا من جهة وتصنيفات المجتمع وحجمه من جهة أخرى؛
- **الأنظمة والتشريعات:** تعتبر الأساس الذي يقوم عليه عمل الإدارة ويتوقف عليه نجاحها والوفاء بمستحقاتها وضبط ممارساتها الإدارية وكذلك تضمن الاحتراز من الوقوع في التجاوزات الغير مرغوبة والسيطرة عليها؛

1- موسى عبد الناصر، محمد قريشي، **مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا**، جامعة بسكرة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 9، 2011، ص 89، على الرابط الالكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/603، بتاريخ: 2025/02/24، على الساعة: 00:45h.

2- بوزكري جيلالي، **الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية**، واقع وآفاق، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال وتسويق، كلية العلوم الاقتصادية. والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص: 58، على الرابط الالكتروني: https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2372، بتاريخ: 2025/02/24، على الساعة: 05:35h.

- **الأنظمة الداعمة:** ويقصد بها العوامل والاسس التي يقوم عليها مشروع الإدارة الإلكترونية نفسه، والضوابط التي تحكم هذا المشروع ويستمد منها صلاحيته واستمراريته ويشمل الأنظمة القاعدية، والأنظمة السياسية، والأنظمة الاجتماعية والأنظمة الإقتصادية، وتعد محددات النمط الإدارة وطبيعتها وأساليب عملها وحجمها.

المطلب الثالث: وظائف وأنماط الإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية تشمل مجموعة من الوظائف كالتخطيط الإلكتروني، الرقابة الإلكترونية، التنظيم الإلكتروني والقيادة الإلكترونية والتي تهدف كلها لتحسين أداء المؤسسات من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات، كما تأخذ الإدارة الإلكترونية أنماطا مختلفة منها الصحة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وغيرها حيث يساهم كل نمط في زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف وتعزيز الشفافية في إدارة المؤسسات.

أولا: وظائف الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية مجموعة من الوظائف التي تشبه تلك الوظائف الموجودة والمألوفة على مستوى الإدارة التقليدية والروتينية إلا أن هذه الوظائف أصبحت أكثر مردودية وفاعلية في ظل الإدارة الإلكترونية والشكل التالي يوضح هاته الوظائف.

الشكل رقم (03): أهم وظائف الإدارة الإلكترونية

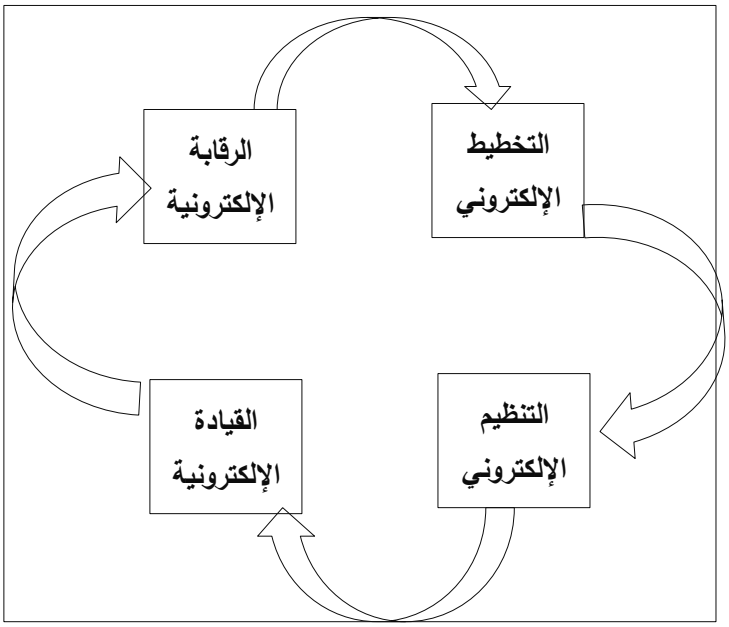

المصدر: عبان عبد القادر، **تحديات الادارة الإلكترونية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص: 83، على الرابط الإلكتروني: http://archives.univ-biskra.dz/handle/123456789/25040، بتاريخ:2025/02/24، على الساعة:05:40h.

حيث تكمن هذه الوظائف بالتفصيل في ما يلي:

1- التخطيط الإلكتروني

التخطيط هو عملية ذهنية بطبيعتها يقوم بها المديرون، وهيا تعتمد على تفكيرهم. حيث في ضوئها يتم بلورة الحقائق والمعلومات المتاحة عن موقف معين، كما أنه الاختيار المرتبط بالحقائق ووضع واستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور وتكوين الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة.[1]

قد لا يختلف التخطيط الإلكتروني من حيث التحديد العام عن التخطيط التقليدي وذلك لأن كلاهما ينصب على وضع الأهداف وتحديد وسائل تحقيقها إلا أن الاختلافات الأساسية يمكن ترد في ثلاثة مجالات.[2]

- إن التخطيط الإلكتروني هو عملية ديناميكية في اتجاه الأهداف الواسعة المرنة والآنية والقصيرة وقابلة للتحديد والتطوير المستمر خلافا للتخطيط التقليدي الذي يحدد الأهداف من أجل تنفيذها في المستقبل، وعادة تغيير الأهداف يؤثر سلبا على كفاءة التخطيط.

- التدفق المستمر للمعلومات على كل شيء في المؤسسة بما فيها التخطيط يحوله من التخطيط المتقطع الى التخطيط المستمر.

- إن فكرة تقسيم العمل الاداري التقليدي بين إدارة تخطط وعمال الخط الأمامي لتنفذها يتم تجاوزها تماما في الإدارة الإلكترونية، وجميع العاملين يعملون عند الخط الأمامي.

عند سطح المكتب وكلهم يمكن أن يساهموا بالتخطيط الإلكتروني مع كل فكرة تبزغ في موقع وفي كل وقت لكي تتحول فرصة عمل.

2- التنظيم الإلكتروني

في ظل التحول الإلكتروني فإن مكونات التنظيم قد حدث فيها انتقال من النموذج التقليدي الى التنظيم الإلكتروني، من خلال بروز هيكل تنظيمي جديد قائم على بعض الوحدات الثابتة والكبيرة، والتنظيم العمودي من الأعلى الى الأسفل، الى شكل تنظيم يعرف بالتنظيم المصفوفي، يقوم أساسا على الوحدات الصغيرة والشركات دون هيكل تنظيمي، بالتالي يصبح التقسيم الاداري قائما على أساس الفرق، بدلا من التقسيم الإداري على أساس الوحدات والأقسام والانتقال من سلسلة الأوامر الادارية الخطية الى الوحدات المستقلة والسلطة الاستشارية، ومن التنظيم الإداري الذي يبرز دور الرئيس المباشر الى التنظيم المتعدد الرؤساء المباشرين، ومن اللوائح التفصيلية الى الفرق المدارة ذاتيا، ومن مركزية السلطة إلى تعدد مراكز السلطة.[3]

3- الرقابة الإلكترونية

1- أحمد محمد غنيم، **الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 2009، ص: 81.

2- بوزركي جيلالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 65-66.

3- الساسي بوعزيز، **نموذج مقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية بالإدارة الرياضية الجزائرية دراسة حالة ميدانية بالاتحادية الجزائرية لكرة القدم**، أطروحة دكتوراه العلوم في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، تخصص الإدارة والتسيير، معهد العلوم والتقنيات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص ص: 147-148، على الرابط الالكتروني: https://repository.univ-msila.dz/items، بتاريخ: 2025/02/25، على الساعة:08:32h.

إذا كانت الرقابة التقليدية تركز على الماضي لأنها تأتي بعد التخطيط والتنفيذ، فإن الرقابة الإلكترونية تسمح بالمراقبة الآتية من خلال شبكة المؤسسة أو الشركة الداخلية، مما يعطي إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين عملية اكتشاف الإنخراف أو الخطأ، وعملية تصحيحه كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف أولا بأول، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين، والموردين والمستهلكين فالجميع يعمل في الوقت نفسه، وهو ما يؤدي زيادة تحقيق الثقة الإلكترونية، والولاء الإلكتروني، سواء بين العاملين والإدارة، أو بين المستفيدين والإدارة مما يعني أن الرقابة الإلكترونية تكون أكثر اقترابا من الرقابة القائمة على الثقة.[1]

4- القيادة الإلكترونية

أدى التغير في بيئة الأعمال الإلكترونية، والتحول في المفاهيم الإدارية إحداث نقلة نوعية كان من نتائجها الانتقال الى نمط القيادة الإلكترونية والتي تنقسم إلى الأنواع الثلاثة التالية:[2]

4-1- القيادة التقنية العملية: حيث ترتكز في نشاطاتها على استخدام تكنولوجيا الأنترنت، وتتسم بزيادة توفير المعلومات، وتحسين جودتها، إضافة لسرعة الحصول عليها، وهيا التي تعرف بقيادة الإحساس بالثقة والبرمجيات، وتمكن القائد الإلكتروني من امتلاك القدرة على تحسين مختلف أبعاد التطور التقني في الأجهزة والبرمجيات، والشبكات والتطبيقات إضافة الى أنها تتصف بأنها قيادة الاحساس بالوقت بمعنى أنها تجعل القائد الإلكتروني يتسم بمواصفات جديدة وهي سرعة الحركة، الاستجابة والمبادرة على تسيير الأعمال، واتخاذ القرارات.

4-2- القيادة البشرية الناعمة: تطرح فكرة القيادة الناعمة ضرورة وجود قائد يمتاز بالحرفية، والزاد المعرفي وحسن التعامل مع الزبائن، الذين يبحثون عن سرعة الاستجابة لله لمطالبهم، وتتسم القيادة الناعمة بالقدرة العالية على إدارة المنافسة، والوصول الى السوق وبالتركيز على عنصر التجديد في توفير الخدمات للمتعاملين.

4-3- القيادة الذاتية: ترتكز القيادة الذاتية على جملة من المواصفات يجب أن يتصف بها القائد ضمن إدارة الأعمال عبر الأنترنت، وهو ما يجعل قيادة الذات تتصف بالقدرة على تحفيز النفس والتركيز على انجاز المهمات والرغبة في المبادرة إضافة إلى المهارات العالية، ومرونة التكيف مع مستجدات البيئة الصغيرة.[3]

ثانيا: أنماط الإدارة الإلكترونية

قبل التطرق الى أنماط الإدارة الإلكترونية لا بد من الإشارة المجالات الأساسية التي تتوزع عليها الإدارة وتمثل ثلاث أنواع من العلاقات وهي:

1- في إطار علاقة الإدارة بالمواطن

من أهم مبررات ظهور نظم الإدارة الإلكترونية هي تطوير علاقة الإدارة بالمواطن وتحسين خدماتها العامة المقدمة لهم، ومن بينها مثلا التسجيل المدني كإصدار شهادات الميلاد، جوازات السفر وبطاقات التعريف

1- عبان عبد القادر، **تحديات الادارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص: 82، على الرابط الالكتروني: http://archives.univ-biskra.dz/handle/123456789/25040، بتاريخ: 2025/02/25، على الساعة: 08:36h.

2- **المرجع نفسه**، ص: 83.

3- الساسي بوعزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص: 148.

البيومترية، عقود الزواج، شهادات الجنسية وكذلك الأمر في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية، وكل تلك الخدمات التي يمكن تحويلها الى خدمات الكترونية تسلم عن طريق المكاتب اللاورقية الشيء الذي قد يؤدي الى تقليص الروتين الإداري وتخفيض تكلفة ايجاز وتنفيذ التعاملات وتسريع وقت الإنجاز ومن ثم زيادة كفاءة أداء الإدارة العمومية واشغال تقنية الاتصالات والمعلومات في البلدية مثلا، من خلال البلدية الإلكترونية هو نمط متطور وجديد من الإدارة يسمح بتقديم الخدمات المؤثرة على حياة المواطن اليومية بطرق أكثر كفاءة وفعالية.[1]

2- في إطار تنظيم كيان الإدارات العمومية وتسيير العلاقات فيما بينها

فالعديد من البيانات والمعطيات استخدام الأوراق والوثائق التقليدية، والقضاء تكلفة تنفيذ المعاملات وانجازها في وقت قياسها باستعمال البريد ايه الكترونيا وشبكة الأنترنت لتحسين إنتاجية العمل الإداري وتوظيف قدرات الشبكات التي يتشكل منها معمار الإدارة المه الكترونية لضمان تحقيق أعلى مستوى من كفاءة وفعالية العمل الإداري، وتعزيز العلاقات الرسمية البينية داخل هياكل ومؤسسات ومرافق الدولة.[2]

3- في إطار علاقة الإدارة بالعمال

إذ ترتبط الإدارة بعلاقات متعددة مع قطاع الأعمال لما لها من أدوار ووظائف في مجال إعداد الخطط وتوجيه الاستثمار ودعم القطاعات الإقتصادية وتنظيمها وتحفيزها وحمايتها ومراقبة عمليات الاستيراد والتصدير وتسهيلها، ومراقبة خدمات المؤسسات والشركات الخاصة في مجال التصريح بالعمال والفاتورة والتهرب الضريبي وكذا تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص وعقود الامتياز والتحكم الجيد في عمليات المناقصات والمزايدات ومن شأن العمل بتكنولوجيا الإدارة الإلكترونية كذلك أن يساعد على استيعاب كل تلك الأمور لتعزيز الشراكة مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص بكل مرونة وشفافية، وخاصة عبر النشر الإلكتروني للإعانات والتشريعات والقوانين لتحقيق أفضل مستويات النجاح، وتنمية قدراتها على الانتاج وتطويره.[3]

كما تأخذ الإدارة الإلكترونية أنماط مختلفة وأشكالا متعددة تنطبق مع طبيعة العمل لدى المنشأة ومن تلك الانماط ما يلي:[4]

- الحكومة الإلكترونية:

تعد الحكومة الإلكترونية أحد أنماط الإدارةالإلكترونية ويقصد بها إدارة الشؤون العامة بواسطة وسائل الكترونية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، والتخلص من الأعمال الروتينية والمركزية بشفافية عالية ويمكن أن يتمثل ذلك في انجاز الخدمات الحكومية بين الجهات المختلفة مثل العلاقة بين الحكومة والحكومة والعلاقة بين الحكومة والأفراد والعالقة بين الحكومة والشركات أو بين الحكومة والموظف.

- الصحة الإلكترونية:

1- محمود الحسن الوادي وآخرون، **المعرفة والادارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة**، دمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص: 29.

2- غسان الطالب، وراكز الزعاير، **الإدارة الإلكترونية والتسويق الالكتروني المنظمات الأعمال**، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع 2010، ص: 60.

3- مصطفى يوسف كافي، **الإدارة الإلكترونية**، سوريا، دمشق، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص: 71.

4- **المرجع نفسه**، ص:72.

تقوم الصحة الإلكترونية بتوفير الاستشارات والخدمات والمعلومات الطبيبة الى المريض عبر الوسائل الإلكترونية، فالمريض يستطيع متابعة نتائج الفحوصات الطبية والتحاليل المخبرية والمعلومات والخدمات عبر الشبكة المحلية للمستشفى أو عبر شبكة الأنترنت كما يمكن إجراء العمليات الجراحية في دولة وأن يكون الطبيب الاستشاري في دوله أخرى.

- **التجارة الإلكترونية:**

وهي تبادل المعلومات والخدمات عبر شبكة الأنترنت لتحقيق التنمية الإقتصادية بصورة سريعة ويمكن أن يتحقق الدفع من خلال البطاقات البنكية وتعد التجربة الإلكترونية أول تطبيق للإدارة الإلكترونية.

- **التسليم الإلكتروني:**

في التعليم الإلكتروني يمكن إجراء المحاضرات الدراسية والاختبارات التحريرية ومناقشة الرسائل العلمية عبر الشبكة المحلية للمنشأة أو عبر شبكة الأنترنت كما يمكن الاستفادة من الدروس المجانية المنشورة على شبكة الأنترنت.

- **النشر الإلكتروني:**

من خلال النشر الإلكتروني يمكن متابعة الأخبار العاجلة والنشرات الإقتصادية والاجتماعية والاطلاع على آخر المؤلفات والاستفادة من محركات البحث المتنوعة وتحقيق سرعة الحصول على المعلومة من مصادرها الأصلية.[1]

المبحث الثاني: الركائز الأساسية للإدارة الإلكترونية

تعتبر الركائز الأساسية للإدارة الإلكترونية بمثابة الأسس التي تقوم عليها عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات، حيث تساهم في تعزيز الأداء الإداري وتطوير الخدمات، تشمل هذه الركائز الأسس النظرية والتقنية التي يجب توفرها لتحقيق نجاح الإدارة الإلكترونية، بالإضافة الى المتطلبات الضرورية من بنية تحتية وقوى بشرية وغيرها... كما يتم تحديد خطوات تنفيذ الإدارة الإلكترونية بطرق فعالة للاستفادة أكثر من إيجابياتها مثل تحسين الكفاءة وتسريع الإجراءات، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث الى المطالب الثلاثة التالية:

- أسس الإدارة الإلكترونية ومتطلباتها؛
- خطوات تنفيذ الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها؛
- تقييم الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول: أسس الإدارة الإلكترونية ومتطلباتها

تعتمد الإدارة الإلكترونية على مجموعة من الأسس من أبرزها تعدد القنوات والتعاون بين الادارات العامة بالإضافة الى المسؤولية والجودة كما تحتاج الى بعض المتطلبات منها المالية والبشرية التي تساهم في نجاح تطبيقها داخل المؤسسة.

أولا: أسس الإدارة الإلكترونية

تمثل أسس الإدارة الإلكترونية فيما يلي:[1]

1- مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 72.

1- تعدد القنوات

الترويج للخدمات من خلال تقديمها غير جميع القنوات المتاحة للمواطنين.

2- الدعاية والشفافية الإدارية

زيادة كفاءة المعلومات الخاصة بالإجراءات الإدارية.

3- سهولة الوصول

ضمان وصول جميع المواطنين للخدمات والمعلومات من خلال الأجهزة الإلكترونية

4- التعاون بين الإدارات العامة

السماح بالتفاعل بين الإدارات وتقديم خدمات مشتركة بين المواطنين والاعتراف المتبادل بالوثائق الإلكترونية وأنظمة تحديد الهوية والتوثيق.

5- الأمان

يتطلب توفير الخدمات الإلكترونية، على الأقل نفس مستوى الأمان مثل الخدمات التي لا يتم تقديمها الكترونيا ويجب أن تسمح مستويات الأمان بزيادة المعاملات الإلكترونية، مع القطاعات الحساسة بشكل خاص لهدة المشكلة.

6- التناسب

المطالبة فقط بالمعاينات والتدابير الأمنية المناسبة للأجراء الجاري تنفيذه أي لن يطلب من المواطن تقديم معلومات أكثر مما هو ضروري للغاية.

7- المسؤولية والجودة

إحرام ما تقدمه الإدارات العامة من خلال الأجهزة الإلكترونية وذلك بإعادة النظر في السياسات الاتصالات والمعلومات المحلية.

8- الحياد في التكنولوجيا

التقدم في استخدام المعايير المقترحة أو تلك التي يستخدمها الجمهور بشكل عام، وتجنب الاعتماد على أدوات البرمجيات مع تكاليف الترخيص في العاقات مع المواطنين

ثانيا: متطلبات الإدارة الإلكترونية

لتفعيل الإدارة الإلكترونية لا بد من توفر جملة من المتطلبات يمكن صيلغتها كالآتي:

1- المتطلبات الإدارية

تنحصر المتطلبات الإدارية في العناصر التالية:[2]

1-1- وضع استراتيجيات وخطط التأسيس، والتي يمكن أن تشمل إدارة أو هيئة على المستوى الوطني، لها

1- جمال خنشور تونس عبابسة، **مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة افاق علمية المجلد 12، العدد 2، ص ص:377-357، على الرابط الالكتروني:https://asjp.cerist.dz/en/article/113793 ، بتاريخ: 2025/02/27، على الساعة: 19:20h.

2- عادل حرحوش المقرجي وآخرون، **الإدارة الإلكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص: 51.

وظائف التخطيط والمتابعة وتنفيذ المشاريع وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم، والتأييد من طرف الإدارة العليا في الحرم الإداري مع توفير مخصصات عالية كافية لإجراء التحول المطلوب.

1-2- توفر البنية التحية للإدارة الإلكترونية: إذ لا بد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصال، بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة للكم الهائل من الاتصالات دون إهمال التجهيزات الأخرى من معدات وأجهزة وحاسبات آلية ومحاولة توفيرها واتاحتها للأفراد والمؤسسات.

1-3- القيادة والدعم الاداري: يعد دعم التزام القيادة العليا أمرا مهما وحيويا لنجاح أسلوب الإدارة الإكترونية في المؤسسات، فوجود قيادة إدارية يساعد في تجاوز العقبات وتذليل الصعوبات التي تعترض تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية نتيجة الرفض المحتمل من بعض القيادات التقليدية.

1-4- الهيكل التنظيمي: لا تستطيع الإدارة الإلكترونية العمل في هيكل هرمي يعتمد على قواعد تقليدية وروتين إداري وعمل يدوي، إذ أن المشاركة في وضع القرارات وتفويض الصلاحيات هما من الجوانب المهمة في تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية التي لا يمكن توفيرها إلا من خلال الهيكل الشبكي، باعتبار من التنظيمات الإدارية الملائمة في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية.

1-5- التعليم، التدريب والتثقيف: بما أن التقنية علم وثقافة وأداة عمل جديدة ومغايرة لأدوات العمل التقليدية بشكل كبير، فإنه لا يكفي تعليم العاملين بالإدارة وتدريبهم على أساليب العمل الجديدة والأجهزة فحسب، بل ينبغي أيضا تثقيفهم بالتقنية، حيث تؤثر الثقافة التنظيمية للعاملين بدرجة كبيرة في نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية، فكل ما كانت ثقافة المؤسسة إيجابية في موقفها من التكنولوجيا الرقمية ازداد رضا العاملين عن أدوارهم في المؤسسة.

2- المتطلبات المالية

يقترن تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية بالإمكانيات المالية المتاحة للمؤسسات من خلال توافر السيولة النقدية لديها، والتي تسهل تطبيقه وتضمن نجاحه حتى لا يتوقف في منتصف الطريق انتظارا للدعم مما يعطل المشروع ومن ضمن التكاليف التي تتحملها المؤسسة نتيجة التحول الى أسلوب الإدارة الإلكترونية تكلفة شراء الآلات والمعدات، وتكاليف الدورات التدريبية للعاملين في مجال استخدام الحواسيب والشبكات حيث أن مشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج الى دعم مالي كبير لكي يضمن الاستمرار وبلوغ الأهداف والتي منها:[1]

- الدعم المالي اللازم لتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية؛
- الدعم المالي اللازم لصيانة الأجهزة والبرامج الإلكترونية؛
- الدعم المالي اللازم لتحديث الحاسبات والبرمجيات؛
- الدعم المالي لتوفير البنية التحتية فيما يتعلق بشراء الأجهزة وإنشاء المواقع وربط الشبكات.

3- المتطلبات البشرية

1- خالد رفعت شاكر بدوي، **أثر الإدارة الإلكترونية على أداء العنصر البشري**، (دراسة حالة)، برنامج الماجستير المهني (MBA)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال كلية التجارة، جامعة بور سعيد، 2013، ص: 60، على الرابط الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/328/9/1/224457، بتاريخ:2025/02/27 ، على الساعة:h 19:26.

يجمع أغلب المتخصصين في مجال نظم المعلومات الإدارية القائمة على التقنية الإلكترونية وعلى أهمية العنصر البشري، ذلك لأن العنصر البشري يمثل مدخل أساسي للتعامل مع الإدارة الإلكترونية وهذا يرجع الى اعتباره العنصر المحرك فيها، فالتحول الى تطبيق الإدارة الإلكترونية لن يلغي العنصر البشري ولن تحل الألة محل الإنسان وإنما هو الذي يسيرها، لذلك يتطلب الأمر عاملين متقبلين لفكرة الإدارة الإلكترونية وواعين لأبعادها وقادرين على التعامل معها وأن الأمر ليس قاصرا على عاملين من نوعية فنية متخصصة جديدة، وإنما لا بد أن يكون جميع العاملين قادرين على التعامل مع معطيات الإدارة الإلكترونية والإلكترونيات.[1]

4- المتطلبات القانونية

يقدم أسلوب الإدارة الإلكترونية تحديات جديدة للجهات التشريعية، والتي ينبغي عليها أن تتمتع بالمرونة والقدرة على تطوير التشريعات، بحيث تتماشى مع متطلبات الإدارة الإلكترونية وفي هذا الصدد فإن هذا الأمر يتطلب ضرورة إعطاء الصيغة القانونية للأعمال والمعاملات الإدارية الإلكترونية وتحديد النشاطات السلبية منها والعقوبات المفروضة عليها وتحديد الأمن الوثائقي، ومتطلباته بما يحافظ على سرية العمل الإلكتروني.[2]

5- المتطلبات التقنية

يتصف أسلوب الإدارة الإلكترونية بالحداثة، ولهذا يتطلب توفير مجموعة من المكونات المادية التي من خلالها تنفذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وتذكر منها ما يلي:[3]

- أجهزة الحاسوب بمختلف أنواعها وقدراتها بالإضافة إلى الأجهزة المساندة للحاسوب أو الملحقة به والتي تعتبر لازمة وضرورية لتمكين الاستفادة من قدرات الحاسوب كأجهزة الإدخال والإخراج بمختلف أنواعها؛
- نظم برامج التشغيل ونظم التطبيقات المختلفة؛
- متطلبات البنية التحتية لأعمال الحاسوب مثل المواقع المكانية، التوصيلات السلكية، الأجهزة المساندة وغير ذلك؛
- شبكات الحاسوب وتعد العمود الفقري لتنفيذ العمل إلكترونيا؛
- البرامج التطبيقية (APLICATIONS PROGRAMMES).

6- المتطلبات الأمنية

يعد أمن المعلومات من أهم معضلات العمل الإلكتروني، بمعنى أن المعلومات والوثائق التي يجرى حفظها وتطبيق إجراءات المعالجة عليها والنقل إلكترونيا لتنفيذ متطلبات العمل يجب الحفاظ على أمنها حيث يجب توفير المأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عالي لحماية المعلومات الشخصية والوطنية وصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث والتركيز على أمن الأفراد إما باستخدام التوقيع الإلكتروني أو بكلمة المرور.[4]

المطلب الثاني: خطوات تنفيذ الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها

1- إيمان عبد المحسن زكي، **الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل**، المتعلمة العربية للتنمية الادارية القاهرة، 2013، ص: 60.

2- محمود القدوة، **الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص: 49.

3- محمود القدوة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 52.

4- عائشة غنادرة، **الادارة الإلكترونية وأثرها في تحسين الخدمة العمومية بالمرافق العامة**، الملتقى الدولي الرابع حول ترقية الخدمة العمومية في الدول المغاربية تحديات ورهانات، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 10/9 مارس، 2016، ص ص: 5، 6.

يحتاج تطبيق وتنفيذ الإدارة الإلكترونية بطريقة فعالة وناجحة داخل المؤسسة مجموعة من الخطوات إلا أنه لابد من وجود معيقات تحول دون ذلك.

أولا: خطوات تنفيذ الإدارة الإلكترونية

عند اتخاذ أي قرار خاص بتطبيق الإدارة الإلكترونية يستوجب عليها التأكد من عدة أمور ومن أهمها الحاجة الماسية والفعلية لهذه الإدارة وهل تتوفر العناصر الأساسية لإنجاح هذه الإدارة وغيرها من التساؤلات التي تتطلب الاجابة عليها ولذلك لا بد من التطرق الى الخطوات التالية:[1]

1- إعداد الدراسة الأولية

ولإعداد هذه الدراسة لا بد من تشكيل فريق عمل يضم بعضوية شخصين في الإدارة والمعلوماتية لغرض معرفة واقع حال الإدارة من تقنيات المعلومات وتحديد البدائل المختلفة، وجعل الإدارة العليا على دراية بكل النواحي المالية والفنية والبشرية حيث يصل الفريق الى واحد من القرارات التالية:

- تحتاج الإدارة الى تطبيق الإدارة الإلكترونية؛
- وجود تكنولوجيا معلومات سابقة ولكن تحتاج الى تطور ؛
- ينسجم مع آخر التطورات الحديثة واستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة لغرض تطبيق الإدارة الإلكترونية؛
- عدم الحاجة الى تطبيق الإدارة الإلكترونية لأنها غير اقتصادية.

2- وضع خطة التنفيذ

عند إقرار توصية الفرق من قبل الإدارة العليا في تطبيق الإدارة الإلكترونية أو المؤسسة، لا بد من إعداد خطة متكاملة ومفصلة لكل مرحلة.

3- تحديد المصادر

والتي تدعم الخطة بشكل محدد وواضح ومن هذه المصادر الكوادر البشرية التي تحتاجها الخطة لغرض التنفيذ، والأجهزة والمعدات والبرمجيات المطلوبة ويعني هذا تحديد البنية التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة أو المؤسسة.

4- تحديد المسؤولية

لتنفيذ الخطة لا بد من تحديد الجهات التي سوف تقوم بتنفيذها وتمويلها بشكل واضح ضمن الوقت المحدد في الخطة والتكاليف المرصودة لها.

5- متابعة التقدم التقني

نظرا للتطور السريع في مجال تقنيات المعلومات الإدارية لغرض مواكبة آخر الابتكارات في هذا المجال، فإن هناك مسؤولية مضافة عند تنفيذ الخطة وهو العمل على الحصول على آخر هذه الابتكارات في كافة

1- علاء عبد الرزاق السالمي ومحمد حسن السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص: 65.

عناصر الإدارة من اتصالات وأجهزة وبرمجيات وغيرها من العناصر التي لها علاقة في تطبيق الإدارة الإلكترونية.[1]

من أجل تفعيل إدارة إلكترونية فعالة تمس جل قطاعات الكلية دون إهمال أي قطاع وذلك من أجل التقليل من البيروقراطية لا بد من تنفيذ مجموعة من الخطوات والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(04): خطوات تنفيذ الإدارة الإلكترونية

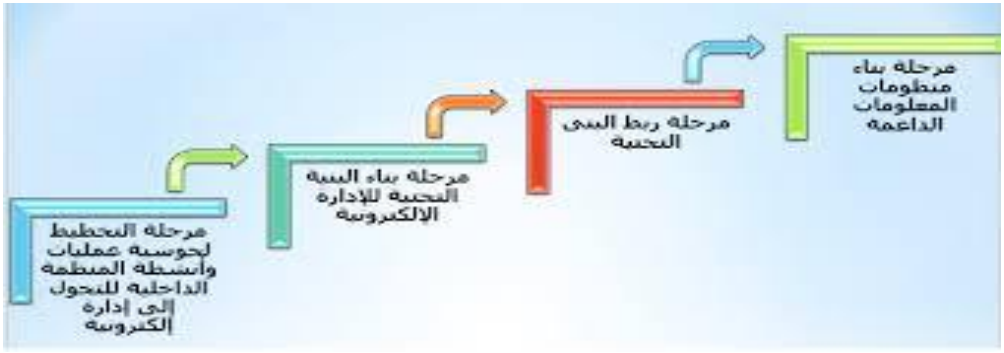

المصدر: علاء عبد الرزاق السالمي ومحمد حسن السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص66.

إن عملية تحويل أي منظمة تدار أنشطتها يدوياً أو شبه إلكترونياً إلى منظمة تدار أنشطتها إلكترونياً لابد من المرور بالمراحل الرئيسية الآتية:

1- مرحلة التخطيط لحوسبة عمليات وأنشطة المنظمة الداخلية للتحول إلى إدارة الكترونية.

هذه المرحلة تتضمن عدة اجراءات تمهيدية ضرورية قبل البدء بالتنفيذ الفعلي والتي تتلخص بالنقاط التالية:

- إعداد الدراسة الأولية؛
- احداث هيكلية تنظيمية تعنى بإدارة الأعمال إلكترونياً؛
- وضع خطة التنفيذ.

2- مرحلة بناء البنية التحتية للإدارة الإلكترونية

2-1- أتمتة المنظمة بجميع فروعها وأقسامها وتحويل جميع المعلومات والبيانات إلى معلومات إلكترونية، وتأمين البنية التحتية الضرورية لربط كافة الأقسام والفروع بشبكة معلومات واحدة وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات.

2-2- توعية وتدريب الموظفين والمواطنين على مكونات الإدارة الإلكترونية من خلال إتباع إجراءات ووسائل حماية تضمن سلامة المعلومات والتقليل من الخسائر إلى الحد الأدنى الناتجة عن انهيار النظام الحاسوبي وتعطله عن العمل ولمدة زمنية.

3- مرحلة ربط البنى التحتية من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية لخلق نوع من التعاضد التقني والوظيفي

1- سمية بن طراد، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية** -دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات البيع وإدارة العلاقة مع الزبون، جامعة قالمة، 2015، ص: 34

الذي يطلق عليه اسم المعالجة الموزعةDistributed Processing ، أو معمار المخدم/ الزبون Client/Server، ودعم ذلك المتمثلة ببناء موقع إلكتروني.

4-مرحلة بناء منظومات المعلومات الداعمة للإدارة: من هذه الأنظمة (نظم دعم القرارات الإدارية، نظم الدعم الذكي للقرارات الإدارية، نظم دعم العمليات الإدارية، أنظمة المتابعة الفورية، أنظمة الدفع الإلكتروني والتحويلات المالية الفورية، أنظمة تخطيط متطلبات المواد،.....).

ثانيا: معوقات الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية ظهرت نتيجة التطورات السريعة في مجال تقنيات المعلومات ولذلك وهي تعتبر قيد التجارب، ولا بد من وجود مشاكل ومعوقات تقف أمام تطبيقها ومن أهم هذه المعوقات هي:[1]

- عدم وجود وعي حاسوبها ومعلوماتها عند بعض الإداريين الذين يمتلكون قرار إدخال هذه التكنولوجيا مما يؤدي الى عدم تطبيق هذه الإدارة الحديثة؛
- عدم وجود لبنية تحتية متكاملة على مستوى الدولة مما يعرقل عدم تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسساتها؛
- ارتفاع أسعار بعض الأجهزة والبرمجيات الحديثة؛
- اختلاف القياس والمواصفات بالأجهزة المستخدمة داخل المكتب الواحد مما يشكل صعوبة بالربط بينها؛
- ما زالت العديد من الآلات والأجهزة غير قادرة على الاتصال مع الحاسوب فمثلا من الصعب ربط آلة النسخ الحالية مع الحاسوب؛
- عدم وجود وعي معلوماتي حاسوبي عند المواطنين وهذا يشكل عائقا كبيرا في تطبيق الإدارة الإلكترونية ومن ثم الحكومات الإلكترونية؛
- نظام الإدارة الإلكترونية يحتاج الى سعات خزينة كبيرة جدا لغرض خزن الرسومات والوثائق والبيانات باختلاف أنواعها وهذا يشكل معوقا كبيرا جدا في تطور هذه الإدارة ورغم ظهور القرص الليزري والفيديو بسعاته الواسعة وقد يوفر هذا القرص جزءا من الحل لهذه المشكلة؛
- الرؤية الضبابية للإدارة الإلكترونية وعدم استيعاب أهدافها؛
- عدم وجود أنظمة وتشريعات أمنية أو التساهل في تطبيقها؛
- قلة الموارد المالية وصعوبة توفير السيولة النقدية؛
- التمسك بالمركزية وعدم الرضا بالتغيير الإداري؛
- النظرة السلبية لمفهوم الإدارة الإلكترونية من حيث تقليدها للعنصر البشري؛
- أمن المعلومات هو تأمين الحماية من المخاطر التي تهدد المعلومات للمستفيدين؛
- وجود الفجوة الرقمية بين الناس المتخصصين في مجال التقنية وآخرين لا يفقهون شيئا من إيجابياتها؛
- غياب الشفافية ونفوذ مجموعات المصالح الخاصة.

كذلك توجد معيقات أخرى تقف في وجه الإدارة الإلكترونية:[2]

1- علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 237-238.

2- محمود عبد الفتاح رضوان، **الإدارة الاكترونية وتطبيقاتها الوظيفية**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2013، ص ص: 20- 21.

– غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسيا، وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الإلكتروني لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية وترقيته.

أيضا معوقات مالية وتقنية تتمثل في:[1]

– قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريسية والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية؛

– ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية ومشكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الإلكترونية.

معيقات بشرية تتمثل في:

– الأمنية الإلكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة؛

– الفقر وانخفاض الدخل الفردي أدى الى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية؛

– تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وانقسامه (فئات تمتلك أجهزة حاسوبية ومعدات، وأخرى تفتقدها، أدى الى ازياد حدة التفرق)؛

– إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الإلكترونية، وحلول الآلة محل الإنسان، وهذا الأخير الذي يرفض ويقاوم التحول الإلكتروني خوفا من امتيازاته ومنصبه؛

– صعوبة تكامل المنظمة مع بعضها البعض فبعض الأنظمة التقليدية قد تكون غير قابلة للتكامل مع الأنظمة الحديثة مما يخلق تحديات تقنية حديثة.

المطلب الثالث: تقسيم تقييم الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية من أبرز مظاهر التقدم التكنولوجي في العصر الحديث، إذ ساهمت في تسريع المعاملات وتسهيل الوصول إلى الخدمات، وتقليل التكاليف والجهد المبذول، مما جعلها أداة فعالة لتحسين أداء الإدارات. غير أن هذا التحول الرقمي لا يخلو من السلبيات، مثل صعوبة استخدامه من قبل بعض الفئات، واحتمال التعرض للقرصنة المعلوماتية، إلى جانب الحاجة إلى بنية تحتية متطورة وتكوين مستمر للموظفين.

أولا: إيجابيات الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية تعني مكننة عمل ونشاط المنظمة بشكل كفء من خلال الاستعانة بالشبكة الإلكترونية، وبما يساهم في أداء الأعمال الإدارية كافة باستخدام المحتوى الإلكتروني، وفي إطار بنية تحتية الكترونية فاعلة وكفؤة وبدعم مباشر من شبكات الحاسوب والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظمها، سواء كانت من داخل أو خارج المنظمة، ومن المزايا المحتملة وراء تطبيق وتوظيف الإدارة الإلكترونية ما يلي:[2]

– إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للشركة وكأنها وحدة مركزية؛

1– عاشور عبد الكريم، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسنطينة، 2010/2009، ص ص: 38– 39.

2– مزهر شعبان العالي، شوقي ناجي جواد، **الادارة الإلكترونية**، دار الثقافة الأردن، 2014 ص: 182.

- دعم عمل اتحادية اتخاذ القرار في نقاط العمل المختلفة في الشركة؛
- تجميع البيانات ومن مصادرها الأصلية بصورة موحدة ومركزية؛
- تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها مع بعضها؛
- تقليل النفقات في متابعة عمليات الإدارة المختلفة؛
- توظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل إيجابي وكفء وبناء ثقة العاملين بذلك؛
- التوفير الفوري للمعلومات وحسب الطلب؛
- التعلم المستمر وبناء المعرفة؛
- زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة وإدارة كافة الموارد في الشركة؛
- زيادة رصيد الشركة في المنافسة والتميز على مستوى السوق العالمي؛
- زيادة نسبة البطالة بسبب الاستغناء عن الكوادر البشرية وعدم التوظيف؛
- فقدان الخصوصية مثل حق الأفراد في الحفاظ على أسرارهم الخاصة وبياناتهم الشخصية؛
- انعدام التواصل الاجتماعي فالتعامل الإلكتروني يؤدي الى قلة الاحتكاك والتواصل والتعارف بين أفراد المجتمع.

في ظل التحول الرقمي السريع في العديد من القطاعات خاصة قطاع التعليم العالي أصبح تبني الإدارة الإلكترونية أمرا حتميا فيه لما لها من إيجابيات مثل تسريع الاجراءات والتفاعل والتواصل بالإضافة الى سرعة الوصول للمعلومات، إلا أنها تمتلك بعض السلبيات مثل المأمن السيبراني ومقاومة التغيير، بالإضافة الى وجود فجوات للوصول الى التكنولوجيا.

ثانيا: سلبيات الإدارة الإلكترونية

قد يعتقد أنه عند تطبيق استراتيجية الإدارة الإلكترونية سوف تزول كل المصاعب والمشاكل الإدارية والتقنية، لكن الأمر مختلف بمعنى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في عملها لسبب من الأسباب أو سلبية من السلبيات المحتملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وتتجلى هذه السلبيات في:[1]

1- التجسس الإلكتروني

بعد ثورة المعلومات والتقنيات التي اجتاحت العالم قلصت دول العالم خاصة المتقدمة منها اعتمادها على العنصر البشري على الرغم من أهميته وأولويته في كثير من المجالات الصالح التقنية، والتجسس إحدى هذه المجالات ومن الطبيعي أنه عندما تعتمد إحدى الدول على نظام الإدارة الإلكترونية فإنها ستحول أرشيفها الى أرشيف الكتروني مما يعرضه الى مخاطر كبيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها وحتى إتلافها لذلك فهناك مخاطر كبيرة من الناحية الأمنية على معلومات وثائق وأرشيف الإدارة سواء المتعلقة بالأشخاص أو الشركات أو الإدارات أو حتى الدول، فمصدر الخطورة هنا لا يأتي من تطبيق الإدارة

1- علي حسين باكير، **المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية**، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، العدد 23، 2006، ص: 21، على الرابط الإلكتروني:.https://araa.sa/index ، بتاريخ: 2025/02/28، على الساعة:h 14.20.

الإلكترونية، كي لا يفهم البعض أننا نريد البقاء على النظام التقليدي للإدارة، إنما مصدر الخطورة يكمن في عدم تحسين الجانب الأمني للإدارة الإلكترونية، فإهمال هذه الناحية يؤدي الى كارثة وطنية يحثها التجسس الإلكتروني ومصدر خطر التجسس يأتي من ثلاث فئات :

الفئة الأولى: الأفراد العاديون.

الفئة الثانية: هي الهاكرز (القراصنة).

الفئة الثالثة: أجهزة الاستخبارات العالمية للدول.

هذا فيما يقتصر خطر الفئتين الأولى والثانية على تخريب الموقع أو إعاقة عمله أو ايقافه، بحيث تستطيع الإدارة تلاقي ذلك بطرق وقائية أو بإعداد نسخة احتياطية عن الموقع فإن خطر الفئة الثالثة يتعدى ذلك بكثير ويصل الى درجة الاطلاع الكامل على كافة الوثائق الحكومية ووثائق المؤسسات والإدارات والأفراد، وكذلك الأموال وما الى ذلك، مما يشكل تهديدا فعليا على الأمن القومي والاستراتيجيات للدولة المعنية، خاصة عندما تقوم أجهزة الاستخبارات هذه ببيع أو نقل أو تصوير هذه الوثائق وتسريبها الى جهات معادية للدولة التي سلبت منها.

2- زيادة التبعية للخارج

من المعلوم أن الدول العربية ليست دولا رائدة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وهي دول مستهلكة ومستعملة لهذه التكنولوجيا، على الرغم من أن هناك أعدادا كبيرة من العلماء العرب والاختصاصيين في مجال التكنولوجيا في العالم من أصل عربي وعلى العموم بما أن الإدارة الإلكترونية تعتمد بمعظم ما إن لم نقل بأكملها على التكنولوجيا الغربية فإن ذلك يعني أنه سيزيد من مظاهر تبعية الدول المستهلكة للدول الكبرى الصناعية، وهو ما له انعكاسات سلبية كثيرة، فالاعتماد الكلي على تقنيات أجنبية للحفاظ على أمن معلومات وتطبيقها على الشبكات الرسمية التابعة للدول العربية هو تعريض للأمن الوطني والقومي لهذه الدول للخطر، ووضعه تحت سيطرة دول غربية بغض النظر عن نوع العلاقات بينها، ولا يقتصر الأمر على التجسس على المعلومات للأهداف عسكر وسياسية بل معلومات تعطيها الأفضلية على منافسها في الأسواق، لذلك نحن ننصح ونشدد على ضرورة دعم وتسهيل عمل القطاع التكنولوجي العربي والاتفاقي على أمور البحث العلمي فيما يتعلق بالتكنولوجيا والأمن، خاصة وأنه لدينا القدرات البشرية والمادية اللازمة مثل ذلك، ونشدد أيضا على ضرورة تطوير حلول أمن المعلومات محليا أو على الأقل وضع الحلول الامنية الأجنبية التي ترغب استخدامها تحت اختبارات مكثفة ودراسات معمقة والتأكد من استقلاليتها وخلوها من الأخطار الأمنية .

3- شلل الإدارة

إن التطبيق غير السوي والدقيق لمفهوم واستراتيجية الإدارة الإلكترونية، والانتقال دفعة واحدة من النمط التقليدي للإدارة الى الإدارة الإلكترونية دون اعتماد التسلسل والدرج في الانتقال، من شأنه أن يؤدي الى شلل في وظائف الإدارة لأنه عندها نكون قد تخلينا عن النمط التقليدي للإدارة ولم ننجز الإدارة الإلكترونية بمفهومها الشامل فنكون قد خسرنا الأولى ولم نربح الثانية، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل الخدمات التي قدمها

الإدارة أو إيقافها، ريثما يتم الإنجاز الشامل والكامل للنظام الإداري الإلكتروني أو العودة الى النظام التقليدي بعد خسارة كل شيء، وهذا ما لا يجوز أن يحصل في أي تطبيق لاستراتيجية الإدارة الإلكترونية:[1]

ثالثا: إيجابيات وسلبيات الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي

يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- إيجابيات الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي

الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي تمثل تحولا تقنيا يعزز من الكفاءة وجودة الأداء وفيما يلي إيجابياتها في قطاع التعليم العالي بشكل مفصل:

1-1- تحسين الكفاءة التشغيلية: ويكون ذلك عن طريق:

- **تبسيط العمليات الإدارية:** من خلال أتمه العديد من العمليات مثل التسجيل، وإدارة المقررات الدراسية، ومعاملات الطلاب، وتمكن من تقليل الحاجة الى الإجراءات الورقية التي تستهلك وقتا وجهدا.
- **تقليل الأخطاء البشرية:** التي تساعد في تقليل الأخطاء الناتجة عن الأعمال اليدوية، مثل الأخطاء في حساب الدرجات او في تسجيل الحضور.

1-2- الوصول الى المعلومات البشرية بسهولة: وذلك من خلال:

- **إتاحة الوصول الى البيانات:** توفر الإدارة الإلكترونية إمكانية الوصول الى المعلومات والبيانات بسهولة سواء للطلاب أو الأساتذة أو الموظفين.
- **نظام بيانات موحد:** يسمح بنقل وتخزين البيانات في قاعدة بيانات مركزية تسهل الوصول إليها من أي مكان وفي أي وقت مما يساعد في اتخاذ قرارات سريعة ومدروسة.

1-3- تحسين التفاعل والتواصل: وذلك عن طريق:

- **التواصل الفعال بين الأطراف المختلفة:** تمكن الإدارة الإلكترونية من تسهيل الاتصال بين الطلاب والاساتذة والإدارة الأكاديمية، يمكن للطلاب مثلا ارسال االستفسارات أو تقديم شكاوى عبر منصات الإكترونية.
- **منصات التعليم عن بعد:** تسهم في توفير بيئة تعليمية مرنة تسمح للطلاب بالمشاركة في المحاضرات والأنشطة التعليمية عن بعد.

1-4- دعم اتخاذ القرار: ويتمثل ذلك في:

- **تحليل البيانات بسهولة:** توفر الأدوات الإلكترونية القدرة على جمع وتحليل البيانات الخاصة بالأداء الأكاديمي، الحضور وأداء الأساتذة مما يساعد الإدارة اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة.
- **تحسين التخطيط والميزانية:** يمكن للإدارة ايه الإلكترونية تسهيل عملية التخطيط للموارد البشرية والمالية بناءً على معلومات دقيقة عن احتياجات الطلاب والأساتذة.

1-5- رفع جودة التعليم والتعلم: ويكون ذلك عن طريق:

- **تعلم مدمج ومتعدد الوسائط:** تتيح الأنظمة الإلكترونية تقديم محتوى تعليمي متنوع من خلال الفيديوهات، والكتب الإلكترونية، والاختبارات التفاعلية، مما يعزز من جودة التعليم.

1- محمود القدوة، **الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 252.

- **إمكانية التفاعل مع المواد التعليمية:** من خلال استخدام منصات التعليم الإلكتروني، يمكن للطلاب التفاعل مع المحتوى بشكل أكبر من خلال المحاكاة والاختبارات والواجبات الإلكترونية.

1-6- خفض التكاليف: ويتحقق ذلك من خلال:

- **تقليل النفقات الإدارية:** من خلال تقليل الحاجة إلى الأوراق والطباعة وتقليل الاجتماعات الشخصية، يمكن توفير الكثير من التكاليف التشغيلية.
- **توفير الموارد:** من خلال استخدام الأنظمة الإلكترونية يمكن تقليل الحاجة الى البنية التحتية المادية المكلفة مثل المكتبات التقليدية أو قاعات الاجتماعات.

2- سلبيات الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي

تعتبر الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي خطوة مهمة نحو تطوير النظام الإداري والتعليمي، لكنها تأتي مع مجموعة من التحريات والسلبيات التي قد تؤثر على فعالية تطبيقها وفيما يلي بعض السلبيات المتعلقة بالإدارة الإلكترونية في هذا القطاع.

2-1- ضعف البنية التحتية: التقنية وذلك عن طريق:

- **مشاكل الاتصال بالأنترنت:** في العديد من المناطق، قد تكون البنية التحتية للأنترنت غير كافية لدعم التطبيقات الإلكترونية بكفاءة، مما يؤدي الى تعطيلات أو بطء في أداء الأنظمة الإلكترونية.
- **مواصفات الأجهزة:** قد تكون الأجهزة المستخدمة في الجامعات والمؤسسات التعليمية قديمة أو غير قادرة على التعامل مع الأنظمة الإلكترونية الحديثة، مما يعيق عمليات الإدارة الإلكترونية.

2-2- مقاومة التغيير: ويقصد بذلك:

- **تحفظات الموظفين:** كثير من العاملين في القطاع التعليمي قد يشعرون بالقلق من التغيير، خاصة إذا كانوا معتادين على الأنظمة التقليدية، قد ينتج عن ذلك مقاومة لتبني الإدارة الإلكترونية.
- **عدم توفر التدريب الكافي:** بعض المؤسسات التعليمية قد لا توفر التدريب الكافي للعاملين لديها على استخدام الأنظمة الإلكترونية، مما يؤدي الى سوء استخدام أو استغلال غير فعال لهذه الأنظمة.

2-3- الاختلالات في التفاعل البشري: ويتمثل ذلك في:

- **الفقدان في التواصل الشخصي:** الإدارة الإلكترونية قد تقلل من التفاعل الشخصي بين الطلاب والموظفين الأكاديميين والإداريين، هذا قد يؤثر على بناء العلاقات والتواصل الفعال.
- **التعامل مع المشكلات الإنسانية:** في بعض الأحيان يمكن أن تواجه الأنظمة الإلكترونية صعوبة في التعامل مع المشكلات أو الحالات الإنسانية الخاصة التي تحتاج الى تدخل بشري مباشر مثل الطلاب الذين يعانون من ظروف استثنائية.

2-4- التفاوت في الوصول الى التكنولوجيا: ويكون ذلك عن طريق:

- **الفجوة الرقمية:** بعض الطلاب قد يواجهون صعوبة في الوصول الى الأجهزة أو الأنترنت اللازمة للتفاعل مع الأنظمة الإلكترونية مما يؤدي للتفاوت في الفرص والنتائج الأكاديمية.

- **الاقصاء الاجتماعي:** قد يشعر بعض الطلاب بأنهم مستبعدون بسبب عدم قدرتهم على استخدام الأنظمة الإلكترونية بشكل فعال.

2-5- تكاليف الاستثمار والصيانة: والمتمثلة في:

- **التكاليف المرتفعة:** تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب استثمارات مالية كبيرة في الأنظمة البرمجية، والأجهزة، والصيانة المستمرة حيث أن العديد من المؤسسات التعليمة قد تجد صعوبة في تحمل هذه التكاليف.
- **التحديث المستمر:** تكنولوجيا الإدارة الإلكترونية تتغير بسرعة، وهو ما يتطلب تحديثات وتطويرات مستمرة وهذا يمكن أن يكون عبئا ماليا إداريا إضافيا على المؤسسات التعليمية.

2-6- الاعتماد على التكنولوجيا: قد يؤديا الى مشاكل في حالة الفشل التقني.

- **تعطل الأنظمة:** في حالة حدوث مشاكل تقنية أو تعطل في النظام الإلكتروني (مثل انقطاع الاتصال بالأنترنت أو عطل في البرمجيات)، قد تتوقف العمليات بشكل عام مما يؤثر على سير العمل الأكاديمي.
- **أثر الفشل على الطلاب:** في حالة حدوث مشاكل تقنية قد يتأثر الكلاب سلبا، خاصة فيما يتعلق بالحصول على نتائج الاختبارات، ودفع الرسوم ... إلخ.

المبحث الثالث: رقمنة قطاع التعليم العالي ودورها في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية

تمثل رقمنة قطاع التعليم العالي خطوة هامة نحو تحسين فعالية الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية في عصر التكنولوجيا الحديثة، فأصبح من الضروري تبني الأنظمة الرقمية التي تسهم في تسهيل الإجراءات الإدارية، وتحسين مستوى التعليم، وزيادة الكفاءة في الإدارة المراد حيث يتطلب تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية اعتماد تقنيات مثل: التسجيل الإلكتروني، التواصل الرقمي، وتحسين الموارد الأكاديمية وذلك لتمكين الطلاب والهيئة التدريسية من الوصول الى المعلومات والموارد بطرق أكثر مرونة وفاعلية، وعليه فقد تم تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب كما يلي:

- أسباب الانتقال الى الإدارة الإلكترونية في التعليم العالي؛
- إضافات الرقمنة ودورها في تحسين خدمات قطاع التعليم العالي في الجزائر؛
- إنعكاس رقمنة قطاع التعليم العالي على فعالية الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول: أسباب الانتقال الى الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي

في عصر التكنولوجيا الرقمية الذي نعيشه اليوم أصبحت المؤسسات الحكومية والخاصة أمام تحديات متزايدة لتحسين كفاءتها وتقديم خدمك أسرع وأدق في هذا السياق بورت الإدارة الإلكترونية كحل فعال لتحسين سير العمل وتقليل الوقت والتكلفة ومع ذلك فإن نجاح هذا الانتقال يعتمد على عدة عوامل أساسية لضمان نجاح وفعالية التحول الرقمي.

أولا: أسباب الانتقال الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي

إن التحول للإدارة الإلكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة، وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برقع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات كلها من الأمور التي دعت الى

التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية، ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للإنتقال للإدارة الكترونية في النقاط التالية:[1]

- ضرورة توحيد البيانات على مستوى الإدارات في قطاع التعليم العالي؛
- صعوبة الوقوف على معدلات قياس أداء الموظفين والإداريين في قطاع التعليم العالي؛
- ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في قطاع التعليم العالي؛
- التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجيا والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع التعليم العالي؛
- ازدياد المنافسة في قطاع التعليم العالي، وضرورة وجود آليات للتمييز داخل قطاع التعليم العالي العالي تسعى للتنافس؛
- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

بالإضافة الى عدة أسباب أخرى نذكر منها:[2]

- ازدياد التقدم التكنولوجيا والثورة المعرفية المرتبطة به: إن توظيف التكنولوجيا الحديثة في قطاع التعليم العالي، وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة، تتمثل في تحسين أداء الإداريين والطبة إتاحة لهم الفرص للاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي؛
- توجهات العولمة وترابط المجتمعات الإنسانية حيث اعتبرت دافعا للعديد من الدول لتحسين خدماتها لترتقي؛
- للمستويات العليا للحصول على شهادة الجودة العالمية لخدمائها من ناحية ولإرضاء المواطن من ناحية أخرى، بعد أن أصبح أمامه معيارا عالميا يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه من الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها؛
- التحولات الديمقراطية وما صاحبها من متغيرات وتوقعات شعبية. لقد ساهمت حركات التحرر العالمية التي تطالب بمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان في إحداث تغيرات جذرية في البناء المجتمعي عموما، وطبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية على وجه الخصوص، وقد رافق فيما ذلك نشوء رؤى هذه التغيرات ارتفاع في مستوى الوعي والتوقعات الاجتماعية بما في ذلك نشوء رؤى جديدة للقطاع العام بكافة أبعاده وقطاع التعليم العالي خاصة؛
- تزايد ضغط الطلبة على الادارات والخدمات في قطاع التعليم العالي وذلك للحصول على الخدمات الأفضل والأسرع في الوصول الى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار السياسية؛
- حاجة الموظفين والإداريين للدعم النوعي، وذلك من خلال قاعدة معلومات صلبة ونظام عمل متطور وحديث ي قطاع التعليمي؛
- وجود ضغوط شعبية على القيادة السياسية في كل بلد: وذلك لتمكين المواطن من المشاركة في النقاش وإبداء آرائهم في القضايا التي تهمهم، ومطالبتهم بخلق منظومة اتصال مفتوحة وأكثر شفافية.

1- رأفت رضوان، **الإدارة الإلكترونية**، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، 2010، ص: 35.

2- خالد ممدوح إبراهيم، **الإدارة الإلكترونية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2010، ص: 49.

ثانيا: مراحل الانتقال الى الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي

على المسؤولين في المؤسسة الذين يرغبون في تحول ناجح للإدارة الإلكترونية أن يأخذوا في عين الاعتبار.[1]

- وضوح الرؤية الاستراتيجية والاستيعاب الشامل المفهوم الإدارة الإلكترونية (تخطيط تنفيذ وتشغيل) في قطاع التعليم العالي؛
- الرعاية الشاملة والمباشرة للإدارة العليا في قطاع التعليم العالي والابتعاد على الاتكالية والارتجالية في معالجة الأمور؛
- التطوير المستمر لإجراءات العمل ومحاولة توضيحها للموظفين لإمكانية فهمها؛
- التحديث المستمر لتقنية المعلومات في قطاع التعليم العالي.

كل هذا بالإضافة الى المراحل التي تعتبر أهم عنصر في عملية التحول وهي:[2]

1- مرحلة الظهور

في هذه المرحلة تقوم إدارات وخدمات قطاع التعليم العالي الوضع للمعلومات الكاملة عن نفسها على شبكة الأنترنت وذلك من أجل أن يطلع عليها الطلبة والإداريين وكل الموظفين وتسمى كذلك هذه المرحلة بمرحلة الاتصال الأحادي الجانب، وترتبط هذه المرحلة بالنماذج وإمكانية طباعتها وإعادة إرسالها بالبريد أو التسليم المباشر دون الحاجة الى التنقل أو السفر للوصول إليها واستعمالها والوفوق على الطوابير، وفي أسلوب ثاني يمكن نشر نفس الخدمات من خلال شبكات الهاتف، ولكن بصورة صوتية وباستخدام أرقام الهاتف، ويتطلب ذلك بناء قاعدة بيانات صوتية واتاحتها لأكبر عدد من المشتركين في نفس الوقت، أو استخدام أكشاك خدمات يتم توصيلها إما بشبكة الأنترنت أو من خلال استخدام أسطوانات مسجل عليها نفس البيانات.

2- التعزيز

تشمل هذه المرحلة أن تكون هذه المواقع بمثابة وسائل اتصال ثنائية، أي أن مختلف إدارات قطاع التعليم العالي تقوم بوضع المعلومات عن نفسها، وفي نفس الوقت تقوم هذه المواقع باستقبال أن يتحكموا في تنسيق أو تغيير عنوان الشخص بدل الكتابة أو استعمال الهاتف لا يصال هذه المعلومة وكذلك الحال بالنسبة للدوائر، والتغيير الثقافة والعمليات والمسؤوليات في إطار المصلحة الحكومية يجب أن يعمل موظفو الحكومة في الادارات بطريقة مشتركة تتسم بالساسة وتخفيض الكلفة، وتزيد في الكفاءة وترضي العماء من المواطنين ومؤسسات الأعمال والمنظمات المتعامل معها.[3]

1- لمين علوطي، **الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية**، المركز الجامعي يحيى فارس، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، المدية، 2008، ص: 142، على الرابط الإلكتروني: https://asfer.journals.ekb.eg/article_272301.html، بتاريخ: 2025/02/29، على الساعة: 23:02h.

2- حماد مختار، **تاثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في التنظيم السياسي والإداري كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، ص: 27.

3- خليفة بن صالح بن خليفة المسعود، **المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الالكترونية في المدارس الحكومية من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها بمحافظة الرس**، دراسة مقدمة متطلبات تكميلية لنيل درجة الماجستير في الإدارة والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2008، ص ص: 36-37، على الرابط الإلكتروني: https://kku.dar.medad.com ، بتاريخ:2025/02/29، على الساعة:23:29h.

3- التعامل

إن العمل الحقيقي للإدارة الإلكترونية يعتمد على السرعة والدقة في إنجاز العمل، وتوفير كثير من الوقت والجهد والمال، والاقتصاد في تكاليفا الأعمال الإلكترونية وتقديم الخدمات الفورية عبر الشبكة في قطاع التعليم العالي.[1]

4- التفاعل

الشبكة المترابطة بين الإدارات يجب أن تكون أكثر فاعلية وسرعة يمكن تحميل المعلومات بالسرعة نفسها التي يمكنك تنزيلها بها، والبدء في إنشاء شبكات تكون أكثر تطورا واستخداما لأحدث تقنيات شبكات المعلومات لهذا القطاع.[2]

5- التكامل

تحدث عند تكامل نظم المعلومات وتمكين جمهور المتعاملين من إداريين وموظفين وطلبة من الحصول على الخدمات من خلال بوابة افتراضية تشمل أحد نقاط الاتصال المثلى والاشكالية في الوصول على الخدمات من خلال بوابة افتراضية تمثل أحد نقاط الاتصال والاشكالية في الوصول الى هذا الغرض ترتبط بالجانب السلوكي للعمل في قطاع التعليم العالي.[3]

المطلب الثاني: إضافات الرقمنة ودورها في تحسين خدمات قطاع التعليم العالي في الجزائر

كلما كان التطبيق على الرقمنة في قطاع التعليم العالي الجزائري دون عوائق أو مشاكل، كلما أضافت وكان لها دور أكبر في تطوره ونجاحه و الذي من شأنه أن يحسن المخرجات في ظل التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم و هذا بدمج مختلف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مع العملية التعليمية الذي ينعكس ايجابا على المخرجات.

أولا: دور الرقمنة في تجديد منظومة التعليم العالي الجزائري

ظهرت عدة بوادر للتعليم الرقمي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة والتي من شأنها تحسين التعليم الجامعي كما أن للرقمنة في الجامعة الجزائرية عدة مقومات عصرية يمكن من خلالها معرفة واقع البيئة الرقمية الحديثة في الجامعات الجزائرية وهذا ما سيتم توضيحه في العناصر التالية.

1- بوادر التعليم الرقمي في تحسين التعليم الجامعي

يساهم التعليم الرقمي في تحقيق أهداف معرفية وتعليمية تتمثل في:[4]

1- **المرجع نفسه**، ص: 36.

2- حرز الله فؤاد حسن، **الحكومة الإلكترونية في الجزائر -دراسة في إمكانية التطبيق-**، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص: 43.

3- **المرجع نفسه**، ص: 44.

4- سامية خواثرة، **أعمال الملتقى الدولي الافتراضي حول الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة**، الجزائر، 2021، ص ص: 140- 141، على الرابط الإلكتروني: https://fdsp.univ-boumerdes.dz/wp- ، بتاريخ:2025/02/29، على الساعة:23:30h.

– يمنح التعليم الرومي المتعلم متعة أثناء تلقيه للمعارف والمعلومات ويكون أكثر اثارة وتشويقا وذلك من خلال عرضها بالاستعانة بالأشكال والصور والأشرطة السمعية البصرية على نحو بسيط للمعلومات ويجعلها أكثر يسرا للفهم والاستفادة؛

– يحقق أعلى درجة من الكفاءة من خلال الاستراتيجيات المنتهجة لتحسين العملية التعليمية؛

– يشجع على تنمية المهارات والتدريب على التعلم الذاتي؛

– يقدم للأساتذة والطلاب مواد تعليمية موسعة الروافد نظرا لارتباطه بالشبكة العنكبوتية التي تعرض معلومات متنوعة؛

– يمكن المتعلم من الرجوع للدرس مرات عدة لفهمه واستدراك ما فاته في الوقت المناسب له؛

– الاستفادة من الوقت وسرعة التعلم وارتفاع كفاءه التعلم وتخفيض زمن التعلم؛

– يتحكم المتعلمين في عمليات التعلم، مع استلامهم تغذية راجعة وفورية للتأكد من كفاءة ممارسة عمليات التعلم.

2– المقومات العصرية للرقمنة في الجامعة الجزائرية

تتمثل مقومات الرقمنة في الجامعة الجزائرية في وسائل ومعايير تتمثل في:[1]

2–1– الوسائل المادية: وتتمثل في:

– **الآلات الصلبة:** تتكون من عداد معلوماتي يقصد بها hardware وهو مجموعة الأجزاء المادية لنظام حاسوبي، أي القطاع والأجهزة المكونة للحاسوب مثل شاشة العرض ولوحة المفاتيح والفأرة ووسائط تخزين البيانات الخارجية وأيضا القطع الداخلية للحاسب مثل الرام ووسائط التخزين الداخلية والمعالج.

– **الآلات اللينة:** والتي يقصد بها برامج المعلوماتية السوفتوير Software وهو مجموعة من عمليات الحاسوب المتكاملة لحل مسألة رياضية معينة أو القيام بعملية إحصائية أو لتصحيح صيغة تحريرية أو إنجاز عملية معينة مثل الويندوز والبرامج والألعاب.

2–2– الوسائل البشرية: وتتمثل في الخبراء والتقنيين والمهندسين وأهل الاختصاص بصفة عامة والذين بدورهم توكل لهم مهام تسيير وإدارة الوسائل والوسائط المادية بعناصرها ومعاييرها الصلبة واللينة، العتاد والبرمجيات ممثلين في أجهزة الكمبيوتر المحمول والثابت، أجهزة الهواتف واللوحات الرقمية والاكترونية، وأجهزة سيرفر وتختص بتسيير قواعد البيانات، شعبةالأنترنت، والمعلوم أن شبكة الانترنت هي شبكة رقمية تعمل على ربط المستخدمين فضاء التواصل الرقمي العالمي والمسمى بالويب web.

2–3– معايير استراتيجية: إن بؤرة التركيز على الرقمة هي بدورها التركيز على الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية، حيث تصب أساسا حول تقويم الجامعة بقصد تطويرها وتحسينها باعتبار هذا الأسلوب أحد الأساليب الحديثة المستخدمة في التقويم والوصول الى مجتمع معرفة يخضع لجميع المعايير وذلك عبر توظيف مبادئ

1– محمد الطاهرة وآخرون، مداخلة الملتقى الوطني، **طرائق التدريس في الجامعات بين ضرورات الرقمنة ومقتضيات تحقيق الجودة الجزائر**، 2021، ص ص: 8– 9، على الرابط الإلكتروني: https://dspace.univ-guelma.dz/xmlui/handle/123456789/11223، بتاريخ:2025/03/01،على الساعة:09:32h.

وأفكار حديثة تابعة ونابعة من الجودة المعرفية الشاملة من خلال تحديث أنظمة التعليم العالي، مما يعود بالنفع على الجامعات إذ أنه يمكن وضع حجر الأساس لرؤية وفلسفة جديدة أهداف الجامعات ورسالتها للمجتمعات، كما أن الرقمنة تساهم في رفع معنويات العاملين إذا تم توفيرها بشكل صحيح وجيد مما يمنحهم فرصة للتعبير والابداع والراحة الفاصلة وبغير مفاهيم واتجاهاتهم نحو المهنة، مما ينتج ويضفي على البيئة التعليمية الجامعية مناخا منتجا قائما على أنه لا بد لأي جامعة أكاديمية ترغب في تبني منهج الرقمنة وتطوير برامج إدارة الجودة الشاملة والكاملة أن تتبنى الأساليب المناسبة والتي تتخذها كدليل استراتيجي بعيد المدى يكون هو المحفز والمرشد بما يتلاءم مع ظروفها المادية ومواردها البشرية لكي يتحقق التفسير الذي يتناسب مع طموحاتها، كما أن الرقمنة ليست مجرد أجهزة وأمان وأدوات حديثة. وبرامج فى البيئة التعليمية بل هي مخطط استراتيجي ومنهجية تتضمن مجال تكنولوجيا التعليم من أطر إصلاح عن طريق التحليل، والتصميم والتطوير، الإدارة والتقويم بصدد وهدف تحسين وتحديث أساليب التعليم والتعلم للتغلب على المشكلات التعليمية وتحقيق نوعية التعلم الرقمي والتقليل من الوقت وتوفير معلومات أكثر، فهذه المعايير توصل الجامعة الجزائرية نحو مجال رقمي ضمن أطر صحيحة واستراتيجية ومشينة، فالجامعة الجزائرية اليوم ملزمة بالتقيد بشروط وميكانيزمات استراتيجية ذات طابع يخضع للواع المعاش وليس المستورد.

3- واقع البيئة الرقمية الحديثة في الجامعات الجزائرية

تعد الجزائر من الدول التي وضعت سياسة خاصة لتطوير وتحديث قطاع الاتصالات سنة 2000 وكان من بين أهدافها توفير مناخ رقمي قانوني مؤسساتي يسمح بترقية المنافسة والولوج الى مختلف خدمات الاتصال، إلا أن الجزائر كانت لا تمتلك استراتيجية واضحة تسمح بتوفير بيئة رقمية مناسبة ومساعدة على التحول الرقمي، إلى أنه في سنة 2008 تمت بلورة استراتيجية سميت حينها الجزائر الإلكترونية وكان من بين أهدافها ان التشريع باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العمومية في المؤسسات الإقتصادية والجامعات العمومية التابعة للدولة لتطوير البحث العلمي وتبادل الأفكار والأبحاث، وسرعان ما تجلت أهمية الرقمية حينما ظهرت الجائحة العالمية كورونا كوفيد 19"، والتي أثرت على العديد من القطاعات الاستراتيجية بفعل سياسات القلق والتباعد الاجتماعي كقطاع التعليم بشتى أطواره، كما زاد الضغط بشكل كبير ومتواصل الى يومنا هذا على قطاعي التعليم والصحة وفيما يتعلق بقطاع التعليم فهو لم يكن معين نتيجة عدم اليقين ومواجهة هذا النوع من الأوبئة، وقد تأثرت أيضا الدول التي بلغت التكنولوجيا نسبة عالية بها لكنها سرعان ما تكيفت مع واقعها وذلك لتوفر كل الميكانيزمات والاستراتيجيات كالولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا، وقصد مواجهة هذه الجائحة لجأت معظم الدول الى سياسات الدعم خصوصا قطاعي التعليم والصحة بعد أن أصبح التعايش مع الفيروس أمرا حتميا ولما زما وكانت إحدى أهم التوجهات العالمية في هذا الاطار هي تعزيز الرقمنة وتسريع استخدام الأدوات الرقمية في جميع القطاعات وخاصة قطاع التعليم العالي.[1]

ثانيا: دور الرقمنة في تحسين خدمات قطاع التعليم العالي

يتمثل دور الرقمنة في تحسين خدمات قطاع التعليم العالي في:

1- محمد الطاهر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 10-11.

1- التعليم الإلكتروني

ساهمت الرقمنة في تطوير منصات التعليم الإلكتروني التي تمكن الطلاب من الوصول **الى** المحاضرات والمراجع الدراسية عبر الأنترنت خاصة بعد جائحة كورونا حيث أصبحت الجامعات الجزائرية تعتمد على منصات تعليمية مثل "بريد الجامعة" و"دجيتال كلاس" لتنظيم الدروس.

2- إدارة المؤسسات التعليمية

ساعدت الرقمنة في تحسين إدارة المؤسسات التعليمية مثل تسجيل الطلاب، متابعة الحضور وتحسين عملية التقييم والاختبارات، حيث أن البرامج الرقمية تسهم في تسريع الاجراءات وتقليل العبء الاداري على الأساتذة والطلاب.

3- التفاعل بين الطلاب والأساتذة

من خلال منصات التواصل التعليمية مثل، المنتديات والندوات عبر الأنترنت، أصبح التفاعل بين الطلاب وأساتذتهم أسهل وأكثر فعالية، وهذه المنصات تسهل نقل المعرفة والمشاركة في الأنشطة الأكاديمية.

4- تعزيز البحث العلمي

من خلال الأدوات الرقمية أصبح الباحثون في الجامعات الجزائرية قادرين على الوصول الى قواعد البيانات العالمية والمراجع العلمية بسهولة مما يعزز البحث العلمي ويحفز الابتكار.

5- التنمية المستدامة

الرقمنة تساهم في تعزيز التعاون الدولي بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الأكاديمية في الخارج من خلال تبادل المعرفة والتدريب المشترك وتنظيم مؤتمرات دولية عن بعد.

المطلب الثالث: إنعكاس رقمنة قطاع التعليم العالي على فعالية الإدارة الإلكترونية

في ظل التحول الرقمي المتسارع أصبحت رقمنة قطاع التعليم العالي عاملا حاسما في تحسين فعالية الإدارة الإلكترونية، إذ يساهم اعتماد التقنيات الحديثة مثل الأنظمة الذكية لإدارة المعلومات والمنصات الرقمية للتعليم والتواصل في تبسيط العمليات الإدارية وتعزيز الشفافية والكفاءة.

أولا: أثر نظام رفقة قطاع التعليم العالمين على الإجراءات الإدارية (السجلات والإدارة)

أثر رقمنة قطاع التعليم العالي على الإجراءات الإدارية يظهر بوضوح في تحسين الكفاءة والدقة والسرعة، إذ تسهم الرقمنة في تسريع عمليات التسجيل والمتابعة الأكاديمية وإصدار الشهادات، مما يقلل من الوقت والتكاليف المرتبطة بالإجراءات اليدوية، كما توفر الرقمنة دقة أكبر في تخزين البيانات وحمايتها من الأخطاء أو الفقدان، فضلا عن تسهيل الوصول إلى المعلومات بسرعة وشفافية وبذلك يتمكن الطلاب والإداريون من إنجاز الإجراءات بسهولة عبر الأنظمة الإلكترونية مما يعزز التعاون ويقلل من البيرقراطية، ورغم التحديات المرتبطة بتدريب الموظفين وضمان الأمان السيبراني، فإن الرقمية تعد خطوة هامة نحو تحسين بيئة التعليم العالي.

ثانيا: أثر نظام رقمنة قطاع التعليم العالي على رقمنة السجلات الجامعية

أثر نظام رقمنة قطاع التعليم العالي على رقمنة التسجيلات الجامعية كان له تأثير عميق وشامل على كيفية إدارة وتنظيم العمليات الأكاديمية في الجامعات، قبل تطبيق هذه الأنظمة الرقمية كانت إجراءات التسجيل

الجامعي تعتمد بشكل كبير عن الأوراق والمعاملات اليدوية، مما كان يسبب الكثير من التأخير والازدحام، لكن مع التحول إلى النظام الرقمي أصبح من الممكن للطلاب إتمام إجراءات التسجيل عبر الأنترنت بسهولة ويسر والتقليل من الحاجة إلى التفاعل الشخصية المباشر مع الموظفين الإداريين وتسريع عملية التسجيل. حيث سمحت رقمية التسجيلات الجامعية بتطوير أنظمة إدارة أكاديمية متكاملة تسهل على الطلاب التسجيل في البرامج الدراسية، إضافة إلى تعديل بياناتهم الشخصية، واستلام الجداول الدراسية، والاطلاع على نتائج الامتحانات دون التنقل إلى الجامعات أو الأقسام المختلفة، ويمكن متابعة كافة الإجراءات الكترونيا، وعملت الرقمنة على توفير البيانات الدقيقة التي تسهل اتخاذ القرارات الإدارية في الجامعات مثل تخصيص الموارد وإعداد تقارير إحصائية دقيقة عن أعداد الطلاب وتوجهاتهم الدراسية، مما يساهم في تحسين التخطيط الاكاديمي، وعلى مستوى الطلاب ساهمت رقمنة التسجيلات في توفير الوقت والجهد وأدى إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الجامعية سواء للطلاب الجدد أو المستمرين في الدراسة، وفي إطار هذه التغيرات أصبح من الممكن إدارة تسجيلات الطلاب على مدار العام بدلا من الاعتماد على فترات معينة من السنة مما يسهل على الجامعات تحسين سير العمل الأكاديمي، وعليه يمكن القول أن رقمنة قطاع التعليم العالي أسهمت في إحداث نقلة نوعية في كيفية تقديم الخدمات الجامعية، بما في ذلك تسجيل الطلاب مما جعل تقديم الخدمات الجامعية أو هذه العملية أكثر كفاءة ومرونة، ووفرت بيئة تعليمية تواكب التطور التكنولوجي وتلبي احتياجات الجيل الحالي من الطلاب.

ثالثا: أثر نظام رقمنة قطاع التعليم العالي على رقمنة المكتبات الجامعية.

تعتبر رقمنة قطاع التعليم العالي جزء لا يتجزأ من التطورات التقنية التي شهدتها المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة والتي كان لها تأثيرات كبيرة على الطريقة التي تتم بها إدارة المعلومات والموارد الأكاديمية بما في ذلك المكتبات الجامعية، حيث يمكن تلخيص هذا التأثير في عدة نقاط تفصيلية.

1- تحويل المحتوى الأكاديمية الى صيغة رقمية

مع التحول نحو الرقمنة في التعليم العالي أصبح بإمكان الطلاب والباحثين الوصول إلى المراجع الأكاديمية، الكتب، الدوريات والأبحاث في شكل رقمي، هذا التحول يعزز من تقديم مواد أكاديمية بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

2- تحسين الوصول إلى الموارد المعلوماتية

رقمنة التعليم العالي ساهمت في تحسين الوصول إلى المواد التعليمية من خلال الانترنت، المكتبات الجامعية أصبحت توفر وصولا رقميا مستمرا إلى المواد عبر الإنترنت عبر منصات البحث الإلكتروني مثل قواعد البيانات الأكاديمية والمكتبات الرقمية.

3- أنظمة إدارة المكتبات الرقمية واستخدام أنظمة إدارة المكتبات الرقمية

مثل Koha و Alma و ds place أصبح أساسيا في المكتبات الجامعية الحديثة، تلك الأنظمة تتيح فهرسة وتنظيم الموارد الرقمية بشكل محسن، مما يعزز من كفاءة البحث والوصول إلى المحتوى.

4- التعليم عن بعد والوصول إلى المحتوى الأكاديمية

مع زيادة اعتماد التعليم عن بعد في المؤسسات التعليمية، أصبحت المكتبات الجامعية تقوم بتوفير محتوى أكاديمي بشكل رقمي لتلبية احتياجات الطلاب عن بعد، يمكن للطلاب الوصول إلى الكتب الإلكترونية والدوريات عبر الأنترنت من خلال الدراسة من المنزل أو أي مكان.

5- تحسين خدمة الإعارة الرقمية في إطار رقمنة التعليم العالي

أصبحت المكتبات تقدم خدمات الإعارة الرقمية للطلاب والباحثين بحيث يتمكن المستخدمون من استعارة الكتب بشكل رقمي وتقديم المحتوى عبر الأنظمة الرقمية.

6- التعاون الدولي في مجال البحث العلمي

رقمية التعليم العالي ساعدت في تعزيز التعاون بين المكتبات الجامعية على مستوى دولي، من خلال قواعد البيانات الرقمية المشتركة، يمكن للمكتبات توفير الوصول إلى أبحاث علمية وموارد أكاديمية من مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العالمية.

7- التحليل والتخزين السحابي للبيانات

رقمنة المكتبات الجامعية تتطلب تقنيات تخزين سحابية حديثة، يمكن حفظ الأبحاث والمحتويات الأكاديمية بشكل آمن، هذا يساهم في حماية البيانات من المتلف أو الفقدان ويجعل الوصول إليها أسرع وأسهل.

رابعا: أثر نظام رقمنة قطاع التعليم العالي على التحصيل المعرفي والعلمي للطالب الجامعي عبر التعليم عن بعد

أثر نظام رقمنة قطاع التعليم العالي على التحصيل العلمي والمعرفي للطلاب الجامعيين عبر التعليم عن بعد باستخدام منصات "Zoom" يعد ذا تأثير بالغ الأهمية، حيث توفر منصة Zoom بيئة تفاعلية تمتكن الطلاب من حضور المحاضرات والتفاعل المباشر مع أساتذتهم وزملائهم ما يعزز من تجربتهم التعليمية وهذه المنصة تتيح للطلاب التواصل الفوري، طرح الأسئلة، والمشاركة في المناقشات الحية التي تسهم في تعميق الفهم فزيادة التفاعل مع المحتوى الأكاديمي، كما تقدم أيضا منصة zoom مميزات مثل مشاركة الشاشات والوسائط المتعددة التي تسهل شرح المواد المعقدة وتوفر مرونة في تنظيم الدروس، ومع ذلك يواجه بعض الطلاب تحديات تتعلق بالإنترنت والبنية التحتية التكنولوجية، فضلا عن صعوبة التركيز والانقطاع في بعض الأحيان نتيجة التقنيات أو الظروف الشخصية رغم ذلك تبقى منصة Zoom واحدة من الأدوات التي ساعدت على مواصلة التعليم الجامعي في ظل الظروف الطارئة.مما ساهم في الحفاظ على مستوى التحصيل العلمي في التعليم العالي.

خامسا: أثر نظام رقمنة قطاع التعليم العالي على التحصيل العلمي للطالب الجامعي (منصة مودل)-E Learning-st | moodle

أدى نظام رقية قطاع التعليم العالي وخاصة من خلال استخدام منصات التعليم الإلكتروني مثل "مودل " إلى إحداث تحول كبير في طريقة تلقي التعليم ورفع مستوى التحصيل العلمي للطلاب الجامعيين، حيث توفر منصة مودل بيئة تعليمية مرنة تتيح للطلاب الوصول إلى المحاضرات، والمحتويات الدراسية، والواجبات، والاختبارات في أي وقت ومن أي مكان، مما يمنحهم حرية تعلم تتناسب مع أوقاتهم وظروفهم الشخصية. هذا الأمر يعزز

من تعلمهم الذاتي ويشجع على الدراسة المستمرة بعيدا عن القيود التقليدية للوقت والمكان. ومن خلال منصة مودل يمكن للطلاب التفاعل بشكل فعال مع المحتوى التعليمي حيث تتيح المنصة لهم تحميل الملفات الدراسية، والمشاركة في أنشطة تفاعلية مثل الواجبات الجامعية والاختبارات الإلكترونية، كما أن النظام يوفر تغذية راجحة فورية من الأساتذة عبر التقييمات والاختبارات، مما يساهم في معرفة مستوى التقدم والتحصيل العلمي بشكل مستمر ويساعد الطلاب على تحسين أدائهم الأكاديمي بناء على هذه الملاحظات، كما تساهم أيضا منصة مودل" في تسجيل التواصل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس حيث يمكن للطلاب طرح الأسئلة والاستفسارات من خلال الرسائل الخاصة أو المنتجات النقاشية: ما يعزز من الفهم العميق للمحتوى الدراسي، كما أن منصات التعليم الرقمي مثل مودل تدعم التنوع في أساليب التعلم من خلال توفير المواد الدراسية بصيغ متعددة مثل النصوص، الفيديوهات، والتمارين التفاعلية، ما يساهم في الوصول إلى مستويات تعلم متنوعة تتناسب مع احتياجات الطلاب المختلفة.

سادسا: أثر نظام رقمنة قطاع التعليم العالي على التحصيل العلمي للطالب (الموقع الجامعي E-learning)

هناك مجموعة من النقاط حول أثر نظام رقمنة قطاع التعليم العالي (مثل موقع E-Rearning التحصيل العلمي للطالب الجامعي) وهي كالتالي:

- سهولة الوصول إلى المحتوى التعليمية يوفر نظام E-learning الوصول إلى المحاضرات والمحتويات الدراسية في أي وقت وأي مكان، مما يساعد الطلاب على متابعة دراستهم بمرونة أكبر، دون التقيد بمواعيد أو أماكن محددة؛
- تعزيز التعلم الذاتي يتيح النظام للطلاب فرصة التعلم الذاتي من خلال المواد المسجلة والموارد الإلكترونية، وهذا يعزز من قدراتهم على التنظيم الذاتي والتفاعل مع المحتوى حسب وتيرتهم الشخصية؛
- تنوع أساليب التعلم. يوفر E-learning وسائل تعليمية مثل الفيديوهات الرسوم البيانية، المحاكاة التفاعلية، والاختبارات الإلكترونية، مما سينا هم في تحسين الشعاب الطلاب للمفاهيم المعقدة عبر تنوع الأساليب؛
- توفير موارد تعليمية متنوعة، يوفر النظام مكتسبات رقمية تحتوي ما مقاطع فيديو، مقالات علمية، كتب الكترونية، وأبحاث حديثة، مما يساهم في إثراء تجربة التعلم ويساعد الطلاب في تعزيز معرفتهم الأكاديمية؛
- دعم التعليم التفاعلي يعزز E-learning من التفاعل بين الطلاب ويدعم الأنشطة التفاعلية مثل الاختبارات الإلكترونية الواجبات. والمناقشات الجماعية، مما يزيد من تحفيز الطلاب على المشاركة الفعالة في عملية التعلم؛
- مواكبة التطور التكنولوجي يساعد الطلاب على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة ويطور مهاراتهم الرقمية، مما يساهم في تطوير مهاراتهم التي يمكن أن تفيدهم في حياتهم المهنية المستقبلية؛
- تحقيق عال من التقييم والمتابعة. يتيح النظام إمكانية تقييم الطلاب بشكل دقيق وواقعي من خلال اختبارات الكترونية ومتابعة تقدمهم بشكل مستمر مما ساهم في تحسين جودة التعليم ورفع مستوى التحصيل الأكاديمي.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر الإدارة الإلكترونية استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في تنظيم وتخطيط ومراقبة الأنشطة الإدارية داخل المؤسسات من سماتها المميزة أنها عملية إدارية بلا ورق، كما تتميز بالسرعة والوضوح والخصوصية أي حماية المعلومات وعدم أتاحتها إلا لذوي الاحتياجات كذلك تتسم بكونها تبسط الاجراءات وتخفض التكاليف تكتسب الإدارة الإلكترونية أهمية بالغة تتمثل في تحسين جودة الخدمات وزيادة سرعة ودقة اتخاذ القرارات وهذا فضل عن أهميتها في مجالات أخرى كالثقافة والتعليم ومجال الاتصالات والاعلام والدعاية وغيرها.

تتكون الإدارة الإلكترونية من عناصر أساسية منها عتاد الحاسوب والبرمجيات بالإضافة الى صناع المعرفة، حيث تعمل كلها على تأدية مجموعة من الوظائف كالتخطيط الإلكتروني والرقابة الإلكترونية والتنظيم الإلكتروني وغيرها، كما تأخذ الإدارة الإلكترونية أنماط مختلفة وأشكالا متعددة تتماشى مع طبيعة العمل لدى المؤسسة منها الحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية بالإضافة الى التسليم الإلكتروني، والنشر الإلكتروني الذي من خلاله يمكن متابعة الأخبار الإقتصادية والاطلاع على آخر المستجدات والمتغيرات بسرعة وآنية. يحتاج تطبيق وتنفيذ الإدارة الإلكترونية الى مجموعة من الخطوات بدءا من إعداد الدراسة الأولية إلى غاية متابعة التقدم التقني رغم تطور هذا النظام الإلكتروني قد تظهر العديد من المعوقات التي قد تحد من فعالية مثل مقاومة التغيير عند بعض العاملين والمشاكل التقنية، بالإضافة الى قلة الموارد المالية وصعوبة توفير السيولة وعلى الرغم من هذه المعوقات فإن الإدارة الإلكترونية تحمل العديد من الايجابيات مثل تقليل التكاليف تحسين الكفاءة وتحسين الكفاءة الإدارية والتواصل بين الأطراف المعنية.

في العصر الحديث، أصبح التحول الرقمي جزءا أساسيا من استراتيجيات التطوير في العديد من القطاعات ولا سيما في قطاع التعليم العالي حيث بعد الانتقال الى الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية لمواكبة التحديات والتغيرات التقنية المتسارعة، بهدف تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات حيث تتنوع الأسباب التي تدفع المؤسسات التعليمية الى تبني هذا التحول لتشمل تحسين الخدمات الأكاديمية والإدارية، وتحقيق مزيد من الشفافية. فضلا عن تحسين القدرة على اتخاذ القرارات، حيث تبدأ عملية التحول الى الإدارة الإلكترونية بمرحلة الظهور وصولا الى مرحلة التكامل والتي فيها تمكين المتعاملين من المواطنين ومؤسسات الأعمال من الحصول على الخدمات، من جانب آخر تساهم الرقمنة في تحسين جودة الخدمات المقدمة في قطاع التعليم العالي من خلال تسريع الاجراءات الإدارية وتوفير منصات تفاعلية تتيح للطلاب وأعضاء هيئة التدريس التواصل بشكل أكثر كفاءة وفاعلية وتعتبر هذه الرقمنة أداة رئيسية في تحسين جودة التعليم إضافة الى ذلك فإن التحول الرقمي في قطاع التعليم العالي يعزز من فعالية الإدارة الإلكترونية حيث يسهم في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتحقيق الفعالية في سير الخدمات الجامعية مثل التسجيلات الرقمية للطلبة ورقمنة المكتبات وغيرها .

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لدور رقمنة قطاع التعلم العالي في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة–

تمهيد

بعد تحديد الإطار النظري لهذه الدارسة في الفصلين الأول والثاني، سنحاول في الفصل الثالث إبراز دور رقمنة قطاع التعليم العالي في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العولم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة، حيث تأتي أهمية هذا الفصل في الربط بين الجانب النظري و الواقع العملي في الكلية محل الدراسة.

ولدراسة هذا الجانب من البحث اعتمدنا على المعلومات المتوفرة في وثائق الكلية إضافة إلى المعلومات المقدمة من خلال القيام بمقابلات شخصية مع مجموعة من الموظفين خاصة فيما يخص الاقتراحات التي يجب اتخاذها، كما قمنا بتوزيع الاستبيان على الموظفين بالكلية لمعرفة أراءهم حول الموضوع، و عليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

- ❖ تقديم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة؛
- ❖ الإطار المنهجي للدراسة؛
- ❖ تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة

تعد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة، من أبرز الكليات التي ساهمت في تكوين الكفاءات العلمية والكوادر البشرية في عدة مجالات منها مجال الاقتصاد، التجارة، التسيير والمحاسبة، كما تسعى الكلية إلى التدعيم والتحفيز المستمر للطلبة وذلك من خلال خلق بيئة تجمع بين النظري والتطبيقي من أجل تأهيل الطلبة وتأطيرهم على أسس حديثة تواكب التطورات والتغيرات الحادثة، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

- لمحة عن جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة؛
- تقديم كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة؛
- الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي–تبسة.

المطلب الأول: لمحة عن جامعة الشيخ العربي التبسي

في حديثنا عن مؤسسات قطاع التعليم العالي التي تتسابق نحو فرض العولمة في نطاقها نجد جامعة الشيخ العربي التبسي و التي نستعرض نبذة تاريخية عنها تشمل نشأتها ومراحل تطورها في محاولة لتعريفها كما يلي:[1]

أولا: نبذة تاريخية عن جامعة الشيخ العربي التبسي

تأسست جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08–09 الصادر 04 جانفي 2009 وقد جاء الإعلان عن ترقية المؤسسة إلى مصف جامعة تتويجا للمجهودات الجبارة التي بذلتها الأسرة الجامعية بكل أطيافها على مدار سنوات متواصلة كانت بدايتها سنة 1985، سنة تأسيس المعاهد الوطنية للتعليم العالي في تخصصات علوم الأرض والهندسة المدنية والمناجم.

أما المحطة الثانية التي عرفتها مسيرة تطوير المؤسسة فكانت سنة 1992 أين أنشئ المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 297/92 الصادر في 27 سبتمبر 1992 وقد حمل اسم العلامة الكبير وابن مدينة تبسة الشيخ العربي التبسي تيمنا بما يحمله هذا الاسم من دلالات العلم و النضال الفكري البناء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 272/06 الصادر في 16 أوت 2006 في إطار الهيكلة الجديدة للمراكز الجامعية.

تمت هيكلة المؤسسة بالاعتماد على تقسيم جديد للمصالح الإدارية وتوزيع الأقسام والمعاهد، أما المرحلة الحاسمة فكانت يوم 12 أكتوبر 2008 التي أعلن فيها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عن ترقية المركز الجامعي تبسة إلى مصنف جامعة وهذا التاريخ يعتبر نقطة تحول هامة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

حيث عرفت جامعة الشيخ العربي التبسي اليوم تغيرات كبرى على مستوى الهيكل التنظيمي والعلمي بما يسمح لها بكفاءاتها العلمية وإمكانياتها المادية التي تتيح لها الفرصة لمنافسة الجامعات الأخرى ورفع مستوى التكوين والتأطير في مختلف التخصصات والفروع الموجودة وتفعيل استراتيجية الرقمنة وكل ما يحقق النهوض بالجامعة.

1- وثائق مستلمة من طرف مصالح كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة.

ثانيا: هياكل وفروع جامعة الشيخ العربي التبسي

تتكون جامعة العربي التبسي من مجموعة من الهياكل التنظيمية والعلمية التي تخضع للمرسوم التنفيذي رقم03-279 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 03 أغسطس سنة 2003 يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها والمتمثلة في:

1- الأمانة العامة للجامعة

وهي إحدى أهم هيئات جامعة الشيخ العربي التبسي تقع تحت تصرف المسؤول عن التشغيل والهياكل الإدارية والمالية وكذا تحت سلطة الخدمات المشتركة الإدارية والفنية ويتولى الامين العام قيادة الأمانة العامة والمشاركة في إدارة الجامعة.

تتجسد مهام الأمانة العامة للجامعة الشيخ العربي التبسي في متابعة المسار المهني المستخدمي الجامعة وضمان متابعة أنشطة المخابر ووحدات البحث العلمية والسهر على سير المصالح المشتركة للجامعة بالإضافة إلى وضع برامج ثقافية وعلمية للجامعة وترقيتها كما تضمن السير الحسن لمكتب تنظيم الجامعة.

2- نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي

تضم جامعة الشيخ العربي التبسي أربع نيابات مديرية نذكرهم على التوالي:

- نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل للشهادات والتكوين العالي في التدرج:

وهي نيابة مخصصة بمجموع مصالحها لتسيير شؤون الطلبة الجزائريين والأجانب من تسجيلات وتحويلات جامعية ومقررات التعليم والتقييم والتدريب والعقوبات على اختلافها.

- نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج:

وهي نيابة مسؤلة عن متابعة أنشطة البحث العلمي لوحدات ومخابر البحث وإعداد الحصيلة البحثية مع الكليات والمعاهد.

- نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية:

وهي نيابة تتكلف بترقية العلاقات بين الجامعات والأوساط الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها وتشمل تنظيم المنح والجوائز العلمية، حاضنات الأعمال، شؤون الإعلام والاتصال، كما تعتبر مرصد متابعة توظيف خريجي الجامعة ومكتب الربط بين جامعة الشيخ العربي التبسي و المؤسسات الأخرى.

- نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه:

تشمل المديرية تنظيم الصفقات التي تبرمها جامعة الشيخ العربي التبسي من منح مؤقتة وعدم وإلغاء المنح وطلبات العروض المختلفة والاستشارات كما تضم مصلحة الإحصاء والغرض منها جمع العناصر الضرورية لإعداد مشاريع ومخططات التنمية في جامعة الشيخ العربي التبسي إضافة إلى تعداد الطلبة والأساتذة والمستخدمين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح والمتعاقدين.

3- خلية ضمان الجودة والتأهيل الأكاديمي لجامعة الشيخ العربي التبسي

هي هيئة تعني بالمساهمة في تطبيق إجراءات نظام الجودة من خلال التقييم والمتابعة والمراقبة والتكوين ونشر التقارير وهي هيئة تنشأ داخل مؤسسات التعليم العالي بقرار من رئيس الجامعة حيث يحدد فيه تنظيم وهيكلة ودور هذه الخلية، وتتشكل من أعضاء يمثلون مختلف المكونات والهيئات البيداغوجية والإدارية للمؤسسة.

إن أهم أهداف هذه الخلية هي الاستجابة السريعة والعالية للتغيرات الواقعة في مؤسسات التعليم العالي وهذا يتطلب من المؤسسة التعليمية امتلاك المرونة في مواكبة مختلف التطورات الحاصلة ومن أهم التطورات التي صادفتها جامعة الشيخ العربي التبسي هي استراتيجية الرقمنة والتي تسعى خلية ضمان الجودة والتأهيل الأكاديمي في الجامعة عبر ست محاول مذكورة في ميثاق جودة التعليم العالي لجامعة الشيخ العربي التبسي حيث تسعى وفقا للمحور السادس إلى جعل جامعة الشيخ العربي التبسي جامعة ذكية مبنية على أسس رقمية تضبط و تحقق إدارة إلكترونية ذكية ترتقي بمرفق الجامعة بوثبة نحو التطور الرقمي والعولمة.

4- الكليات والمعاهد في جامعة الشيخ العربي التبسي

تضم جامعة الشيخ العربي التبسي ستة كليات متنوعة التخصصات ومعهدين للعلوم المنجمية والهندسة المدنية كما تضم هيئات البحث العلمي وهي هيئات تسعى لدعم البحث العلمي وترقيته المتمثلة في المخابر المجهزة بمختلف الوسائل اللازمة في إطار النهوض بالبحث العلمي إضافة إلى مركز دعم التكنولوجيا والإبتكار.

المطلب الثاني: تقديم كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة-

تم إنشاء جامعة تبسة وتحديد عدد الكليات التي تتكون منها جامعة تبسة واختصاصاتها بموجب مراسيم تنفيذية، كما تم منح استقلالية الكليات والمعاهد من خلال عدة خطوات، حيث سيتم التفصيل في هذا في مايلي.

أولا: إنشاء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة-[1]

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-08 الصادر في 04 جانفي 2009 تم إنشاء جامعة تبسة وحدد عدد الكليات التي تتكون منها جامعة تبسة واختصاصاتها، ومنها كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تتويجا للمجهودات الجبارة التي بذلتها الأسرة الجامعية بكل أطيافها على مدار سنوات متواصلة، إذ كانت النواة الأولى للكلية بعد المركز الجامعي تبسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-297 الصادر في 27 سبتمبر 1992، كفرع للتكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية ثم قسم بمعهد الحقوق والعلوم التجارية، إلى أن تم إعادة هيكلة المركز الجامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-272 الصادر في 16 أوت 2006، باعتماد تقسيم جديد للمصالح الإدارية وتوزيع الأقسام والمعاهد، والذي بموجبه تم انشاء معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وفي سنة 2021 شدد وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان بوهران على ضرورة منح استقلالية تسيير الكليات والمعاهد مع وضع آليات للمتابعة والتقييم.

1- وثائق مستلمة من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة.

وفي هذا الإطار عمل مدير جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي على استقلالية الكليات والمعاهد من خلال الخطوات التالية:

ثانيا: مراحل استقلالية كليات ومعاهد جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–

– منح كل عميد كلية أو مدير معهد تفويض بالإمضاء في حدود صلاحياته باسم مدير جامعة العربي التبسي تبسة كآمر بالصرف الثانوي؛

– تعيين محاسب عمومي ثانوي في كل كلية أو معهد بجامعة تبسة؛

– توزيع الاعتمادات المالية على كل كلية أو معهد.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي–تبسة

تعد الهياكل التنظيمية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات ومثال ذلك المؤسسات الجامعية حيث يساعدها في تنظيم وتنسيق المهام وتوزيع الأدوار على الموظفين لضمان السير الحسن لأعمال الكلية.

وفيما يلي شكل توضيحي للهيكل التنظيمي للكلية محل الدراسة حيث يبين مهام وأدوار وأقسام الموظفين داخل هاته الكلية.

الشكل رقم (05): يوضح الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي –تبسة–

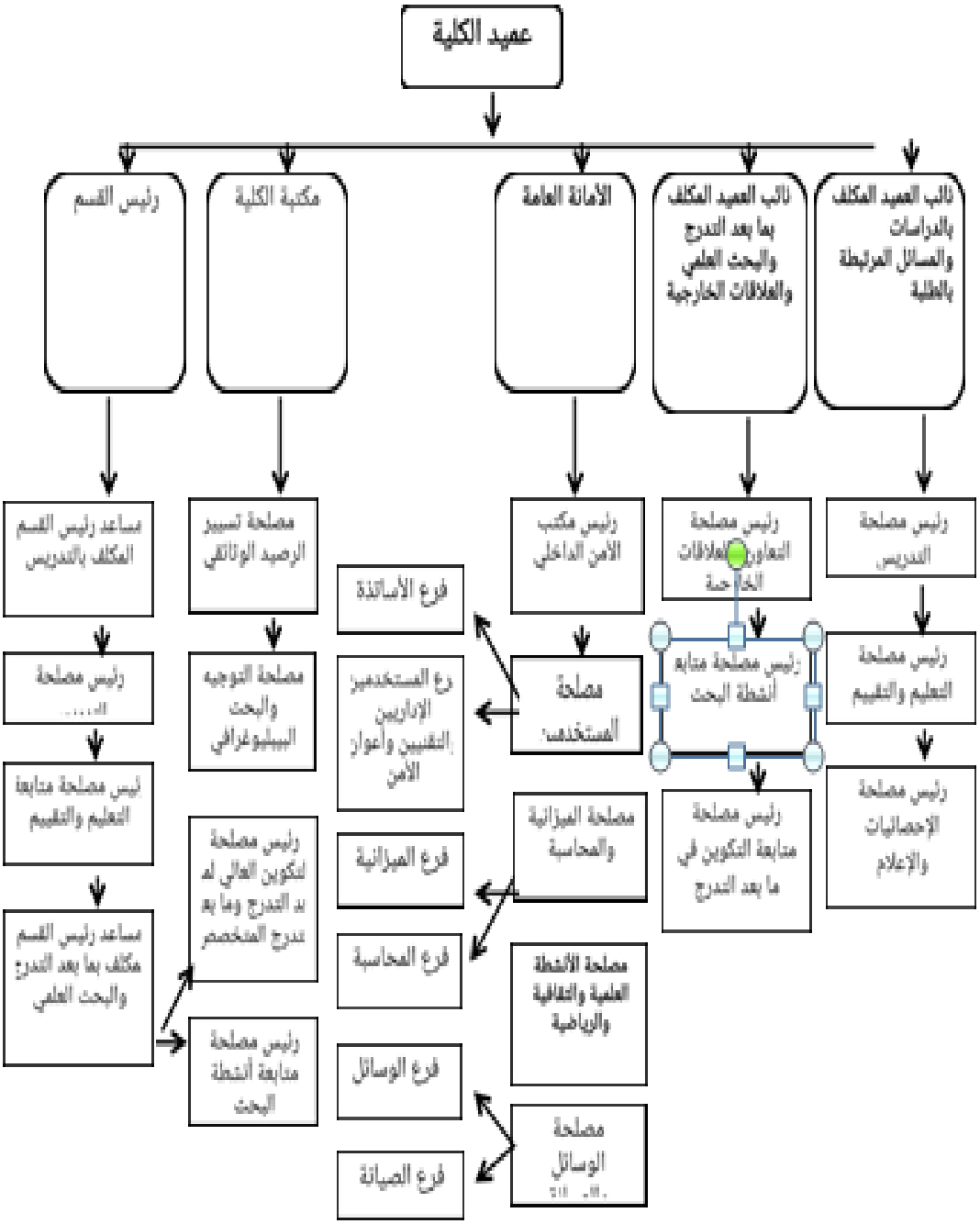

المصدر: وثائق مستلمة من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة.

وفيما يلي سيتم شرح الأقسام والأدوار التي تضمنها هذا الهيكل:

1- عميد الكلية

هو المسؤول الأعلى في الكلية .يشرف على جميع الأنشطة الإدارية، البيداغوجية، والبحثية، ويمثّل الكلية أمام الجامعة والهيئات الأخرى.

2- نواب العميد

أ- نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

- الإشراف على الشؤون البيداغوجية لمرحلة التدرج (الليسانس والماستر)؛
- متابعة تسجيل الطلبة ومراقبة المسار الدراسي؛
- الإشراف على عمليات الامتحانات والتقييم.

المصالح التابعة له:

- رئيس مصلحة التدريس: مسؤول عن برمجة الدروس، الجداول، وتوزيع الأقسام؛
- رئيس مصلحة التعليم والتقييم: يتابع تطبيق المناهج ونظام التقييم؛
- رئيس مصلحة الإحصائيات والإعلام: يُعِد التقارير الإحصائية عن الطلبة والدراسة.

ب- نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

- تسيير برامج الماجستير والدكتوراه؛
- متابعة البحث العلمي والمخابر؛
- تطوير التعاون والعلاقات الخارجية.

المصالح التابعة له:

- رئيس مصلحة متابعة أنشطة البحث: يتابع مشاريع البحث ومخابر الكلية؛
- رئيس مصلحة متابعة التكوين في ما بعد التدرج: يشرف على ملفات طلبة الماجستير والدكتوراه.

3- الأمانة العامة

- تنظم الجوانب الإدارية، المالية، والموارد البشرية.

الوحدات التابعة لها:

- رئيس مكتب الأمن الداخلي :مسؤول عن الأمن والسلامة داخل الكلية؛
- مصلحة المستخدمين :تُشرف على الموظفين الإداريين والتقنيين؛
- مصلحة المالية والمحاسبة :تدير الميزانية والمصاريف؛
- مصلحة الوسائل والصيانة :مسؤولة عن العتاد والبنية التحتية والصيانة؛
- تدير التفاصيل اليومية داخل كل تخصص(الأساتذة، المستخدمين، المالية، الوسائل، الصيانة).

4- مكتبة الكلية

- توفر الكتب والمراجع للطلبة والأساتذة، وتدعم البحث العلمي بالمصادر.

المصالح التابعة لها:

- محاسبة تسيير الوسيط الوثائقي: تتابع نظام استعارة الكتب وتصنيفها؛
- مصلحة التوثيق والبحث البيبليوغرافي: تساعد الباحثين في إيجاد المصادر الأكاديمية.

5- رؤساء الأقسام الأكاديمية

- يشرفون على كل شؤون القسم وينسقون الجداول، المحاضرات، والامتحانات داخل القسم.

العناصر المساعدة:

- مساعد رئيس القسم (مكتب الدراسات): يساعد في الشؤون البيداغوجية؛
- رئيس مصلحة التدريس :يشرف على سير العملية التعليمية؛
- رئيس مصلحة التعليم والتقييم :يتابع البرامج وتقييم الطلبة؛
- مساعد رئيس القسم لما بعد التدرج والبحث العلمي :يهتم بطلبة الدراسات العليا داخل القسم.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

تتطلب أي دراسة علمية إطار منهجي يكون بمثابة المسار الذي سوف يقود أي باحث لمعرفة ما يريد البحث عنه، و أيضا لإجابته على الأسئلة أو فك الغموض أو إيجاد إستفسار حول الموضوع الذي يريد دراسته او البحث عن ما تحتويه طياته، وهذه المناهج تختلف من دراسة لأخرى، إلا أن هذه الأساليب و الإجراءات تساعد على جمع ومعرفة المعلومات التي يرجى من خلالها إيجاد حلول للتساؤلات الخاصة بموضوع الدراسة، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

- مجتمع الدراسة وعينتها؛
- أدوات جمع بيانات الدراسة؛
- الأدوات الإحصائية المعتمدة للدراسة.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينتها

يمثل المجتمع في الدراسات أساس اختيار العينة منها، لأن العينة تعتبر نموذج لمجتمع الدراسة المعبرة عن النتائج التي تتوصل إليها البيانات المسترجعة من العينة.

أولا: مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة جميع الأفراد أو الأشياء أو الأشخاص الذين يشكلون موضوع مشكلة البحث. وهو جميع العناصر ذات العلاقة بمشكلة الدراسة والتي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها نتائج دراسته.[1] في هذه الدراسة يتكون المجمع الكلي لجميع الموظفين الإداريين الدائمين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي –تبسة–، حيث قدر عد دهم بـ 46 موظف.

ثانيا: شروط اختيار العينة

يجب مراعاة مجموعة من الشروط المساعدة في اختيار عينة الدراسة والمتمثلة فيما يلي:[2]

- تكافؤ وتساوي فرص اختيار أي مفردة أو عنصر من مفردات وعناصر مجتمع الدراسة؛
- يجب أن يكون حجم العينة كافيا لضمان دقة النتائج من خلال دقة تمثيل العينة لمجتمع الدراسة، فكلما كان حجم عينة الدراسة كبير كلما كان تمثيلها أفضل لمجتمع الدراسة وكانت النتائج أفضل وأكثر دقة؛

1- محمد عبد مطشر الالمي، محاضرات المنهج التجريبي، ص: 01، على الرابط الإلكتروني: https://www.scribd.com/document/539325762/9-2020-01-29-12-30-25- AM، بتاريخ: 25/03/2024، على الساعة: 09:30h.

2- كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حماد، 2016، ص: 2016، على الرابط الإلكتروني: https://my.arid.portal:/CVFiles/منهجية-البحث-العلمي-الجديد.pdf184615661، بتاريخ 2024/04/03 ،على الساعة: 13:30h.

- ضرورة تجنب الوقوع في بعض الأخطاء الشائعة في اختيار العينات ومن بين هذه الأخطاء نجد:

✓ الخطأ العشوائي ويرتبط وقوع هذا الخطأ بأسلوب اختبار مفردة أو عنصر معين من عناصر مجتمع الدراسة؛

✓ خطأ التحيز وينجم عادة عن وقوع الباحث تحت تأثير معين يجعله منحازا لفكرة معينة فيقوم باختيار عينات تتلائم مع هذا التأثير وتعمل على تحقيقه؛

✓ اختيار عناصر أو مفردات ال تنتمي إلى مجتمع الدراسة.

ثالثا: عينة الدراسة

تعرف عينة الدراسة بأنها نموذج يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني للبحث، وأن اختيار العينة قائم على أسس علمية صحيحة إما بطريقة الإحتمالات أو وحدة من وحدات العينة التي يجب أن تخضع لشروط معينة.[1] ويتم حساب العينة وفق القانون التالي:

$$\frac{Z^2 \cdot p \cdot (1-p)}{^2E} = n$$

n: حجم العينة المطلوبة؛

Z: القيمة المعيارية حسب مستوى الثقة؛

P: النسبة التقديرية لحدوث الظاهرة؛

E: هامش الخطأ المقبول.

و قد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من موظفي الكلية والبالغ عددهم 40 موظف بالكلية، اي ما يعادل نسبة 87% من مجتمع الدراسة، ويمكن توضيح عدد الاستبيانات الموزعة و كيفية توزيعها و تلك التي تم او لم يتم استرجاعها أو المستبعدة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزيع استمارة الاستبيان

الاستبيانات	العدد	النسبة
الموزعة	40	%100
المسترجعة	40	%100
غير المسترجعة	0	%0
المستبعدة	0	%0
الصالحة للتحليل	**40**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التوزيع الميداني للاستبانات

يلاحظ من الجدول رقم (02) أنه تم توزيع 40 استمارة استبيان بما يوافق العينة المختارة، و قد تم استرجاع 40 منها بما يعادل نسبة 100%، أي أنه لم يتم استبعاد أية استمارة أو عدم استرجاعها أو عدم صلاحيتها،

1- كريمة بن صغير، مطبوعة بيداغوجية في مادة منهجية وتقنيات البحث، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، 2018، ص: 46، على الرابط الإلكتروني:
https://dspace.univguelma.dz/jspui/bitstream/123456789/560/1.29%20كريمة%20%28العلمي%20البحث%20منهجية%20في%20مطبوعةpdf/ ،بتاريخ 25/03/2024، على الساعة:h 10:15.

وقد قدر عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل بـ 40 استبيان بنسبة 100% وهي نسبة مقبولة جدا لأغراض البحث العلمي.

المطلب الثاني: أدوات جمع بيانات الدراسة

لقد تمت الاستعانة بمجموعة من الكتب و المجلات لمعالجة الجانب النظري من الدراسة و الوثائق المتعلقة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة، قصد التعريف بها و توضيحها اكثر في الجانب التطبيقي، وقد برز نوعين من مصادر جمع المعلومات.

أولا: المصادر الثانوية

1- الوثائق والسجلات

وهذا فيما يخص الجانب النظري حيث تم الاعتماد على الكتب و المذكرات و أيضا المجلات و المقالات العلمية من اجل توضيح كل من متغيرات الدارسة (رقمنة قطاع التعليم العالي و فعالية الإدارة الإلكترونية) حيث ساعدت في اثراء هذه الجانب بكل المعلومات التي تم تطرق اليها، و لزيادة مصداقية هذا الجانب تم الاطلاع على مجموعة معتبرة من الدراسات السابقة التي ساهمت في توضيح المصطلحات بشكل افضل، متحصلين بذلك على جزء نظري يزخر بمعلومات شاسعة و عامة حول متغيرات الدراسة انطلاقا من مراجع معتمدة.

تعبر المصادر الأولية عن مختلف الوثائق و السجلات التي تم الحصول عليها من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة، والتي ساعدت في توفير بعض المعلومات المتعلقة بها و منها تلك التي تعرف بها و تبرز أهدافها و كذلك عرض الجانب التنظيمي لها، كما تمت الاستعانة أيضا بالمقابلة و ذلك من خلال المقابلات المباشرة التي تم إجرائها من أجل معرفة كيفية عمل مختلف المصالح، و ذلك من أجل تحقيق أفضل اتساق.

لغرض إتمام عمليات البحث تم الاستعانة بالبيانات الخاصة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة و كذلك من خلال التعرف بها و تبيان أهدافها ومهامها بالإضافة لهيكلها التنظيمي.

2- الملاحظة والمقابلة

استخدمت المقابلة والملاحظة واللتان يعتبران من بين التقنيات المستخدمة تدعيما في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة.

3- الاستبيان وخلايا مقياس لكارت الخماسي

تعتبر استمارة الاستبيان من الأدوات الأساسية لجمع البيانات فهي مجموعة من الأسئلة المصاغة بطريقة خاصة تهدف بالدرجة الأولى للحصول على معلومات يراها الباحث ضرورية لتحقيق أغراض دراسته، و قد اشتملت على جزئيين أساسين، وفيما يلي وصف لهما:

- **الجزء الأول:** ويشتمل على متغيرات البيانات الشخصية والوظيفية و المتمثلة في (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة الوظيفية).

- **الجزء الثاني:** و يتضمن أسئلة الدراسة التي يقدر عددها بـ 40 سؤال تم تقسيمها على محورين أساسين يعكسان المتغيرات الأساسية التي تناولتها الدراسة، و يوضح الجدول رقم (02) متغيرات الدراسة و الفقرات التي تقيس كل متغير.

الجدول رقم (03): توزيع أسئلة استمارة الإستبيان على محاور الدراسة

المحاور	الأبعاد	عدد العبارات
المحور الأول: رقمنة التعليم العالي	البعد الأول: البيئة التعليمية	4
	البعد الثاني: كفاءة الهيئة التدريسية	4
	البعد الثالث: جودة المناهج الدراسية	4
	البعد الرابع: دعم الطلاب	4
	البعد الخامس: البحث العلمي	4
المجموع		**20**
المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية	البعد الأول: تطبيق الإدارة الإلكترونية	4
	البعد الثاني: إستخدام الأنظمة الإلكترونية	4
	البعد الثالث: أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية	4
	البعد الرابع: رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية	4
	البعد الخامس: فعالية التواصل الإلكتروني	4
المجموع		**20**
المجموع		**40**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الاستبيان

كما تم تحديد طول خاليا مقياس لكارت للتدرج الخماسي، من موافق جدا إلى غير موافق جدا حيث تم حساب المدى (5−1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخاليا في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): طول خلايا مقياس لكارت الخماسي

المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة	المستوى
من 1.00 إلى أقل من 1.80	غير موافق جدا	منخفض جدا
من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق	منخفض
من 2.60 إلى أقل من 3.40	محايد	متوسط
من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق	مرتفع
من 4.20 إلى 5.00	موافق جدا	مرتفع جدا

المصدر: رندة جرودي، ربيع مسعود، **تحليل الستبيان باستخدام برنامج SPSS**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 03، 2017، ص: 110.

المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المعتمدة للدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة و تحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات و تحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها، بداية بجمع البيانات الموزعة و ترميزها ثم إدخال البيانات بالحاسوب باستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية الموالية:

أولا: الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تشمل الأدوات الإحصائية المستخدمة في عملية تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، ما يلي:

1- التكرار والنسبة المئوية: تستخدم التكرارات والنسب المئوية في و صف خصائص عينة الدراسة وتحديد االستجابة ألسئلة ومحاور الد ارسة، وتحسب بالقانون التالي:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{تكرار المجموعة} * 100}{\text{المجموع الكلي للتكرارات}}$$

1-1- معامل الثبات آلفا كرونباخ Alpha Cronbach's تم إستخدامه لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة[1]، و يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$A = \frac{n}{n-1}(1 - \frac{\sum vi}{vt})^{a}$$

حيث:

a: يمثل ألفا كرونباخ؛

n: يمثل عدد الأسئلة؛

Vt: يمثل التباين في مجموع المحاور للاستمارة؛

Vi: يمثل التباين لأسئلة المحاور.

2- الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي

يساعد في معرفة طبيعة توزيع أفراد عينة الدراسة، أي مدى انسجامها،[2] حيث تم استخدام الانحراف المعياري لقياس مدى تجانس إجابات العينة المبحوثة وكذا قياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الإستبيان. ويحسب الإنحراف المعياري بالقانون التالي:

$$\delta = \frac{\sqrt{\sum(Xi - X)2}}{N}$$

1- فاطمة عشرى، حسن محمد رضوان، الخصائص السيكومترية لمقياس أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء من طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 2017، ص: 389، على الرابط الإلكتروني:
https://jfust.journals.ekb.eg/article_83935_289cf67eef824f98ef4b3a92c220c68d.pdf ،بتاريخ: 2024/04/02، على الساعة: 21:21h.

2- أنيسة أمزيان، محاضرات في مادة الإحصاء الوصفي، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأزلى جذع مشترك –ليسانس–، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03، ص: 57، على الرابط الإلكتروني:
https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/6285 .244.pdf، بتاريخ 2024/04/03، على الساعة: 22:20h.

Xi: عدد القيم؛

N: حجم العينة.

بينما يتمثل المتوسط الحسابي في معد ل الدرجات أو المشاهدات على العدد االجمالي للعينة[1]، يتم استخدامه ليعكس متوسط إجابات عبارات الدراسة. ويحسب كالتالي:

$$\bar{x} = \frac{\sum xi}{N}$$

Xi: رمز المشاهدة؛

N: عدد المشاهدات في العينة.

ثانيا: الأدوات الإحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات

يتم التطرق من خلال هذا العنصر لأهم الأدوات الإحصائية المستعملة في اختبار فرضيات الدراسة

1- معامل الارتباط بيرسون: يتم استخد امه في قياس درجة االرتباط و كذا العلاقة بين متغيرات الدراسة (المتغير المستقل والتابع)، وبالتالي فيتم التعبير عن معامل االرتباط بيرسون بالعلاقة التالية:

1-1- تحليل الإنحدار الخطي البسيط (Linear Regression) ($y=^{a}X+\beta$): لاختبار الفرضيات و بالتالي التأكد من تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع و من صلاحية نموذج الدراسة.

1-2- تحليل التباين الأحادي (One Way Anova): لاختبار التأثيرات للمتغيرات الشخصية و الوظيفية على إجابات أفراد عينة الدراسة إزاء المتغيرات المستقلة و التابعة.

ثالثا: نموذج الدراسة

تناولت الدراسة موضوع دور رقمنة التعليم العالي والإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، وبالتالي فهذا الموضوع يشمل متغيرين أساسيين هما:

- **المتغير الأول:** رقمنة التعليم العالي تم قياسها من خلال الأبعاد التالية (البيئة التعليمية، كفاءة الهيئة التدريسية، جودة المناهج الدراسية، دعم الطلاب، البحث العلمي).

- **المتغير الثاني:** الإدارة الإلكترونية من خلال الأبعاد التالية (تطبيق الإدارة الإلكترونية، إستخدام الأنظمة الإلكترونية، أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية، رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية، فعالية التواصل الإلكتروني).

و يمكن عرض مختلف تلك المتغيرات بيانيا من خلال الشكل التالي:

1- محمود عبد الحليم منسى، خالد حسن الشريف، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص: 62، على الرابط الإلكترزني:
https://drive.google.com/file/d/1OCIoHnHdbxh6cKefWqnKRQ37FHRYiHXD/view،بتاريخ: 2024/04/04، على الساعة: 15:12h.

الشكل رقم (06): نموذج الدراسة التطبيقية

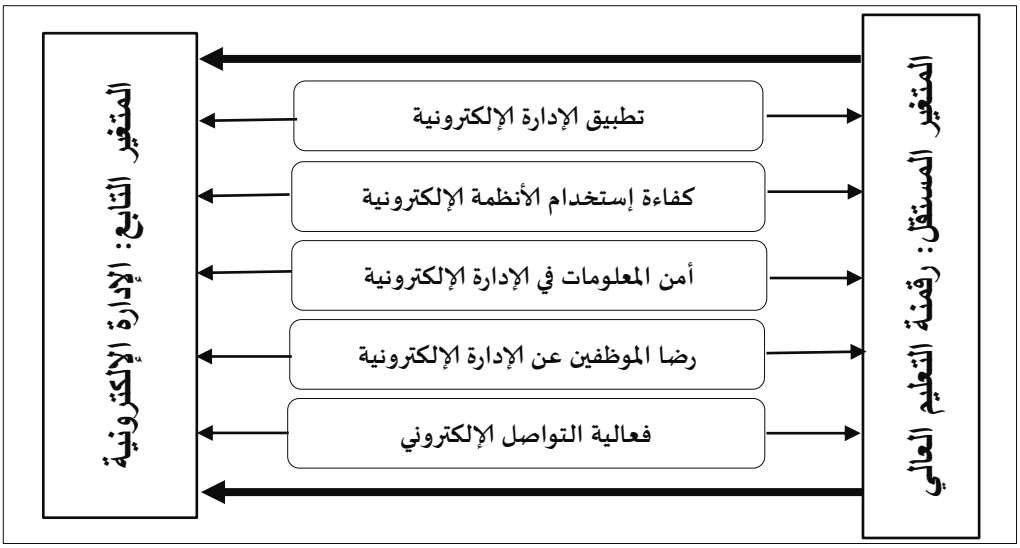

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على بناء الإستبيان

يتضح من خلال ما سبق أن نموذج الدراسة يشتمل على متغير مستقل و هو رقمنة التعليم العالي، و متغير تابع و هو الإدارة الإلكترونية، و منه تم اعتماد جملة من الأدوات الإحصائية بناء على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS 23)** و قد تحدد نموذج الدراسة وفقا للعلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة و المستقلة.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث تحليلا لمحاور الدراسة المستقلة و التابعة لمعرفة مدى توافرها في المؤسسة التي تم اعتمادها في الجانب التطبيقي، هذا الأخير بني على فرضيات تمكن عملية إختبارها من معرفة إمكانية وجود تأثير لرقمنة قطاع التعليم العالي على فعالية الإدارةالإلكترونية و فيما يلي تفصيل فيما تم ذكره من خلال:

- تحليل البيانات المرتبطة بأداة الدراسة؛
- تحليل نتائج الدراسة؛
- نتائج إختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل البيانات المرتبطة بأداة الدراسة

نتعرض من خلال هذا المطلب لمختلف الأدوات المساعدة في التأكد من صحة الإستبيان، وهذا مايساعد في عمليات تحليل عبارات الإستبيان، بهدف الوصول إلى نتائج موثوقة.

أولا: قياس صدق و ثبات أداة الدراسة

1- قياس ثبات أداة الدراسة

تم توزيع عدد من استمارات الاستبيان و عددها 40 على عينة الدراسة للتأكد من ثباتها طبقا لمعامل الثبات لكرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة و المستقلة و كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): اختبار ألفا كرونباخ

المحاور و الأبعاد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: رقمنة التعليم العالي	**20**	**0.944**
المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية	**20**	**0.817**
الإستبيان الكلي	**40**	**0.941**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج (SPSS23)

يبين الجدول أعلاه أن قيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول رقمنة التعليم العالي بلغ (0.944) أي ما نسبته 94.4%، والمحور الثاني (0.817) بنسبة بلغت 81.7%، والإستبيان الكلي (0.941) أي نسبة 94.1%، وكل هذه القيم المذكورة أكبر من القيمة المقبولة (0.600) أي ما نسبته 60%، وهذا ما يثبت صلاحية عينات الدراسة وأن إجابات المبحوثين كانت منطقية لحد مقبول، وهي نسبة جيدة تسمح باستعمال استمارة الإستبيان ومحاولة الوصول من خلاله إلى نتائج موثوقة.

2- قياس معامل الإرتباط بيرسون

تم قياس معامل الإرتباط بيرسون لمعرفة مدى صدق أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة الإستبيان، والتي يتم من خلالها قياس مدى اتساق عبارات الإستبيان وصدقها، باستخدام معامل الإرتباط بيرسون بين محاور أسئلة الإستبيان.

الجدول رقم (06): صدق الإتساق الداخلي وفق معامل بيرسون للإرتباط

المحاور	رقمنة التعليم العالي	الإدارة الإلكترونية
معامل الإرتباط بيرسون لمحور الإدارة الإلكترونية	0.699	01
معامل الإرتباط بيرسون لمحور جودة التعليم	01	0.699
**** دال عند مستوى 0.01 2-tailed**		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج (SPSS23)

من خلال قياس مدى صدق الإتساق الداخلي بين محاور أسئلة الإستبيان، يتضح لنا أن هذه العبارات تتوفر على نتائج موجبة للتحليل، وهذا ما يدل على أنها تملك درجة صدق و اتساق داخلي لعبارات محاور أداة الدراسة، و بالتالي فهي صالحة للتحليل، كما أنها دالة إحصائيا عند مستوى (0.01)، وعليه يمكن القول أن أداة الدراسة تتمتع بالصدق واالتساق الداخلي.

ثانيا: تحليل البيانات الشخصية والوظيفية

بعد جمع مجموعة من الإستمارات الموزعة والمسترجعة سنقوم بتحليل مختلف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، بغية الإحاطة بخصائصها المختلفة.

1- تحليل البيانات المتعلقة بالجنس:

تم توزيع استمارة الإستبيان على عينة الدراسة مع مراعاة الجنسيين (ذكر، أنثى)، وكانت موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

بيانات الجنس	التكرارات	النسبة المؤوية
ذكر	16	%40.0
أنثى	24	%60.0
المجموع	**40**	**%100.0**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على النتائج المستخلصة من استمارة الإستبيان

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة الذكور قدرت بـ 40% حيث بلغ عددهم 16 موظف، في حين سجلت الإناث نسبة قدرت بـ 60.0% مقارنة بنسبة الذكور و بلغ عددهن 24 موظفة و الملاحظ أن هناك تفاوت في توزيع العينة المدروسة من حيث الجنس، إذ أن الإناث أكثر من الذكور، و الشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

الشكل رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

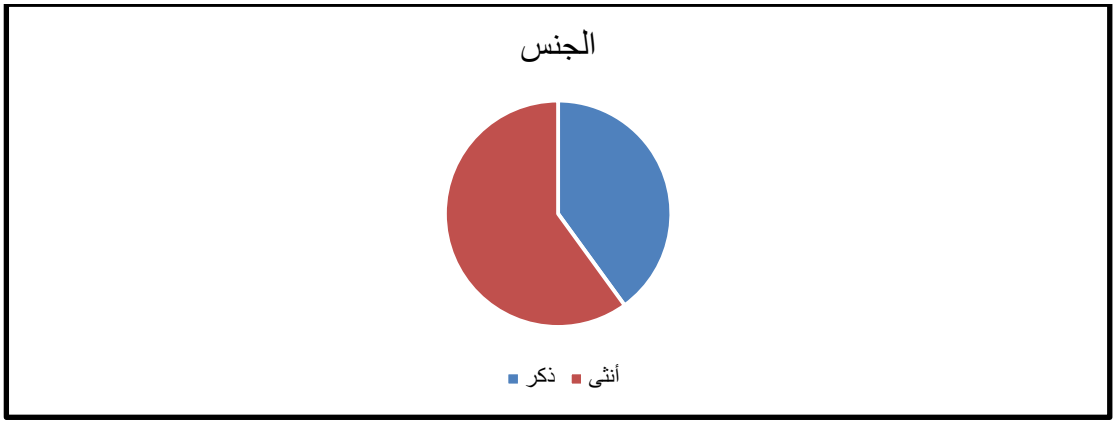

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على المعطيات السابقة

من خلال الشكل رقم (07) تبين أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة، حيث تقدر نسبة الإناث بأكثر من نصف عينة الدراسة، إذ بلغت نسبتهم (60%) بينما نسبة الذكور فقدرت بـ (40%).

2- تحليل البيانات المتعلقة بالعمر

سيتم التعرض من خلال هذا العنصر إلى تحليل مختلف البيانات المتعلقة بالعمر لعينة الدارسة حيث تتنوع أعمار أفراد عينة الدراسة حسب فئات عمرية مختلفة، يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

بيانات العمر	التكرارات	النسبة المؤوية
أقل من 30 سنة	26	%65.0
من 30 الى أقل من 40 سنة	10	%25.0
من 40 الى أقل من 50 سنة	4	%10.0
أكثر من 50 سنة	0	%0.0
المجموع	**40**	**%100.0**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على النتائج المستخلصة من استمارة الإستبيان

يوضح الجدول أعلاه أن معظم أفراد مجتمع الدراسة كانوا من فئة أقل من 30 سنة بنسبة 65% و هي أكبر نسبة، تليها الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة 25% بينما بلغت الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة أقل نسبة وتقدر بـ 10% وهي أقل نسبة بعدد موظفين 4 فقط، و بالتالي سيطرت الفئات الشابة و متوسطي العمر على الوظائف بالمؤسس، و الشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر.

الشكل رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

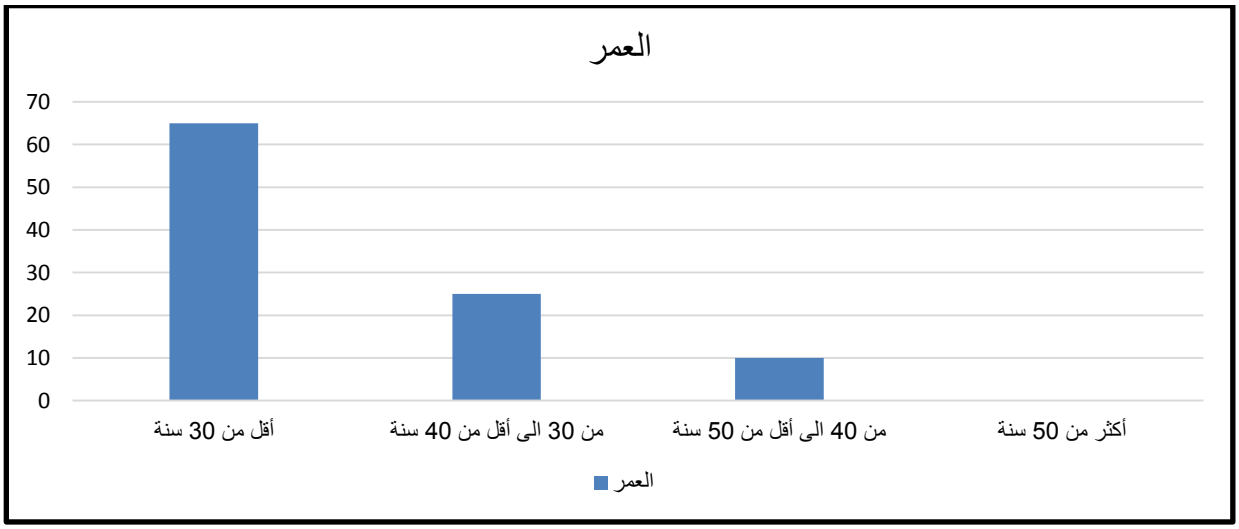

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على المعطيات السابقة

من خلال الشكل رقم (08) الذي تم إنجازه بالإستعانة بالجدول رقم (08)، اتضح أن أكبر عدد من الموظفين هم من الفئة العمرية أقل من 30 سنة حتى تصل إلى أكثر من 40 سنة، وهذا راجع إلى أن الكلية تعتمد في التوظيف على مبدأ تكافئ الفرص وذلك من خلال توظيف مزيج من الفئات العمرية المختلفة.

3- تحليل البيانات المتعلقة بالمؤهل العلمي

أفراد عينة الدراسة متحصلون على مستويات تعليمية مختلفة تتاروح بين المستوى الثانوي والجامعي، ويتم تقسيم ذلك وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

بيانات المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المؤوية
ثانوي	2	%5.0
جامعي	28	%70.0
دراسات عليا	6	%15.0
أخرى	4	%10.0
المجموع	**40**	**%100.0**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على النتائج المستخلصة من استمارة الإستبيان

يتضح من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة يمثلون ما نسبته (70%) من إجمالي عينة الدراسة يملكون مؤهل علمي جامعي، تليها مباشرة نسبة (15%) للموظفين ذوي المؤهل العلمي دراسات عليا، وهذا ما يدل على أن الكلية، تعتمد أكثر على موظفين ذوو مؤهل علمي جامعي أو عالي وهذا راجع لطبيعة نشاط المؤسسة التعليمي، والشكل الموالي يبين أهم فئات المستوى التعليمي الذي ينتمي إليها أفراد عينة الدرسة.

الشكل رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

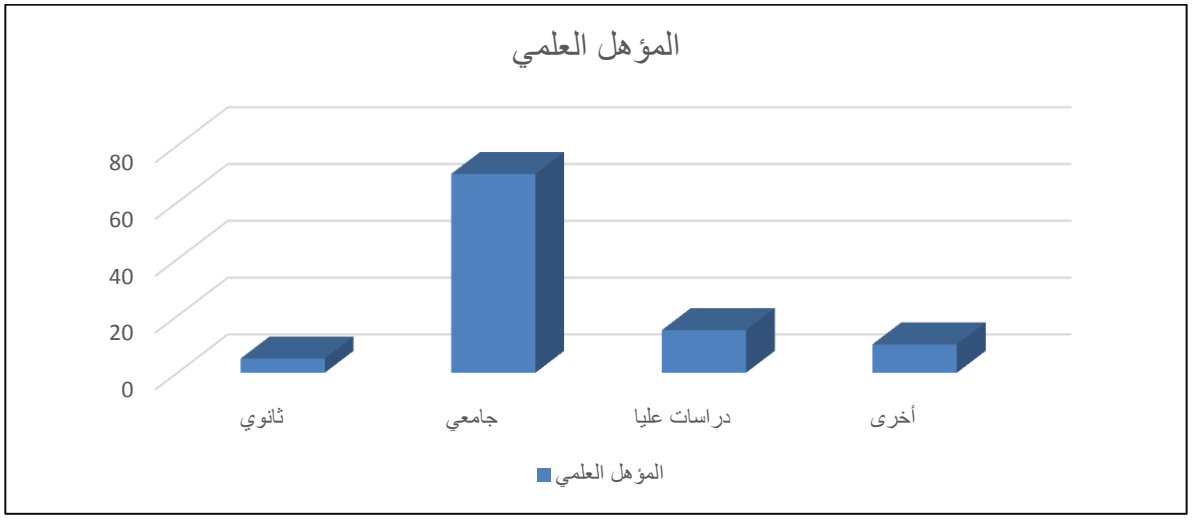

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على المعطيات السابقة

من خلال الشكل السابق تبين أن أغلب المستجوبين بالكلية كانوا ذوو مؤهلات علمية متفاوتة حيث بلغت نسبة (70%) لكل من المستوى التعليمي الجامعي و الدراسات العليا، وهذا يعني أن الكلية يتوفر لديها موظفون ذوو مهارات ومعارف مختلفة.

4- تحليل البيانات المتعلقة بالوظيفة

ينقسم الموظفين بالكلية إلى فئتين أساسيتين هما عامل وإطار ومنه فإن عينة الدراسة كانت مقسمة حسب الوظيفة وفق الجدول الموالي.

الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
عامل	14	35.0
عامل مؤهل	8	20.0
إطار	9	22.5
إطار سامي	9	22.5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على النتائج المستخلصة من استمارة الإستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم عمال بنسبة 35% و عددهم 14 عامل، فيما تليها نسبة معتبرة من الإطارات والإطارات المسيرين معا و قدرت بـ 45%، مما يعطي تنوعا في الإجابات المقدمة و الآراء حول محاور الاستبيان، و الشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة، و هذا ما سيتم إبرازه من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

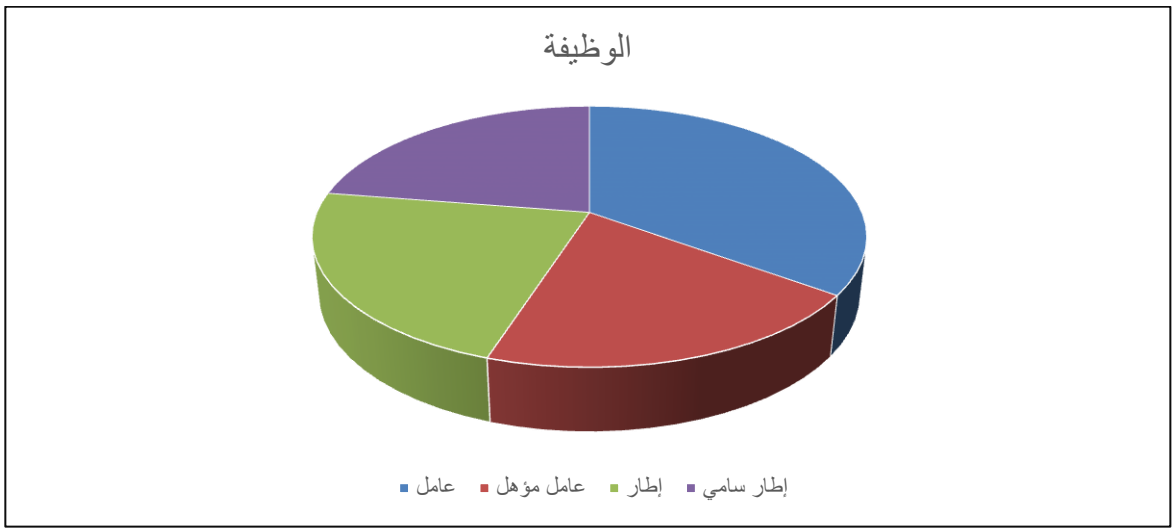

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على المعطيات السابقة

5- تحليل البيانات المتعلقة بالخبرة الوظيفية

يتواجد بالكلية موظفين يختلفون حسب الخبرة الوظيفية لديهم، وهذا ما سيتم تبيانه من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة الوظيفية

الخبرة الوظيفية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	17	%42.5
من 5 الى أقل من 10 سنوات	10	%25.0
من 10 الى أقل من 15 سنة	10	%25.0
أكثر من 15 سنة	3	%7.5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على النتائج المستخلصة من استمارة الإستبيان

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أكبر نسبة من العينة المبحوثة كانت من ذوي الخبرة المهنية أقل من 5 سنوات إذ سجلت هذه الفئة ما نسبته 42.5%، تليها الخبرة من 5 الى أقل من 10 سنوات و من 10 الى أقل من 15 سنة بنسبة متماثلة لكل من الفئتين و التي بلغت 25%، و الشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة الوظيفية.

الشكل رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة الوظيفية

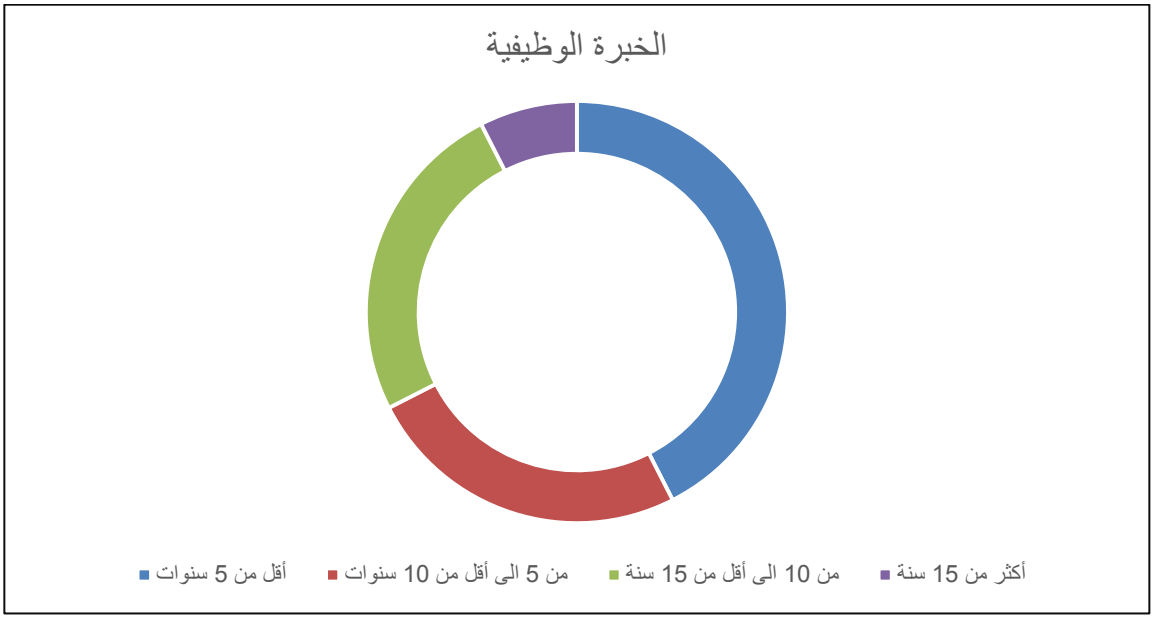

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على المعطيات السابقة

من خلال الشكل رقم (11) يتضح أن الكلية تحتوي على عدة فئات من الخبرات المهنية وهذا ما يساهم في الأداء الكفء والسير الحسن للعمل، ويفسر تصنيف أغلبية الخبرات في الفئة المتراوحة بين 5 إلى 10 سنوات خبرة وظيفية.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

سيتم تحليل محوري الدراسة متمثلين في متغير رقمنة التعليم العالي والإدارة الإلكترونية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) و قد تم إستخدام معياري: المتوسط الحسابي لمعرفة درجة موافقة أفراد عينة

الدراسة على كل محور، و الإنحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت إجابات هذه الأخيرة، و لقد تم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس شدة الإجابات.

أولا: تحليل نتائج محور رقمنة التعليم العالي

1- نتائج إجابات المبحوثين حول بعد البيئة التعليمية الرقمية

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن عبارات بعد البيئة التعليمية الرقمية، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري.

الجدول رقم (12): تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد البيئة التعليمية الرقمية

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
توفر الكلية تجهيزات تقنية حديثة تدعم العملية التعليمية	3.38	1.254	02	مرتفع
توفر الكلية بيئة آمنة ومريحة ومحفزة للتعلم	3.33	1.023	03	متوسط
تتوفر الكلية على قاعات دراسية ومرافق مناسبة لعدد الطلاب	3.48	1.219	01	مرتفع
توفر الكلية مصادر تعليمية متنوعة تلبي احتياجات الطلاب الأكاديمية	3.10	1.297	04	متوسط
إجمالي درجة البعد الأول: البيئة التعليمية الرقمية	**3.32**	**0.982**	-	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق بعد البيئة التعليمية الرقمية حسب الكلية محقق بقيمة متوسطة ، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (3.32) والإنحراف المعياري(0.982)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن بعد البيئة التعليمية الرقمية متوفر بالكلية.

2- نتائج إجابات المبحوثين حول بعد كفاءة الهيئة التدريسية في الرقمنة

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن عبارات بعد كفاءة الهيئة التدريسية، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري.

الجدول رقم (13): تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد كفاءة الهيئة التدريسية في الرقمنة

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
يمتلك أعضاء هيئة التدريس على خبرات علمية متميزة	3.53	1.109	02	مرتفع
يحرص أعضاء هيئة التدريس على تحديث معارفهم ومهاراتهم باستمرار	3.75	1.032	01	مرتفع
يتفاعل أعضاء هيئة التدريس بشكل فعال مع الطلاب	3.25	1.193	03	متوسط
يستخدم أعضاء هيئة التدريس أساليب تدريس مبتكرة تراعي الفروق الفردية بين الطلاب	3.13	1.362	04	متوسط
إجمالي درجة البعد الثاني: كفاءة الهيئة التدريسية في الرقمنة	**3.41**	**0.889**	-	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق بعد كفاءة الهيئة التدريسية في الرقمنة حسب الكلية محقق بقيمة مرتفعة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (3.41) والإنحراف المعياري(0.889)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن بعد كفاءة الهيئة التدريسية في الرقمنة متوفر بالكلية.

3- نتائج إجابات المبحوثين حول بعد جودة المناهج الدراسية الرقمية

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن عبارات بعد جودة المناهج الدراسية الرقمية، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري.

الجدول رقم (14): تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد جودة المناهج الدراسية الرقمية

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
تتسم المناهج الدراسية بالشمولية الرقمية والتوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية	3.10	1.297	04	متوسط
يتم مراجعة وتحديث المناهج الدراسية الرقمية بشكل دوري	3.13	1.285	02	متوسط
تبنى المناهج الدراسية الرقمية على أسس تربوية واضحة ومعايير أكاديمية	3.63	1.102	01	مرتفع
تعزز المناهج الدراسية الرقمية مهارات التفكير النقدي والإبداعي	3.13	1.362	03	متوسط
إجمالي درجة البعد الثالث: جودة المناهج الدراسية الرقمية	**3.24**	**1.042**	-	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق بعد جودة المناهج الدراسية الرقمية حسب الكلية محقق بقيمة متوسطة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (3.24) والإنحراف المعياري(1.042)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن بعد جودة المناهج الدراسية الرقمية متوفر بالكلية.

4- نتائج إجابات المبحوثين حول بعد دعم الطلاب رقميا

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن عبارات بعد دعم الطلاب رقميا، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري.

الجدول رقم (15): تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد دعم الطلاب رقميا

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
تتوفر الكلية على أنشطة طلابية تساهم في تطوير المهارات الشخصية والاجتماعية	2.95	1.467	02	متوسط
يتم إرشاد الطلاب أكاديميا بشكل مستمر	2.90	1.374	03	متوسط
تتوفر الكلية على خدمات دعم أكاديمي ونفسي للطلاب	2.65	1.460	04	متوسط
توفر الكلية برامج دعم مالي للطلاب المحتاجين لضمان استمراريتهم في التعليم	3.03	1.527	01	متوسط
إجمالي درجة البعد الرابع: دعم الطلاب رقميا	**2.88**	**1.239**	-	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق بعد دعم الطلاب رقميا حسب الكلية محقق بقيمة متوسطة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (2.88) والإنحراف المعياري(1.239)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن بعد دعم الطلاب رقميا متوفر بالكلية.

5- نتائج إجابات المبحوثين حول بعد البحث العلمي

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن عبارات بعد البحث العلمي، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري.

الجدول رقم (16): تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد البحث العلمي الرقمي

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
تشجع الكلية على إجراء البحوث العلمية بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية	3.48	1.301	02	مرتفع
توفر الكلية الدعم المالي واللوجيستي للبحث العلمي	3.08	1.366	04	متوسط
تنشر الأبحاث في مجلات علمية معترف بها	3.53	1.281	01	مرتفع
تنظم الكلية مؤتمرات وندوات علمية تتيح للطلا وأعضاء الهيئة التدريسية عرض ومناقشة أبحاثهم	3.45	1.535	03	مرتفع
إجمالي درجة البعد الخامس: البحث العلمي	**3.38**	**1.095**	-	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق بعد البحث العلمي الرقمي حسب الكلية محقق بقيمة متوسطة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (3.38) والإنحراف المعياري(1.095)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن بعد البحث العلمي متوفر بالكلية.

6- نتائج إجابات المبحوثين حول محور رقمنة التعليم العالي الإجمالي

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن أبعاد محور رقمنة التعليم العالي، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري لكل بعد.

الجدول رقم (17): نتائج إجابات المبحوثين حول محور رقمنة التعليم العالي الإجمالي

الأبعاد و المحور الإجمالي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
إجمالي درجة البعد الأول: البيئة التعليمية الرقمية	3.32	0.982	-	متوسط
إجمالي درجة البعد الثاني: كفاءة الهيئة التدريسية في الرقمنة	3.41	0.889	-	مرتفع
إجمالي درجة البعد الثالث: جودة المناهج الدراسية	3.24	1.042	-	متوسط
إجمالي درجة البعد الرابع: دعم الطلاب رقميا	2.88	1.239	-	متوسط
إجمالي درجة البعد الخامس: البحث العلمي	3.38	1.095	-	متوسط
إجمالي درجة المحور الأول: رقمنة التعليم العالي	**3.25**	**0.905**	-	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق رقمنة التعليم العالي حسب الكلية محقق بقيمة متوسطة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (3.25) والإنحراف المعياري(0.905)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن رقمنة التعليم العالي متوفرة بالكلية.

ثانيا: تحليل نتائج محور الإدارة الإلكترونية

حيث تناول المحور الأول لأداة الدراسة الإدارة الإلكترونية، و سيتم من خلال ما يلي تحليل النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري و كذا مقياس لكارت الخماسي و هذا من خلال ما يلي:

1- نتائج إجابات المبحوثين حول بعد تطبيق الإدارة الإلكترونية

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن عبارات بعد تطبيق الإدارة الإلكترونية، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري.

الجدول رقم (18): تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد تطبيق الإدارة الإلكترونية

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
يستخدم الموظف الأنظمة الإلكترونية في تنفيذ المهام اليومية بدلا من الطرق التقليدية	4.28	0.960	02	مرتفع جدا
يتم توثيق المعاملات إلكترونيا عبر نظام آلي يضمن حفظها وسهولة الرجوع إليها	4.35	0.580	01	مرتفع جدا
يتيح نظام الإدارة الإلكترونية متابعة تنفيذ المهام بشكل فوري	4.08	1.095	04	مرتفع
توفر الإدارة الإلكترونية قاعدة بيانات موحدة تسهل الوصول إلى المعلومات	4.18	1.059	03	مرتفع
إجمالي درجة البعد الأول: تطبيق الإدارة الإلكترونية	**4.22**	**0.581**	-	**مرتفع جدا**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق بعد تطبيق الإدارة الإلكترونية حسب الكلية محقق بقيمة مرتفعة جدا، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (4.22) والإنحراف المعياري(0.581)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن بعد تطبيق الإدارة الإلكترونية متوفر بالكلية.

2- نتائج إجابات المبحوثين حول بعد إستخدام الأنظمة الإلكترونية

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن عبارات بعد إستخدام الأنظمة الإلكترونية، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري.

الجدول رقم (19): تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد إستخدام الأنظمة الإلكترونية

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
يظهر الموظف كفاءة في التعامل مع البرامج والتطبيقات الإلكترونية المستخدمة في الكلية	3.68	0.997	04	مرتفع
يساهم إستخدام الأنظمة الإلكترونية في تقليل الأخطاء الإدارية	3.93	1.207	02	مرتفع
تساعد الإدارة الإلكترونية في تقليص الوقت اللازم لإنجاز المعاملات	4.33	0.888	01	مرتفع جدا
يتم تدريب الموظفين بشكل دوري على إستخدام أنظمة الإدارة الإلكترونية الجديدة	3.75	1.428	03	مرتفع
إجمالي درجة البعد الثاني: إستخدام الأنظمة الإلكترونية	**3.92**	**0.789**	-	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق بعد إستخدام الأنظمة الإلكترونية حسب الكلية محقق بقيمة مرتفعة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (3.92) والإنحراف المعياري(0.789)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن بعد إستخدام الأنظمة الإلكترونية متوفر بالكلية.

3- نتائج إجابات المبحوثين حول بعد أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن عبارات بعد أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري.

الجدول رقم (20): تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
يلتزم الموظف بسياسات أمن المعلومات عند إستخدام الأنظمة الإلكترونية	3.85	1.122	03	مرتفع
يتم تفعيل كلمات المرور والرموز السرية لحماية البيانات الإلكترونية	4.43	0.712	01	مرتفع جدا
توجد رقابة دورية لضمان حماية المعلومات من الإختراق أو التسريب	3.85	1.167	04	مرتفع
يوفر النظام الإلكتروني آلية نسخ إحتياطي لحفظ المعلومات	4.03	1.074	02	مرتفع
إجمالي درجة البعد الثالث: أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية	**4.04**	**0.671**	-	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق بعد أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية حسب الكلية محقق بقيمة مرتفعة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (4.04) والإنحراف المعياري(0.671)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن بعد أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية متوفر بالكلية.

4- نتائج إجابات المبحوثين حول بعد رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن عبارات بعد رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري.

الجدول رقم (21): تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
يشعر الموظفون بالرضا عن سهولة إستخدام الأنظمة الإلكترونية	4.03	1.074	03	مرتفع
ساهمت الإدارة الإلكترونية في تقليل ضغط العمل على الموظفين	4.10	1.057	02	مرتفع
يشعر الموظف أن الإدارة الإلكترونية تعزز من جودة بيئة العمل	3.75	1.149	04	مرتفع
يفضل الموظف إستخدام الأنظمة الإلكترونية على الطرق الورقية التقليدية	4.25	1.104	01	مرتفع جدا
إجمالي درجة البعد الرابع: رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية	**4.03**	**0.663**	-	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق بعد رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية حسب الكلية محقق بقيمة مرتفعة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (4.03) والإنحراف المعياري(0.663)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن بعد رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية متوفر بالكلية.

5- نتائج إجابات المبحوثين حول بعد فعالية التواصل الإلكتروني

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن عبارات بعد فعالية التواصل الإلكتروني، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري.

الجدول رقم (22): تقييم إجابات أفراد العينة حول بعد فعالية التواصل الإلكتروني

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
يساهم التواصل الإلكتروني في تقليل الاجتماعات التقليدية غير الضرورية	4.10	1.057	04	مرتفع
تسهل الإدارة الإلكترونية تنسيق العمل بين الأقسام المختلفة	4.10	0.928	03	مرتفع
تمكن الإدارة الإلكترونية من إرسال وإستلام المعلومات بسرعة	4.35	1.027	01	مرتفع جدا
يستخدم الموظف البريد الإلكتروني والأنظمة الداخلية بفعالية في التواصل المهني	4.25	0.840	02	مرتفع جدا
إجمالي درجة البعد الخامس: فعالية التواصل الإلكتروني	**4.20**	**0.658**	-	**مرتفع جدا**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق بعد فعالية التواصل الإلكتروني حسب الكلية محقق بقيمة مرتفعة جدا، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (4.20) والإنحراف المعياري(0.658)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن بعد فعالية التواصل الإلكتروني متوفر بالكلية.

6- نتائج إجابات المبحوثين حول محور الإدارة الإلكترونية الإجمالي

يوضح الجدول الموالي إجابات المبحوثين عن أبعاد محور الإدارة الإلكترونية، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري لكل بعد.

الجدول رقم (23): نتائج إجابات المبحوثين حول محور الإدارة الإلكترونية الإجمالي

الأبعاد و المحور الإجمالي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
إجمالي درجة البعد الأول: تطبيق الإدارة الإلكترونية	4.22	0.581	-	مرتفع جدا
إجمالي درجة البعد الثاني: إستخدام الأنظمة الإلكترونية	3.92	0.789	-	مرتفع
إجمالي درجة البعد الثالث: أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية	4.04	0.671	-	مرتفع
إجمالي درجة البعد الرابع: رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية	4.03	0.663	-	مرتفع
إجمالي درجة البعد الخامس: فعالية التواصل الإلكتروني	4.20	0.658	-	مرتفع جدا
إجمالي درجة المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية	**4.08**	**0.493**	-	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على برنامج SPSS23

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن مستوى تحقق الإدارة الإلكترونية حسب الكلية محقق بقيمة مرتفعة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (4.08) والإنحراف المعياري(0.493)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن الإدارة الإلكترونية متوفرة بالكلية.

المطلب الثالث: نتائج إختبار الفرضيات

للوصول إلى نتائج الدراسة يجب تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة و معرفة دور رقمنة قطاع التعليم العالي كمتغير المستقل في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية كمتغير تابع، وذلك على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعى تبسة.

يتم الإستعانة بمعادلة الإنحدار البسيط، اختبارT، وكذا اختبار التحليل الأحادي Anova من أجل اختبار فرضيات العلاقة والأثر، وكذلك فرضيات الفروق، ويتم استخدامهم كالآتي:

أولا: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية الصفرية H0 تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي وفعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

الفرضية البديلةH1 تنص على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي وفعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

والجدول الموالي يوضح نتائج الإنحدار البسيط بالنسبة لكل من رقمنة قطاع التعليم العالي كمتغير مستقل في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية كمتغير تابع.

الجدول رقم (24): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية لدور رقمنة قطاع التعليم في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثبات الإنحدار B	معامل االنحدار α	معامل االرتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة T	القيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig
رقمنة التعليم العالي	الإدارة الإلكترونية	2.845	0.381	0.699	0.489	6.031	36.368	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج SPSS23

اتضح من خلال نتائج الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة، لرقمنة التعليم العالي و الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط R بينهما بـ (0.699)، وقيمة F المحسوبة بـ (36.368)، بينما تمثل القدرة التفسيرية لهذه العلاقة بين المتغيرين والمتمثلة في معامل التحديد R^2 بـ (0.489)، وهذا ما يدل على أن تفسير العلاقة بين هذين المتغيرين تمثل نسبة 48% من إجمالي العلاقة، وبالتالي هناك أثر يمكن توقعه بين لإدارة الإلكترونية و رقمنة التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي ، حيث كانت قيمة ثابت الإنحدار β مساوي لـ (2.845)، وبمعامل قيمته (0.381)، وهو دال إحصائيا عند مستوى (0.05)، حيث قدر مستوى الدلالة Sig بـ (0.000).

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية الفرضية الصفرية H0 تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي وفعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

و عليه يمكن صياغة الأثر بين رقمنة التعليم العالي و فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي في الصيغة الرياضية التالية:

$$Y = 0.381x + 2.845$$

حيث x: تعبر عن الإدارة الإلكترونية

و Y: تعبر عن رقمنة التعليم العالي

و بالتالي تصبح المعادلة بالشكل التالي:

رقمنة التعليم العالي = 0.381 الإدارة الإلكترونية + 2.845

من خلال ما سبق تم برهنة أن رقمنة التعليم العالي لها تأثير في الإدارة الإلكترونية، حي يمكن لرقمنة التعليم العالي أن تأثر في الإدارة الإلكترونية بقدر معين.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقطاع التعليم العالي بأبعاده المجسدة في (البيئة التعليمية، كفاءة الهيئة التدريسية، جودة المناهج الدراسية، دعم الطلاب، البحث العلمي) للتحكم في الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد العينة، طبقا لاختلاف الفروق الشخصية، و من خلال الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية تمت صياغة أربعة فرضيات فرعية و التي تنص على ما يلي:

1. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تتمثل في:

– **الفرضية الصفرية H_0:** تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير الجنس في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

– **الفرضية البديلة H_1:** تنص على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير الجنس في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير الجنس.

الجدول رقم (25): نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير الجنس

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.255	1	3.255	4.316	0.045
داخل المجموعات	28.660	38	0.754		
المجموع	31.915	39			

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج SPSS23

من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن F المحسوبة تقدر بـ (4.316) أصغر من قيمة F الجدولية، و أن مستوى الدلالة (0.045) المقابل لاختبار التباين الأحادي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) لمحاور الدراسة، وهذا يدل على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعود إلى الجنس، فالموظفين في الكلية يرون بفعالية الإدارة الإلكترونية بنفس الإتجاه، كما يعزى ذلك إلى تكافؤ الجنسين.

وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 والتي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير الجنس في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

2. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

- **الفرضية الصفرية H_0:** تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير العمر في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

- **الفرضية البديلة H_1:** تنص على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير العمر في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير العمر.

الجدول رقم (26): نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير العمر

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.019	2	0.510	0.610	0.549
داخل المجموعات	30.895	37	0.835		
المجموع	31.915	39			

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج SPSS23

من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن F المحسوبة تقدر بـ (0.610) أصغر من قيمة F الجدولية، و أن مستوى الدلالة (0.549) المقابل لاختبار التباين الأحادي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) لمحاور الدراسة، وهذا يدل على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعود إلى العمر، فالموظفين في الكلية يرون بفعالية الإدارة الإلكترونية بنفس الإتجاه، كما يعزى ذلك إلى تكافؤ الفئات العمرية.

وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 و التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير العمر في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

3. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

- **الفرضية الصفرية H_0:** تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير المستوى التعليمي في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

- **الفرضية البديلة H_1:** تنص على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير المستوى التعليمي في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير المستوى التعليمي.

الجدول رقم (27): نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير المستوى التعليمي

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5.374	3	1.791	2.430	0.081
داخل المجموعات	26.541	36	0.737		
المجموع	31.915	39			

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج SPSS23

من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن F المحسوبة تقدر بـ (2.430) أصغر من قيمة F الجدولية، و أن مستوى الدلالة (0.081) المقابل لاختبار التباين الأحادي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) لمحاور الدراسة، وهذا يدل على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعود إلى المستوى التعليمي، فالموظفين في الكلية يرون بفعالية الإدارة الإلكترونية بنفس الإتجاه، كما يعزى ذلك إلى تكافؤ المستويات التعليمية.

وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 و التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير المستوى التعليمي في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

4. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

- **الفرضية الصفرية H_0:** تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير الخبرة المهنية في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

- **الفرضية البديلة H_1:** تنص على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير الخبرة المهنية في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير الخبرة المهنية.

الجدول رقم (28): نتائج اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للمحاور حسب متغير الخبرة المهنية

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.532	3	0.844	1.034	0.389
داخل المجموعات	29.382	36	0.816		
المجموع	31.915	39			

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج SPSS23

من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن F المحسوبة تقدر بـ (1.034) أصغر من قيمة F الجدولية، وأن مستوى الدلالة (0.389) المقابل لاختبار التباين الأحادي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) لمحاور الدراسة، وهذا يدل على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعود إلى الخبرة المهنية، فالموظفين في الكلية يرون بفعالية الإدارة الإلكترونية بنفس الإتجاه، كما يعزى ذلك إلى تكافؤ الخبرات المهنية.

وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 والتي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير الخبرة المهنية في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

خلاصة الفصل الثالث

تعتبر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي واحدة من بين الكليات التي تسعى الى تطبيق الرقمنة في قطاع التعليم العالي من أجل تحقيق الفعالية في مجال الإدارة الإلكترونية تهدف للوصول إلى تطبيقها في جميع المجالات، و هي ترتبط بهيكل تنظيمي متناسق، كما تبين أن وظائفها الإدارية تشغلها نسبة كبيرة من الإناث و أن الفئات العمرية فيها تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 40 سنة، و أن نسبة كبيرة منهم لديهم مستوى جامعي أو دراسات عليا، كما أنها في بداية السعي إلى تطبيق الرقمنة مما أدى إلى الوصول إلى درجة تأثير إيجابي لهذه الأخيرة، وعليه تم التأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي وفعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

الخاتمة

الخاتمة

1- الملخص

من خلال الإشكالية المطروحة يمكن القول أن قطاع التعليم العالي يعد من الركائز الأساسية لما له من تأثير مباشر على تأهيل الكوادر البشرية والارتقاء بالمجتمع من خلال رفع الرصيد المعرفي والتحصيل العلمي والثقافي وبالتالي تحقيق أهدافه بكفاءة حيث يمثل توجهاً استراتيجياً يهدف إلى تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية لما لها من مزايا تتعلق بتسهيل المعاملات الإدارية، والتقليل من الأخطاء، والقضاء البيروقراطية، وترقية عملية التواصل في المؤسسات الجامعية.

إن تحقيق تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي يتطلب توفير آليات وأساليب و بنية تحتية رقمية فعالة، وهذا راجع لقدرة قطاع التعليم العالي على توفير كل هذه الوسائل والسعي على تدريب موظفيها على كيفية استخدامها والتعامل معها في كل جوانب العملية الإدارية وذلك من أجل تسهيل آليات التواصل داخل الكلية وتحسين عملية اتخاذ القرار وتوفير جل المعلومات المتعلقة بالكلية والتي تساعد كل من الإداريين والأساتذة والطلاب على تنفيذ مهامهم

تعتبر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي في بداية السعي إلى تطبيق الرقمنة مما أدى إلى الوصول إلى درجة تأثير إيجابي لهذه الأخيرة، وعليه تم التأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي وفعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

2- نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج منها النظرية ومنها التطبيقية.

2-1- النتائج النظرية للدراسة: نوجزها في مايلي:

- استخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي يساهم في تسريع تنفيذ المهام وتقليل الأخطاء وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرار؛
- تساهم الرقمنة في الرفع من جودة الخدمات المقدمة للطلبة في الجامعات مثل التسجيل الإلكتروني واستخراج الوثائق...إلخ؛
- تساعد التقنيات الحديثة في تحفيز الإبداع والابتكار ليتمكن الطلاب والأساتذة والإداريين من استخدام الأدوات الرقمية لتطوير المشاريع التعليمية المبتكرة؛
- ساهمت أنظمة الإدارة الإلكترونية مثل البريد الجامعي والمنصات التعليمية وأنظمة المعلومات الجامعية في تحسين آليات التواصل بين أطراف العملية التعليمية؛
- تتطلب فعالية الإدارة الإلكترونية بنية تحتية رقمية جيدة، بالإضافة إلى التدريب والتكوين المستمر للكوادر البشرية على استخدامها استخداما أمثل؛
- توجد علاقة إرتباط إيجابية بين رقمنة قطاع التعليم العالي وفعالية الإدارة الإلكترونية في الجامعة.

2-1- النتائج التطبيقية للدراسة: نوجزها في مايلي:

الخاتمة

من خلال ما سبق تم برهنة أن رقمنة التعليم العالي لها تأثير في الإدارة الإلكترونية، حي يمكن لرقمنة التعليم العالي أن تأثر في الإدارة الإلكترونية.

حيث توضحت من خلال الفرضيات الفرعية لها

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير الجنس في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير العمر في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير المستوى التعليمي في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير الخبرة المهنية في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

كما تبين من خلال الفرضية الرئيسية الثانية وجود علاقة فروقات صحيحة بين رقمنة التعليم العالي والإدارة الإلكترونية.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير الجنس في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير العمر في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير المستوى التعليمي في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رقمنة التعليم العالي ومتغير الخبرة المهنية في فعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

3- الاقتراحات: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات كما يلي:

- يجب تكوين وتدريب الإداريين على استخدام الأدوات الرقمية في المعاملات الإدارية وداخل المؤسسات الجامعية؛

الخاتمة

– يجب توفير البنية التحتية التقنية اللازمة لتطوير الرقمنة في التعليم العالي، بما في ذلك تعميم خدمة توفير الأنترنت عالية السرعة والأجهزة اللازمة للأساتذة والطلاب والإداريين؛

– استخدام المنصات في كل المهام الإدارية، البيداغوجية منها والتعليمية (تعميم فكرة صفر ورقة)؛

– ضرورة الاعتراف بأهمية الرقمنة من قبل الموظفين في الكلية ومحاولة التشهير بها بينهم واعتمادها كميزة تنافسية مع تقديم تحفيزات لهم؛

– العمل على استقطاب الكفاءات البشرية المتميزة في مجال الإدارة الإلكترونية من مدربين وخبراء لضمان دعم رقمي وفعال ومستدام؛

– معا لتعميم مفهوم الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال توفير قطاع التعليم العالي بنى تحتية رقمية فعالة تسهم في جل المهام الإدارية.

4– آفاق الدراسة: من خلال الإشكالية المعالجة يمكن طرح بعض الآفاق كمايلي:

– أثر استخدام المنصات الرقمية على تحسين جودة الخدمات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي؛

– استخدام الذكاء الاصطناعي في دعم الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي؛

– دور نظم المعلومات الإدارية في دعم التحول الرقمي في الجامعات؛

ثبت المراجع

ثبت المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- نجلاء أحمد يس، "**الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.

2- أحمد الكبيسي، "**تطور التعلم الآلي في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الإفتراضية**"، دار المسيرة، مصر، 2008.

3- أحمد فرج أحمد، "**دراسات في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية**"، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2009.

4- أحمد محمد غنيم، **الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 2009.

5- إيمان عبد المحسن زكي، **الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل**، المتعلمة العربية للتنمية الادارية القاهرة، 2013، ص: 60.

6- جودة أحمد سعادة، عادل فايز السرطاوي، "**إستخدام الحاسوب والأنترنت في ميادين التربية والتعليم**"، الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

7- خالد ممدوح إبراهيم، **الإدارة الإلكترونية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2010.

8- رأفت رضوان، **الإدارة الإلكترونية**، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، 2010.

9- ريحيا مصطفى عليان، **البيئة الإلكترونية**، الطبعة 1، كلية التخطيط والإدارة الجامعية البلقاء التطبيقية، الأردن، 2012.

10- سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، الطبعة العربية، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.

11- طارق عبد الرؤوف عامر، **الإدارة الإكترونية**، الطبعة 1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

12- عادل حرحوش المقرجي وآخرون، **الإدارة الإلكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

13- علاء عبد الرزاق السالمي ومحمد حسن السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، عمان، دار وائل للنشر، 2005.

14- علواش مريم،"**جهود رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي تتواصل**"، دار المسيرة، مصر، 2023.

15- عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2006.

16- غسان الطالب، وراكز الزعاير، **الإدارة الإلكترونية والتسويق الالكتروني المنظمات الأعمال**، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع 2010.

17- فداء محمود حامد، **الإدارة الإلكترونية**، الطبعة 1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.

18- محمد سمير أحمد، **الإدارة الإلكترونية**، الطبعة 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،2009.

19- محمود الحسن الوادي وآخرون، **المعرفة والادارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة**، دمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011.

ثبت المراجع

20- محمود القدوة، **الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

21- محمود عبد الفتاح رضوان، **الإدارة الاكترونية وتطبيقاتها الوظيفية**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2013.

22- محمود عبد الحليم منسى، خالد حسن الشريف، **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2014.

23- مختار دودو، "**المخطط التوجيهي للرقمنة SDN، رؤية لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**"، دار النشر والتوزيع، الجزائر،2022.

24- مزهر شعبان العالي، شوقي ناجي جواد، **الادارة الإلكترونية**، دار الثقافة الأردن، 2014.

25- مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، **الإدارة الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

26- مصطفى يوسف كافي، **الإدارة الإلكترونية**، سوريا، دمشق، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

27- نور الدين حاروش، رفيقه حروش، **علم الإدارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

28- هندريك فان ديربول، "**دليل لقياس تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم**"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد اليونسكو للإحصاء، 2009.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1- باشوة سالم، "**الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008/2007.

2- دهيلس سامي، طرشي محمد، "**تصميم حملة إعلامية لتعزيز إستخدام المنصات الإلكترونية في التعليم عن بعد لدى طلبة المسيلة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، 2011.

3- مرادسي حمزة، "**دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الإقتصادي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر،2010/2009.

4- نمور نوال، "**هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

5- الساسي بوعزيز، **نموذج مقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية بالإدارة الرياضية الجزائرية دراسة حالة ميدانية بالاتحادية الجزائرية لكرة القدم**، أطروحة دكتوراه العلوم في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، تخصص الإدارة والتسيير، معهد العلوم والتقنيات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.

6- باشيوة سالم، "**الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008/2007.

ثبت المراجع

7- بلهمري ليديا، "**دور إدارة المعرفة ومختلف الوسائط الرقمية في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي- دراسة حالة جامعة محمد خيضر-** "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013.

8- بوزكري جيلالي، **الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق**، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال وتسويق، كلية العلوم الاقتصادية. والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.

9- بوكفة عبد الحكيم، مروة مبارك، "**دور منصة موودل...بعد في جودة التعليم العالي: دراسة حالة للأساتذة معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم وتقنيات والنشاطات البدنية والرياضية، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، 2021/2020.

10- حجام شميسة، مرغيش سارة، "**إستخدام تطبيق الزووم في العمل في الإدارة الجزائرية خلال فترة الكورونا -دراسة ميدانية إدارية جامعة العربي بن المهيدي ولاية أم البواقي نموذجا-**"، مذكرة بحث لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، 2021/2020.

11- حرز الله فؤاد حسن، **الحكومة الإلكترونية في الجزائر -دراسة في إمكانية التطبيق-**، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

12- حماد مختار، **تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في التنظيم السياسي والإداري كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة،2017.

13- خالد رفعت شاكر بدوي، **أثر الإدارة الإلكترونية على أداء العنصر البشري (دراسة حالة)**، برنامج الماجستير المهني (MBA)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال كلية التجارة، جامعة بور سعيد، 2013.

14- ختير فوزية فاطمة، "**رقمنة الأرشيف في الجزائر: إشكالية والتنفيذ أرشيف ولاية الجزائر نموذجا**"، رسالة ماجستير في علم المكتبات، جامعة قسنطينة، 2008.

15- خليفة بن صالح بن خليفة المسعود، **المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الالكترونية في المدارس الحكومية من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها بمحافظة الرس**، دراسة مقدمة متطلبات تكميلية لنيل درجة الماجستير في الإدارة والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2008.

16- رزيق فاطمة، "**تصنيف المجلات العلمية في الجزائر في حقل العلوم الإنسانية والإجتماعية(ASJP)**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال، قسم علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، 2021/2020.

ثبت المراجع

17- رضوان بن عيسى، يونس معمري، "**واقع عملية الرقمنة في الجامعة الجزائرية-دراسة حالة جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي نموذجا**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال، قسم العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، الجزائر، 2020/2019.

18- رندة شاوي، "**واقع التشغيل بعقود الإدماج لخريجي الجامعة، تنظيم وعمل**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2016/2015.

19- سمية الزاحي، "**مكانة المكتبة في سياسات التعليم العالي في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم المكتبات، جامعة قسنطينة، 2014/2013.

20- سمية بن طراد، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية -دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات البيع وإدارة العلاقة مع الزبون، جامعة قالمة، 2015.

21- سهيلة مهري، "**المكتبات الرقمية في الجزائر: دراسة للواقع وتطلعات المستقبل**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006/2005.

22- شهرزاد بولحية، **الإدارة الإلكترونية ووسائلها القانونية**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2018/2017.

23- صليحة رقاد، "**تطبيق النظام لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014/2013.

24- عاشور عبد الكريم، "**دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسنطينة، 2010/2009.

25- عبان عبد القادر، **تحديات الادارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

26- فوزية صادقي، "**دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر دراسة تحليلية للجماعات المحلية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص إعلام وإتصال، كلية علوم الإعلام والإتصال السمعي والبصري، جامعة قسنطينة3، 201/2020.

27- محمد الأمين عسول، "**دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحقيق جودة التعليم العالي: دراسة حالة بعض المؤسسات الجامعية**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016.

28- مرادسي حمزة، "**دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الإقتصادي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر،2010/2009.

ثبت المراجع

29- منير تيقروسين، "**دور المكتبات الجامعية في تقليص الفجوة الرقمية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.

30- نمور نوال، "**هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

31- نور الهدى بوطبة، "**إدارة التغيير في مؤسسات التعليم العالي**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016/2015.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

1- سامية خواثرة، **أعمال الملتقى الدولي الافتراضي حول الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة**، الجزائر، 2021.

2- جمال بن زروق، "**إدماج تقنيات الإعلام والإتصال في التعليم العالي الطريق نحو ضمان الجودة**"، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، سكيكدة، 24/23 فيفري 2011.

3- سكينة فروج، "**إستحداث المكتبة الإلكترونية كآلية لرقمنة التعليم العالي في الجامعة**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الإفتراضي الموسوم ب: الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة محمد بوقرة بومرداس، 20-21 مارس 2021.

4- صليحة بن عودة، "**التعليم الإلكتروني في الجامعة الجزائرية عوائق وتحديات**"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الإفتراضي حول الرقمنة وتأثيرها على جودة التعليم العالي في الدول النامية، تنظيم المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 25-26 فبراير 2023.

5- عائشة غنادرة، **الادارة الإلكترونية وأثرها في تحسين الخدمة العمومية بالمرافق العامة**، الملتقى الدولي الرابع حول ترقية الخدمة العمومية في الدول المغاربية تحديات ورهانات، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 10/9 مارس، 2016.

6- عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد، "**معوقات توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصال في مناهج المواد التجارية وبالتعلم الثانوي**"، مؤتمر دولي حول إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتطوير التعليم قبل الجامعي، مصر، 2007.

7- محمد الطاهرة وآخرون، **طرائق التدريس في الجامعات بين ضرورات الرقمنة ومقتضيات تحقيق الجودة الجزائر**، مداخلة الملتقى الوطني،2021.

8- مراد بوطبة، "**تكوين الأستاذ الجامعي ضرورة لتحقيق الرقمنة وجودة التعليم العالي**"، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الإفتراضي الموسوم بـ:الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، 20-21 مارس 2021.

9- نصيرة خواص، "**الجامعة الجزائرية في تحدي التحول الرقمي، ضرورة واقع لضمان جودة حقيقية**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الإفتراضي الموسوم ب: الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة محمد بوقرة بومرداس، 20-21 مارس 2021.

ثبت المراجع

رابعا: المجلات

1- بريزة بوزعيب، "**الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر**"، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السيسيولوجية والتقنية الإدارية، المجلد5، العدد2، جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة، الجزائر، 2022.

2- سارة تيتلية وآخرون، "**تصميم أساليب التعليم الإلكتروني للجامعة الجزائرية واقع التطبيق ومميزات الإستخدام منصة التعليم الإلكتروني موودل بجامعة سطيف2 نموذجا**"، مجلة العلوم الإجتماعية- جامعة الأغواط-، المجلد7، العدد28، 2018.

3- سعاد تثبيرت، "**إستخدام المنصات التعليمية Zoom وGoogle meet في التعليم الإلكتروني**"، مجلةManagement and Social perspecteves، المجلد1، العدد1، جامعة البليدة 2- لونيسي علي- (الجزائر)، 2022.

4- سمير شلغوم، "**الرقمنة كآلية لضمان جودة العملية التعليمية**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والإقتصادية، المجلد57، كلية الحقوق-الجزائر1، 2020.

5- علي حسين باكير، **المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية**، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، العدد 23، 2006

6- عمر شهبي، "**جودة التعليم العالي في ظل التحول الرقمي: الفرص والإمكانات**"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد12،العدد95، أكاديمية الرباط، سلا- القنيطرة، المملكة المغربية، 2022.

7-عواطف بوطرفة، آمال عقابي، "**بصمة الرقمنة على واجهة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**"، مجلة أبحاث، المجلد6، العدد1، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2021.

8-فاطمة عشرى، حسن محمد رضوان، الخصائص السيكومترية لمقياس أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء من طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 2017.

9- كافية عيدوني، حميد بن حجوبة، **الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها**، واقع وافاق، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، العدد 2، ديسمبر، 2017.

10- لمين علوطي، **الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية**، المركز الجامعي يحيى فارس، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، المدية، 2008.

11- ماجد محمد الزيودي، "**دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الإقتصاد المعرفي في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية**"، المجلة العربية لتطوير التفوق، المجلد3، العدد5، جامعة العلوم والتكنولوجيا مركز تطوير التفوق، اليمن، 2012.

12- مانع صبرينة، بوزيدي هدى، "**تطبيقات إدارة المعرفة في المؤسسات التعليم العالي**"، مجلة الباحث الإقتصادي، 2018.

13- رميساء سدوس، عبد المالك بن السبتي، "**المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ودورها في ترقية النشر العلمي**"، مجلة الإنسانية والإجتماعية، المجلد6، العدد1، معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة2، 2020.

ثبت المراجع

14- محمد احميداتو، "**سياسة الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والقانونية والإقتصادية، المجلد57، العدد خاص، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، مارس 2021.

15- محمود تيشوش، صباح غربي، "**إستخدام منصة بروغرس progres بين الواقع والمأمول- دراسة ميدانية على عينة من الطلبة الجامعيين المستخدمين للمنصة**"، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، المجلد4، العدد4، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2022.

16- معوش عبد الحميد، مخلوفي علي، "**تطور تكنولوجيا المعلومات ورقمنة البحث العلمي، الباحث العلمي Google Scholar، المميزات والإستعمالات**"، مجلة الإنسانية وعلوم المجتمع، العدد5، جامعة أبو القاسم سعد الله-الجزائر، 2019.

17- مليكة بوخاري، سمير يحياوين، "**متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية دراسة حالة الشباك الإلكتروني لبلدية البويرة**"، مجلة دراسات الإقتصادية، المجلد16، العدد3، جامعة البويرة، الجزائر.

18- موسى عبد الناصر، محمد قريشي، **مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا**، جامعة بسكرة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.

19- نائل عبد الحافظ العوالمة، **نوعية الإدارة الإلكترونية في العالم الرقمي دراسة استطلاعيه**، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، العدد 15، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.

20- هبة إبراهيم الشحات بنوان، "**المتطلبات التعليمية للتحول الرقمي بالمجتمع المصري –التعليم الأساسي نموذجا-**"، مجلة البحث العلمي في التربية، المجلد23، العدد3، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2022.

21- ريمة خلاط برارمة، شيماء بلجان، "**واقع التحول الرقمي في قطاع التعليم العالي بالجزائر-دراسة حالة برمجية تسيير البحث والتعليم العالي Progres**"، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، المجلد08، العدد1، جامعة سطيف، 2024/06/30.

22- زايدي أمال، "**أثر الرقمنة على النظام القانوني لبراءات الإختراع**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد4، العدد3، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2021.

23- أنيسة ركاب، فاطمة الزهراء جلال، "نشأة وتطور التعليم عن بعد وأهم التحديات والصعوبات التي تواجهه"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد6، العدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، 2021.

24- إيمان بغدادي، رماش سمية، "**تكنولوجيا الرقمنة في المكتبات الجزائري**"، مجلة أوراق بحثية، المجلد2، العدد1،جامعة قسنطينة1، الجزائر، 2022.

25- بختي إبراهيم، شعوبي محمد فوزي، "**دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة**"، مجلة الباحث، العدد7، ورقلة، 2010.

26- جمال خنشور تونس عبابسة، **مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة افاق علمية المجلد 12، العدد 2، 2019.

27- جمال خنشور، تونس عبابسية، "**مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والمأمول**"، مجلة آفاق علمية، المجلد12،العدد2، جامعة وهران، 2020.

ثبت المراجع

سادسا: النشريات

1- أنيسة أمزيان، **محاضرات في مادة الإحصاء الوصفي**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأزلى جذع مشترك –ليسانس–، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

2- كريمة بن صغير، **مطبوعة بيداغوجية في مادة منهجية وتقنيات البحث**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، 2018.

3- كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حماد، 2016.

4- محمد عبد مطشر الالمي، محاضرات المنهج التجريبي.

II- المراجع باللغة الأجنبية

1 - Alain labruffe, **communication et qualité : le maillon fort**, afanor, paris,2003.

2 - Hadi Putra and Mukti Bodianto, **Brouvse the embodiments of distance education and digitization during the corona pandemic**, an article in the journal of digital content in the United Kingdom library and Research Archives Sector, 2019.

3 - Irina Maverina and Anna Mangaiva, **digitization of Russian higher éducation, the foundations of intelligent education, Département of information Systems and Programing**, Russia University of Moscow, 2018.

4 - Marie benedette-moyer, romain, chevalet, **analyser les usages des systèmes dinformations et de tic : quelle démarches ? Ana ct**, Lyon, 2008.

5 - Muhammad Rafik and Kanwan Amin, **The use of Technology Media and the pursuit of digitizing the higher education sector in Pakistan**, Département of library and information sciences, University of Punjab, 2012.

6 - Paula Shibleli and Elbana Ibrahim, **Adaptation and Perception of Distance Education during the corona, pandemic by Albanian Students**, Article in the International Journal of studies in Education, Volume 3, issue 02, 2020/2021.

7 -Agnes Bradier, **«Le Governement Electronique, une priorité Européene, reue Fronsaise D' adminis Tration Publique**, Ecole National Ddminis Trtiv, N: 110, 2004.

8 - Technologies clés , **ministère de léconomie des finances de lindustrie DGE**, éditions de lindustrie, 2006.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): إتفاقية التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

الرقم:.......202

إتفاقية التربص

المادة الاولى: هذه الاتفاقية تضبط علاقة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة- ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة: جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة

مقرها: تبسة

ممثلة من طرف:

الوظيفة:..........

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1- دجايلية شيماء 2- صراحية سماح

ماستر التخصص: إدارة أعمال

عنوان المذكرة: دور رقمنة قطاع التعليم العالي في فعالية الإدارة الإلكترونية

الاستاذ المشرف: بوطورة فضيلة

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1-..........2-..........3..........

4..........5-..........

ليسانس التخصص:..........

عنوان تقرير التربص:..........

الاستاذ المشرف:..........

وذلك طبقا للمرسوم رقم: 88-90 المؤرخ في: 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

الملاحق

المادة الثانية : يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين

المادة الثالثة : التربص التطبيقي يجرى في مصلحة

.....

الفترة من: ..... الى: .....

المادة الرابعة : برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة :

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية.

المادة السادسة: خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم أماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الاخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في انهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة: تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم.

المادة العاشرة: تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية القل ، المسكن ، المطعم.

إدارة القسم

إدارة المؤسسة المستقبلة

الملاحق

الملحق رقم (02): إستمارة الإستبيان

استبانة بحثيّة لإعداد مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر والموسومة بـ:

"دور رقمنة قطاع التعليم العالي في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية"

دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير– تبسة –

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السادة والسيدات إطارات وموظفي الكلية المحترمين

في إطار التحضير لإعداد الدراسة التطبيقيّة الخاصة بمذكرة تخرج ماستر إدارة أعمال، المتعلّقة بـ: "**دور رقمنة قطاع التعليم العالي في تحقيق فعالية الإدارة الإلكترونية – دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير– تبسة –**"، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان ونرجوا من سيادتكم التعاون معنا والمساهمة في هذا العمل بالإجابة عن كل الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان، بكل مصداقيّة وموضوعيّة.

ونحيطكم علما بأن هذه البيانات سيتم التعامل معها بسريّة تامة و لن تُستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي، و نثمّن مساهمتكم الجادّة في الإجابة على العبارات المرفقة.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير، وفقنا الله و إيّاكم لما يحبه و يرضاه.

من إعداد الطالبتان

دبايلية شيماء

مراحي دعاء

تحت إشراف الأستاذ الدكتورة:

بوطورة فضيلة

السنة الجامعية: 2025/2024

الملاحق

الجزء الأول: البيانات الشخصيّة والوظيفيّة

– الرجاء وضع علامة (X) في الخانة التي تتناسب مع آرائكم.

1– الجنس:

– ذكر ☐ – أنثى ☐

2– العمر:

– أقل من 30 سنة ☐ – من 30 الى أقل من 40 سنة ☐

– من 40 الى أقل من 50 سنة ☐ – أكثر من 50 سنة ☐

3– المستوى التعليمي:

– ثانوي ☐ – جامعي ☐

– دراسات عليا ☐ – أخرى ☐

4– الخبرة الوظيفية:

– أقل من 5 سنوات ☐ – من 5 الى أقل من 10 سنوات ☐

– من 10 الى أقل من 15 سنة ☐ – أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني: يتعلق بموضوع الدراسة ومحاورها

المحور الأول: رقمنة التعليم العالي.

الرجاء وضع علامة (X) في المكان المناسب.

البعد	الرقم	العبـــــــــــــارات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
أولا: البيئة التعليمية الرقمية	01	توفر الكلية تجهيزات تقنية حديثة تدعم العملية التعليمية					
	02	توفر الكلية بيئة آمنة ومريحة ومحفزة للتعلم					
	03	تتوفر الكلية على قاعات دراسية ومرافق مناسبة لعدد الطلاب					
	04	توفر الكلية مصادر تعليمية متنوعة تلبي احتياجات الطلاب الأكاديمية					
ثانيا: كفاءة الهيئة التدريسية في الرقمنة	05	يمتلك أعضاء هيئة التدريس على خبرات علمية متميزة					
	06	يحرص أعضاء هيئة التدريس على تحديث معارفهم ومهاراتهم باستمرار					
	07	يتفاعل أعضاء هيئة التدريس بشكل فعال مع الطلاب					
	08	يستخدم أعضاء هيئة التدريس أساليب تدريس مبتكرة تراعي الفروق الفردية بين الطلاب					
ثالثا: جودة المناهج الدراسية الرقمية	09	تتسم المناهج الدراسية بالشمولية والتوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية					
	10	يتم مراجعة وتحديث المناهج الدراسية بشكل دوري					
	11	تبنى المناهج الدراسية على أسس تربوية واضحة ومعايير أكاديمية					
	12	تعزز المناهج الدراسية مهارات التفكير النقدي والإبداعي					
رابعا: دعم الطلاب رقميا	13	تتوفر الكلية على أنشطة طلابية تساهم في تطوير المهارات الشخصية والاجتماعية					
	14	يتم إرشاد الطلاب أكاديميا بشكل مستمر					
	15	تتوفر الكلية على خدمات دعم أكاديمي ونفسي للطلاب					

الملاحق

	16	توفر الكلية برامج دعم مالي للطلاب المحتاجين لضمان استمراريتهم في التعليم					
خامسا: البحث العلمي الرقمي	17	تشجع الكلية على إجراء البحوث العلمية بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية					
	18	توفر الكلية الدعم المالي واللوجيستي للبحث العلمي					
	19	تنشر الأبحاث في مجلات علمية معترف بها					
	20	تنظم الكلية مؤتمرات وندوات علمية تتيح للطلا وأعضاء الهيئة التدريسية عرض ومناقشة أبحاثهم					

المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية.

الرجاء وضع علامة (X) في المكان المناسب.

البعد	الرقم	العبـــــــــــــارات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
أولا: تطبيق الإدارة الإلكترونية	01	يستخدم الموظف الأنظمة الإلكترونية في تنفيذ المهام اليومية بدلا من الطرق التقليدية					
	02	يتم توثيق المعاملات إلكترونيا عبر نظام آلي يضمن حفظها وسهولة الرجوع إليها					
	03	يتيح نظام الإدارة الإلكترونية متابعة تنفيذ المهام بشكل فوري					
	04	توفر الإدارة الإلكترونية قاعدة بيانات موحدة تسهل الوصول إلى المعلومات					
ثانيا: كفاءة إستخدام الأنظمة الإلكترونية	05	يظهر الموظف كفاءة في التعامل مع البرامج والتطبيقات الإلكترونية المستخدمة في الكلية					
	06	يساهم إستخدام الأنظمة الإلكترونية في تقليل الأخطاء الإدارية					
	07	تساعد الإدارة الإلكترونية في تقليص الوقت اللازم لإنجاز المعاملات					
	08	يتم تدريب الموظفين بشكل دوري على إستخدام أنظمة الإدارة الإلكترونية الجديدة					
ثالثا: أمن المعلومات في الإدارة الإلكترونية	09	يلتزم الموظف بسياسات أمن المعلومات عند إستخدام الأنظمة الإلكترونية					
	10	يتم تفعيل كلمات المرور والرموز السرية لحماية البيانات الإلكترونية					
	11	توجد رقابة دورية لضمان حماية المعلومات من الإختراق أو التسريب					
	12	يوفر النظام الإلكتروني آلية نسخ إحتياطي لحفظ المعلومات					
رابعا: رضا الموظفين عن الإدارة الإلكترونية	13	يشعر الموظفون بالرضا عن سهولة إستخدام الأنظمة الإلكترونية					
	14	ساهمت الإدارة الإلكترونية في تقليل ضغط العمل على الموظفين					
	15	يشعر الموظف أن الإدارة الإلكترونية تعزز من جودة بيئة العمل					
	16	يفضل الموظف إستخدام الأنظمة الإلكترونية على الطرق الورقية التقليدية					
خامسا: فعالية التواصل الإلكتروني	17	يساهم التواصل الإلكتروني في تقليل الاجتماعات التقليدية غير الضرورية					
	18	تسهل الإدارة الإلكترونية تنسيق العمل بين الأقسام المختلفة					
	19	تمكن الإدارة الإلكترونية من إرسال وإستلام المعلومات بسرعة					
	20	يستخدم الموظف البريد الإلكتروني والأنظمة الداخلية بفعالية في التواصل المهني					

شكرا على تعاونكم كثيرا، دمتم ذخرا للعلم والمتعلمين.

الملحق رقم (03): قائمة الأساتذة المحكمين

اللقب والإسم	الصفة	القسم	الكلية	الجامعة
بوطورة فضيلة	أستاذ	علوم التسيير	كلية العلوم	جامعة تبسة

	التعليم العالي		الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	
بوعلاق نوال	أستاذ التعليم العالي	علوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة تبسة
محرز صالح	أستاذ التعليم العالي	علوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة تبسة
عروف راضية	أستاذ محاضر –أ–	علوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة خنشلة

الملحق رقم (04): وثائق مقدمة من طرف الكلية

تقديم كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة–

- **التعريف بالكلية**

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09–08 الصادر في 04 جانفي 2009 تم إنشاء جامعة تبسة وحدد عدد الكليات التي تتكون منها جامعة تبسة واختصاصاتها، ومنها كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تتويجا للمجهودات الجبارة التي بذلتها الأسرة الجامعية بكل أطيافها على مدار سنوات متواصلة، إذ كانت النواة الأولى للكلية بعد المركز الجامعي تبسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92–297 الصادر في 27 سبتمبر 1992،كفرع للتكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية ثم قسم بمعهد الحقوق والعلوم التجارية، إلى أن تم إعادة هيكلة المركز الجامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06–272 الصادر في 16 أوت 2006، باعتماد تقسيم جديد للمصالح الإدارية وتوزيع الأقسام والمعاهد، والذي بموجبه تم انشاء معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وفي سنة 2021 شدد وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان بوهران على ضرورة منح استقلالية تسيير الكليات والمعاهد مع وضع آليات للمتابعة والتقييم.

وفي هذا الإطار عمل مدير جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي على استقلالية الكليات والمعاهد من خلال الخطوات التالية:

- منح كل عميد كلية أو مدير معهد تفويض بالإمضاء في حدود صلاحياته باسم مدير جامعة العربي التبسي تبسة كآمر بالصرف الثانوي؛
- تعيين محاسب عمومي ثانوي في كل كلية أو معهد بجامعة تبسة؛

الملاحق

توزيع الاعتمادات المالية على كل كلية أو معهد.

الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي–تبسة

تعد الهياكل التنظيمية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات ومثال ذلك المؤسسات الجامعية حيث يساعدها في تنظيم وتنسيق المهام وتوزيع الأدوار على الموظفين لضمان السير الحسن لأعمال الكلية.

وفيما يلي شكل توضيحي للهيكل التنظيمي للكلية محل الدراسة حيث يبين مهام وأدوار وأقسام الموظفين داخل هاته الكلية.

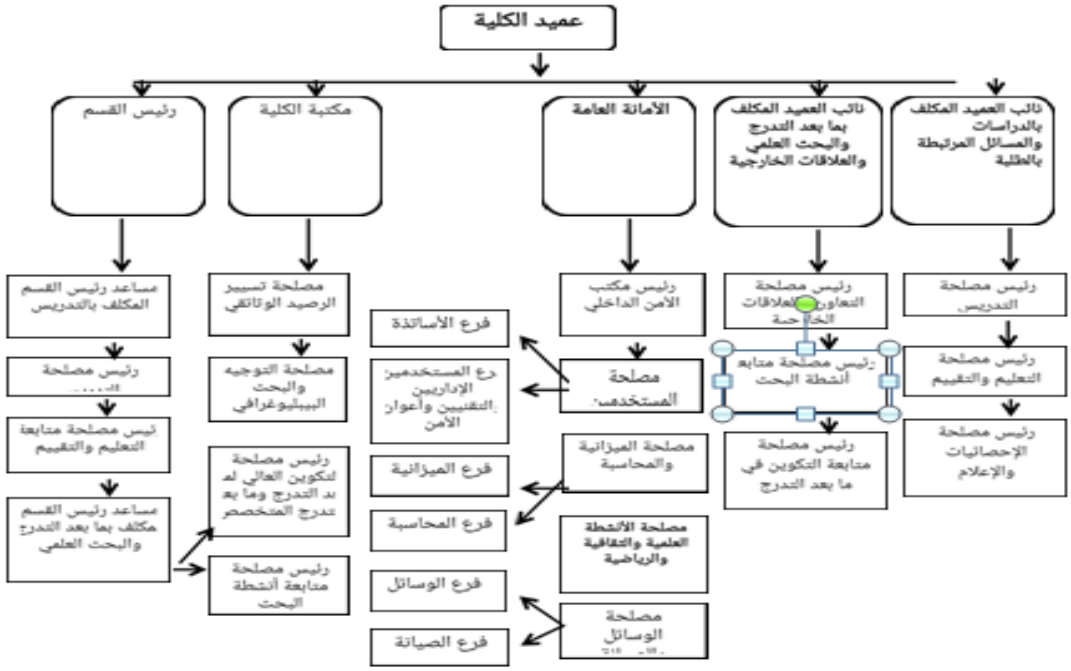

وفي التالي سيتم شرح الأقسام والأدوار التي تضمنها هذا الهيكل:

1. عميد الكلية

هو المسؤول الأعلى في الكلية .يشرف على جميع الأنشطة الإدارية، البيداغوجية، والبحثية، ويمثّل الكلية أمام الجامعة والهيئات الأخرى.

2.نواب العميد

أ .نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

–الإشراف على الشؤون البيداغوجية لمرحلة التدرج) الليسانس والماستر.(

–متابعة تسجيل الطلبة ومراقبة المسار الدراسي.

–الإشراف على عمليات الامتحانات والتقييم.

المصالح التابعة له:

–رئيس مصلحة التدريس :مسؤول عن برمجة الدروس، الجداول، وتوزيع الأقسام.

–رئيس مصلحة التعليم والتقييم :يتابع تطبيق المناهج ونظام التقييم.

–رئيس مصلحة الإحصائيات والإعلام :يُعِد التقارير الإحصائية عن الطلبة والدراسة.

ب .نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

–تسيير برامج الماجستير والدكتوراه.

–متابعة البحث العلمي والمخابر.

–تطوير التعاون والعلاقات الخارجية.

الملاحق

المصالح التابعة له:

-رئيس مصلحة متابعة أنشطة البحث :يتابع مشاريع البحث ومخابر الكلية.

-رئيس مصلحة متابعة التكوين في ما بعد التدرج :يشرف على ملفات طلبة الماجستير والدكتوراه.

3.الأمانة العامة

تنظم الجوانب الإدارية، المالية، والموارد البشرية.

الوحدات التابعة لها:

-رئيس مكتب الأمن الداخلي :مسؤول عن الأمن والسلامة داخل الكلية.

-مصلحة المستخدمين :تُشرف على الموظفين الإداريين والتقنيين.

-مصلحة المالية والمحاسبة :تدير الميزانية والمصاريف.

-مصلحة الوسائل والصيانة :مسؤولة عن العتاد والبنية التحتية والصيانة.

-الفروع) الأساتذة، المستخدمين، المالية، الوسائل، الصيانة :(تدير التفاصيل اليومية داخل كل تخصص.

4.مكتبة الكلية

توفر الكتب والمراجع للطلبة والأساتذة، وتدعم البحث العلمي بالمصادر.

المصالح التابعة لها:

-محاسبة تسيير الوسيط الوثائقي :تتابع نظام استعارة الكتب وتصنيفها.

-مصلحة التوثيق والبحث البيبليوغرافي :تساعد الباحثين في إيجاد المصادر الأكاديمية.

5.رؤساء الأقسام الأكاديمية

يشرفون على كل شؤون القسم) مثلاً :قسم العلوم الاقتصادية(، وينسقون الجداول، المحاضرات، والامتحانات داخل القسم.

العناصر المساعدة:

-مساعد رئيس القسم) مكتب الدراسات :(يساعد في الشؤون البيداغوجية.

-رئيس مصلحة التدريس :يشرف على سير العملية التعليمية.

-رئيس مصلحة التعليم والتقييم :يتابع البرامج وتقييم الطلبة.

-مساعد رئيس القسم لما بعد التدرج والبحث العلمي :يهتم بطلبة الدراسات العليا داخل القسم.

الملحق رقم (05): النتائج الإحصائية (مخرجات برنامج SPSS 23)

أولا: معامل الثبات ألفا كرونباخ

1-معامل الثبات ألفا كرونباخ المحور الأول الإدارة الإلكترونية

```
RELIABILITY
  /VARIABLES= 19ع 18ع 17ع 16ع 15ع 14ع 13ع 12ع 11ع 10ع 9ع 8ع 7ع 6ع 5ع 4ع 3ع 2ع 1ع
20ع
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.817	20

2- معامل الثبات ألفا كرونباخ المحور الثاني جودة التعليم العالي

```
RELIABILITY
  /VARIABLES= س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16 س17 س18 س19
س20
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.944	20

3- معامل الثبات ألفا كرونباخ للإستبيان الكلي

```
RELIABILITY
  /VARIABLES= ع1 ع2 ع3 ع4 ع5 ع6 ع7 ع8 ع9 ع10 ع11 ع12 ع13 ع14 ع15 ع16 ع17 ع18 ع19
ع20 س1 س2 س3 س4 س5
    س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16 س17 س18 س19 س20
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.941	40

ثانيا: معامل الإرتباط بيرسون بين المحور الأول و المحور الثاني

```
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
CORRELATIONS
  /VARIABLES=S1 S2
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

[DataSet1] C:\Users\user\Desktop\عاطف\SPSS\Untitled2.sav

Correlations

		الإدارة الإلكترونية	جودة التعليم العالي
الإدارة الإلكترونية	Pearson Correlation	1	.699**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	40	40

جودة التعليم العالي	Pearson Correlation	.699**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	40	40

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ثالثا: التكرارات و النسب المئوية لمحور البيانات الشخصية و الوظيفية

```
FREQUENCIES VARIABLES=الجنس الفئة_العمرية المؤهل_العلمي الوظيفة الخبرة_الوظيفية
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\user\Desktop\عاطف\SPSS\Untitled2.sav

Statistics

		الجنس	الفئة_العمرية	المؤهل_العلمي	الوظيفة	الخبرة_الوظيفية
N	Valid	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	16	40.0	40.0	40.0
	أنثى	24	60.0	60.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الفئة_العمرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	26	65.0	65.0	65.0
	من 30 الى أقل من 40 سنة	10	25.0	25.0	90.0
	من 40 الى أقل من 50 سنة	4	10.0	10.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

المؤهل_العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	2	5.0	5.0	5.0
	جامعي	28	70.0	70.0	75.0
	دراسات عليا	6	15.0	15.0	90.0
	أخرى	4	10.0	10.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عامل	14	35.0	35.0	35.0
	عامل مؤهل	8	20.0	20.0	55.0
	إطار	9	22.5	22.5	77.5
	إطار سامى	9	22.5	22.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الخبرة_الوظيفية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	17	42.5	42.5	42.5
	من 5 الى أقل من 10 سنوات	10	25.0	25.0	67.5
	من 10 الى أقل من 15 سنة	10	25.0	25.0	92.5
	أكثر من 15 سنة	3	7.5	7.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

رابعا: المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحاور الدراسة

الملاحق

1- المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحور الإدارة الإلكترونية

		الأنظمة الموظف يستخدم تنفيذ في الإلكترونية من بدلا اليومية المهام التقليدية الطرق	المعاملات توثيق يتم آلي نظام عبر إلكترونيا وسهولة حفظها يضمن إليها الرجوع	الإدارة نظام يتيح متابعة الإلكترونية بشكل المهام تنفيذ فوري	الإلكترونية الإدارة توفر تسهل موحدة بيانات قاعدة المعلومات إلى الوصول	الإدارة تطبيق الإلكترونية
N	Valid	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		4.28	4.35	4.08	4.18	4.22
Std. Deviation		.960	.580	1.095	1.059	.581

التعامل في كفاءة الموظف يظهر والتطبيقات البرامج مع الكلية في المستخدمة الإلكترونية	الأنظمة إستخدام يساهم تقليل في الإلكترونية الإدارية الأخطاء	الإلكترونية الإدارة تساعد اللازم الوقت تقليص في المعاملات لإنجاز	بشكل الموظفين تدريب يتم أنظمة إستخدام على دوري الجديدة الإلكترونية الإدارة	إستخدام الأنظمة الإلكترونية
40	40	40	40	40
0	0	0	0	0
3.68	3.93	4.33	3.75	3.92
.997	1.207	.888	1.428	.789

أمن بسياسات الموظف يلتزم إستخدام عند المعلومات الإلكترونية الأنظمة	المرور كلمات تفعيل يتم لحماية السرية والرموز الإلكترونية البيانات	لضمان دورية رقابة توجد من المعلومات حماية التسريب أو الإختراق	الإلكتروني النظام يوفر لحفظ إحتياطي نسخ آلية المعلومات	المعلومات أمن الإدارة في الإلكترونية
40	40	40	40	40
0	0	0	0	0
3.85	4.43	3.85	4.03	4.04
1.122	.712	1.167	1.074	.671

بالرضا الموظفون يشعر إستخدام سهولة عن الإلكترونية الأنظمة	الإلكترونية الإدارة ساهمت على العمل ضغط تقليل في الموظفين	الإدارة أن الموظف يشعر من تعزز الإلكترونية العمل بيئة جودة	إستخدام الموظف يفضل على الإلكترونية الأنظمة التقليدية الورقية الطرق	الموظفين رضا الإدارة عن الإلكترونية
40	40	40	40	40
0	0	0	0	0
4.03	4.10	3.75	4.25	4.03
1.074	1.057	1.149	1.104	.663

الإلكتروني التواصل يساهم الاجتماعات تقليل في الضرورية غير التقليدية	الإلكترونية الإدارة تسهل الأقسام بين العمل تنسيق المختلفة	الإلكترونية الإدارة تمكن وإستلام إرسال من بسرعة المعلومات	البريد الموظف يستخدم الداخلية والأنظمة الإلكتروني المهني التواصل في بفعالية	فعالية التواصل الإلكتروني	الإدارة الإلكترونية
40	40	40	40	40	40
0	0	0	0	0	0
4.10	4.10	4.35	4.25	4.20	4.08
1.057	.928	1.027	.840	.658	.493

2- المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحور جودة التعليم العالي

		تجهيزات الكلية توفر تدعم حديثة تقنية التعليمية العملية	بيئة الكلية توفر ومريحة آمنة للتعلم ومحفزة	على الكلية تتوفر ومرافق دراسية قاعات الطلاب لعدد مناسبة	تعليمية مصادر الكلية توفر احتياجات تلبي متنوعة الأكاديمية الطلاب	البيئة التعليمية
N	Valid	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		3.38	3.33	3.48	3.10	3.32
Std. Deviation		1.254	1.023	1.219	1.297	.982

هيئة أعضاء يمتلك خبرات على التدريس متميزة علمية	التدريس هيئة أعضاء يحرص معارفهم تحديث على باستمرار ومهاراتهم	هيئة أعضاء يتفاعل فعال بشكل التدريس الطلاب مع	التدريس هيئة أعضاء يستخدم تراعي مبتكرة تدريس أساليب الطلاب بين الفردية الفروق	كفاءة الهيئة التدريسية
40	40	40	40	40
0	0	0	0	0
3.53	3.75	3.25	3.13	3.41
1.109	1.032	1.193	1.362	.889

الملاحق

جودة المناهج الدراسية	الدراسية المناهج تعزز النقدي التفكير مهارات والإبداعي	الدراسية المناهج تبنى واضحة تربوية أسس على أكاديمية ومعايير	وتحديث مراجعة يتم الدراسية المناهج دوري بشكل	الدراسية المناهج تتسم بين والتوازن بالشمولية والتطبيقية النظرية الجوانب
40	40	40	40	40
0	0	0	0	0
3.24	3.13	3.63	3.13	3.10
1.042	1.362	1.102	1.285	1.297

دعم الطلاب	مالي دعم برامج الكلية توفر لضمان المحتاجين للطلاب التعليم في استمراريتهم	على الكلية تتوفر أكاديمي دعم خدمات للطلاب ونفسي	الطلاب إرشاد يتم بشكل أكاديميا مستمر	طلابية أنشطة على الكلية تتوفر المهارات تطوير في تساهم والاجتماعية الشخصية
40	40	40	40	40
0	0	0	0	0
2.88	3.03	2.65	2.90	2.95
1.239	1.527	1.460	1.374	1.467

جودة التعليم العالي	العلمي البحث	علمية وندوات مؤتمرات الكلية تنظم التدريسية الهيئة وأعضاء للطلا تتيح أبحاثهم ومناقشة عرض	في الأبحاث تنشر علمية مجلات بها معترف	الدعم الكلية توفر واللوجيستي المالي العلمي للبحث	إجراء على الكلية تشجع الطلاب بين العلمية البحوث التدريسية الهيئة وأعضاء
40	40	40	40	40	40
0	0	0	0	0	0
3.25	3.38	3.45	3.53	3.08	3.48
.905	1.095	1.535	1.281	1.366	1.301

خامسا: نتائج اختبار الفرضيات

1- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

```
REGRESSION
  /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS CI(95) BCOV R ANOVA COLLIN TOL CHANGE ZPP
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT S1
  /METHOD=ENTER S2
  /RESIDUALS DURBIN
  /CASEWISE PLOT(ZRESID) OUTLIERS(3).
```

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الإدارة الإلكترونية	4.08	.493	40
جودة التعليم العالي	3.25	.905	40

Correlations

		الإدارة الإلكترونية	جودة التعليم العالي
Pearson Correlation	الإدارة الإلكترونية	1.000	.699
	جودة التعليم العالي	.699	1.000
Sig. (1-tailed)	الإدارة الإلكترونية	.	.000
	جودة التعليم العالي	.000	.
N	الإدارة الإلكترونية	40	40
	جودة التعليم العالي	40	40

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	جودة التعليم العالي[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الإدارة الإلكترونية
b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Mod	R	R	Adjusted	Std. Error	Change Statistics				

الملاحق

el		Square	R Square	of the Estimate	R Square Change	F Chang e				
1	.699[a]	.489	.476	.357	.489	36.368				

Model Summary[b]

Model	Change Statistics			
	df1	df2	Sig. F Change	
1	1	38	.000	2.019

a. Predictors: (Constant), جودة التعليم العالي
b. Dependent Variable: الإدارة الإلكترونية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.628	1	4.628	36.368	.000[b]
	Residual	4.836	38	.127		
	Total	9.463	39			

a. Dependent Variable: الإدارة الإلكترونية
b. Predictors: (Constant), جودة التعليم العالي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.							
		B	Std. Error	Beta									
1	(Constant)	2.845	.213		13.375	.000							
	جودة التعليم العالي	.381	.063	.699	6.031	.000							

Coefficients[a]

Model		95.0% Confidence Interval for B		Correlations				
		Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part		
1	(Constant)	2.414	3.275					
	جودة التعليم العالي	.253	.509	.699	.699	.699		

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	(Constant)		
	جودة التعليم العالي	1.000	1.000

a. Dependent Variable: الإدارة الإلكترونية

Coefficient Correlations[a]

Model			جودة التعليم العالي
1	Correlations	جودة التعليم العالي	1.000
	Covariances	جودة التعليم العالي	.004

a. Dependent Variable: الإدارة الإلكترونية

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	جودة التعليم العالي
1	1	1.964	1.000	.02	.02
	2	.036	7.406	.98	.98

a. Dependent Variable: الإدارة الإلكترونية

Casewise Diagnostics[a]

Case Number	Std. Residual	الإدارة الإلكترونية	Predicted Value	Residual
1	-3.768-	2	3.64	-1.344-

a. Dependent Variable: الإدارة الإلكترونية

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	3.38	4.73	4.08	.344	40

Residual	-1.344-	.670	.000	.352	40
Std. Predicted Value	-2.042-	1.882	.000	1.000	40
Std. Residual	-3.768-	1.879	.000	.987	40

a. Dependent Variable: الإدارة الإلكترونية

2- نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى

```
ONEWAY S2 BY الجنس
  /MISSING ANALYSIS
  /POSTHOC=LSD ALPHA(0.05).
```

Oneway

Warnings

Post hoc tests are not performed for جودة التعليم العالي because there are fewer than three groups.

ANOVA

جودة التعليم العالي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3.255	1	3.255	4.316	.045
Within Groups	28.660	38	.754		
Total	31.915	39			

الفرضية الفرعية الثانية

```
ONEWAY S2 BY الفئة_العمرية
  /MISSING ANALYSIS
  /POSTHOC=LSD ALPHA(0.05).
```

Oneway

ANOVA

جودة التعليم العالي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.019	2	.510	.610	.549
Within Groups	30.895	37	.835		
Total	31.915	39			

الفرضية الفرعية الثالثة

```
ONEWAY S2 BY المؤهل_العلمي
  /MISSING ANALYSIS
  /POSTHOC=LSD ALPHA(0.05).
```

Oneway

ANOVA

جودة التعليم العالي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	5.374	3	1.791	2.430	.081
Within Groups	26.541	36	.737		
Total	31.915	39			

الفرضية الفرعية الرابعة

```
ONEWAY S2 BY الخبرة_الوظيفية
  /MISSING ANALYSIS
  /POSTHOC=LSD ALPHA(0.05).
```

Oneway

ANOVA

جودة التعليم العالي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.

الملاحق

Between Groups	2.532	3	.844	1.034	.389
Within Groups	29.382	36	.816		
Total	31.915	39			

الملاحق

الملحق رقم (06): إستمارة الإذن بالطبع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتكوين

إذن بالطبع لمذكرة التخرج ماستر /تقارير التربص لسانس

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة) :.....بوطورة فضيلة.....

المشرف على مذكرة التخرج: ماستر / تقرير تربص لسانس للسنة الجامعية : 2025/2024

فئة لسانس

فريق العمل	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل
-1*		
-2*		
-3*		
-4*		
-5*		

فئة الماستر

فريق العمل	الاختصاص	عنوان المذكرة بالتفصيل
-1* مرافي دعاء	إدارة أعمال	دور وهمنة قطاع التعليم العالي في تحقيق فعالية الادارة الالكترونية دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
-2* دباديلية شيماء		

أوافق على تقديم المذكرة أو تقرير التربص وهذا بعد المراجعة الكاملة .

اللقب والاسم للاستاذ المشرف: بوطورة فضيلة

الامضاء: أ.د. بوطورة فضيلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة

تاريخ الامضاء: 2025/05/26

الادارة

الملـــخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على دور رقمنة قطاع التعليم العالي في تفعيل عناصر الإدارة الالكترونية ، حيث يعتبر يُعتبر قطاع التعليم العالي مرحلة متقدمة من التعليم، يضم الجامعات والمعاهد العليا، ويهدف إلى تأهيل الطلبة علمياً ومهنياً، تكمن أهميته في إعداد إطارات مؤهلة، ودعم البحث العلمي، لذلك وجب على هاذ القطاع مواكبة التغيرات الحادثة والتي من بينها تفعيل الرقمنة بمختلف أساليبها وطرقها قصد تحسين وتسريع المعاملات الادارية فيه وكذلك تحقيق مستوى اعلى من الكفاءة بالنسبة للقطاع ككل.

ومن أجل ذلك يجب توفير مختلف الوسائل الالكترونية والتكنولوجية والعمل على تدريب كل الموظفين والطلبة على استخدامها والتعامل معها وهذا بهدف كسب الوقت والقضاء على المعاملات الورقية التقليدية (تفعيل نظام صفر ورقة)، وسرعة الوصول إلى المعلومة بالنسبة للطالب والموظف على حد سواء .

فمن خلال هذه الدراسة الميدانية تم التوصل الى جملة من النتائج أهمها: أنه لابد من تدريب الموظفين على كيفية استخدام الوسائل الرقمية في المعاملات الادارية، ووجب من توفير بنية تحتية رقمية صلبة لضمان إدارة إلكترونية فعالة.

من خلال اختبار الفرضيات تم التوصل الى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة رقمنة التعليم العالي وفعالية الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشيخ العربي التبسي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، التعليم العالي، الإدارة الإلكترونية، التحول الرقمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة –تبسة.

Abstract

This study aims to identify the role of digitization in the higher education sector in activating the elements of e-governance. The higher education sector is considered an advanced stage of education, encompassing universities and higher institutes. It aims to prepare students academically and professionally. Its importance lies in preparing qualified personnel and supporting scientific research. Therefore, this sector must keep pace with the changes taking place, including the implementation of digitization in its various forms and methods, with the aim of improving and accelerating administrative transactions and achieving a higher level of efficiency for the sector as a whole.

To this end, various electronic and technological means must be provided, and all employees and students must be trained to use and interact with them. This aims to save time, eliminate traditional paper transactions (activate a zero-paper system), and facilitate rapid access to information for both students and employees. Through this field study, several results were reached, the most important of which are: Employees must be trained on how to use digital means in administrative transactions, and a solid digital infrastructure must be provided to ensure effective e-governance.

Through hypothesis testing, we found a strong, direct relationship between digitization in higher education and its role in achieving the effectiveness of e-management in its various components at the Faculty of Economics, Business, and Management Sciences, Cheikh Larbi Tebessi University, Tebessa.

Through hypothesis testing, it was found that there are statistically significant differences between the degree of digitization of higher education and the effectiveness of e-management at the Faculty of Economics, Business and Management Sciences at Sheikh Larbi Tebessi University at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$).

Keywords: Digitization, Higher Education, E-Management, Digital Transformation, Faculty of Economics, Business, and Management Sciences, University of Tebessa.